الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

تمكين المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مرحلة إعادة البناء في سورية

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد قسم الاقتصاد

إعداد الطالبة:

لين حداد

إشراف:

الدكتور أحمد صالح

أستاذ مساعد في كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

2022

الجمهورية العربية السورية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد قسم الاقتصاد

لجنة المناقشة والحكم على رسالة الماجستير في قسم الاقتصاد

التي أعدتها الطالبة

لين حداد

بعنوان:

تمكين المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مرحلة اعادة البناء في سورية

تم الأخذ بالتعديلات والملاحظات المطلوبة والموافقة عليها

من قبل لجنة المناقشة والحكم المؤلفة من السادة:

أ.د.عدنان سليمان	**عضواً**	**التوقيع:**
الأستاذ في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد- جامعة دمشق		
د. أحمد صالح	**عضوا مشرفا**	**التوقيع:**
الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد- جامعة دمشق		
د. ياسر المشعل	**عضواً**	**التوقيع:**
المدرس في قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد- جامعة دمشق		

دمشق22/ 6 /2022

شُـكر وَتقديـر

الشكر الجزيل لأستاذي الذي تكرّم بالإشراف على هذه الرسالة الدكتور أحمد صالح، والذي لم يدّخر جهداً في التوجيه والمساعدة، ولكلّ ما أبداه من ملاحظاتٍ وإرشادات قيّمة كان لها الأثر الأكبر في إنجاز هذا البحث.

والشكرُ موصول للأساتذة الكرام أعضاء لجنة الحكم لتفضّلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، ولما قدّموه من وقت وجهد لقراءة الرسالة وإثرائها بملاحظاتهم القيّمة. دون أن أنسى جهود أساتذتي جميعاً، وكلّ من ساعدني بقليل أو بكثير.

ولأحبتي .. عائلتي الصغيرة وأصدقائي الرائعين..الشكر لهم من كل قلبي.

الإهــداء

إلى حبي الأول .. أبي العظيم

ملكة القلب والروح.. أمي

أغلى ما في الوجود..أخواتي حلا وفرح الشام، وسندي الرائع الناصر

منبع العطاء.. من يملئان حياتي حباً وقوة كبيرين.. جدي وجدتي

الجميلة دائماً.. جدتي نجوى

عائلتي الصغيرة..يهدى إليكم كلُّ نجاح.

الباحثة

فهرس المحتــويــات

الموضوع	الصفحة
فهرس المحتويات	أ
قائمة الجداول	د
قائمة الأشكال البيانية	و
الملخص	ز
الفصل التمهيدي	
مقدمة	1
مشكلة البحث	2
فرضيات البحث	3
هدف البحث	3
أهمية البحث	3
منهجية البحث	4
حدود البحث	4
الدراسات السابقة	4
الفصل الأول: المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة – إطار نظري	
1.1 المبحث الأول: مفهوم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتعريفها	11
1.1.1 مفهوم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة	11
1.1.2 أهمية تعريف المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة	12
1.1.3 تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول	13
1.2 المبحث الثاني: معايير تمييز المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة عن المشروعات الكبيرة	25
1.2.1 صعوبات إيجاد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	25
1.2.2 تصنيف المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة	26
1.2.3 معايير تمييز المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن المشروعات الكبيرة	27
1.2.4 تصنيف المشروعات الصناعية في سورية	32
1.3 المبحث الثالث: تجارب دولية رائدة في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة	34
1.3.1 تجربة إيطاليا	34

1.3.2 تجربة اليابان	39
1.3.3 تجربة الهند	44
1.3.4 تجربة مصر	49
خلاصة الفصل	55
الفصل الثاني: واقع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية	
2.1 المبحث الأول: السياسة الصناعية في سورية قبل الحرب في 2011	57
2.1.1 مفهوم السياسة الصناعية	57
2.1.2 أهمية السياسة الصناعية	58
2.1.3 السياسة الصناعية في الخطة الخمسية السورية	59
2.1.4 عناصر منتقاة من السياسة الصناعية في سورية	61
2.1.5 تقييم السياسة الصناعية السورية	69
2.2 المبحث الثاني: دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في قطاع الصناعة التحويلية في سورية	71
2.2.1 أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.	72
2.2.2 مشروعات الصناعة التحويلية الصغيرة والمتوسطة في سورية.	75
2.2.3 مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العمالة	77
2.2.4: مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي	78
2.3 المبحث الثالث: نقاط قوة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وضعفها في سورية	80
2.3.1 النقاط المرتبطة بطبيعة المشروعات	80
2.3.2 النقاط المرتبطة ببيئة العمل	85
2.3.3 النقاط المرتبطة بالتسهيلات الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	86
2.3.4 النقاط المرتبطة بالأسواق	87
2.4 المبحث الرابع: المشكلات والتحديات التي واجهت المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية خلال الحرب	90
2.4.1 تحديات البيئة الاستثمارية	90
2.4.2 تحديات تكاليف الإنتاج ومدخلات الإنتاج	96
2.4.3 تحديات السوق والمشكلات التسويقية	98
2.4.4 أثر الحرب على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة	100

خلاصة الفصل	106
الفصل الثالث: تمكين المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مرحلة إعادة البناء في سورية	
3.1 المبحث الأول: مناخ الاستثمار ما بعد الحرب	108
3.1.1 أهمية مناخ الاستثمار في مرحلة ما بعد الحرب	109
3.1.2 تأثير الحروب والنزاعات على مناخ الاستثمار	110
3.1.3 تحليل بعض مؤشرات سورية الاستثمارية	117
3.2 المبحث الثاني: أهمية الصناعة كمحرك للنمو والتنمية في سورية في مرحلة إعادة البناء	123
3.2.1 أهمية قطاع الصناعة للنمو والتنمية	123
3.2.2 سمات قطاع الصناعة في سورية	124
3.2.3 مساهمة قطاع الصناعة في سورية في المؤشرات الاقتصادية	129
3.2.4 المشكلات والتحديات التي تواجه قطاع الصناعة في سورية	136
3.3 المبحث الثالث: سياسات مقترحة لتمكين دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية	139
3.3.1 أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في إعادة البناء	139
3.3.2 سياسات تمكين المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مرحلة إعادة البناء في سورية	143
3.3.3 متطلبات فعالية سياسات تمكين المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة	152
خاتمة	155
نتائج البحث وتوصياته	156
قائمة المراجع	165
الملاحق	178

قائمة الجداول

عنوان الجدول	الصفحة
الجدول (1):المعايير المعتمدة في تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة في اليابان	17
الجدول (2): تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا	20
الجدول (3): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق القانون الجزائري	21
الجدول (4): معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها في الاتحاد الأوروبي	23
الجدول (5): الحدود الدنيا والقصوى للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية	33
الجدول (6): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة في سورية خلال المدة 2005-2010	60
الجدول (7): توزع المنشآت العاملة حسب نشاط المنشأة الاقتصادي الرئيسي عام 2020	76
الجدول (8): مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة (العاملة والموسمية والمغلقة لأسباب مؤقتة) في الاستثمار في عام 2020	77
الجدول (9): مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العمالة في عام 2020	78
الجدول (10): مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009	79
الجدول (11): مساهمة القوة العاملة من الإناث في المشروعات الصناعية في سورية	84
الجدول (12): معايير تعريف المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية وفق الجهات المصدرة لها	94
الجدول (13): نسبة المنشآت المغلقة في سورية لإجمالي المنشآت العاملة قبل الحرب حتى منتصف عام 2014	102

الجدول (14): مؤشرات الحوكمة في سورية للأعوام 2010 و2015 و2020.	122
الجدول (15): مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في المدة (2000–2019)، الأرقام بملايين الليرات السورية	130
الجدول (16): مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الصادرات في سورية في أثناء المدة (2000–2019)، الأرقام بملايين الليرات السورية	133
الجدول (17): مساهمة قطاع الصناعة في سورية في تشغيل القوة العاملة للأعوام (2005–2019)	135

الأشكال البيانية

عنوان الشكل البياني	الصفحة
الشكل (1): توزع المشروعات العاملة في القطاع الصناعي في سورية حسب الكيان القانوني للمشروع	81
الشكل (2): عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية في الأعوام 2002 – 2015	101
الشكل رقم (3) التوزع النسبي لأضرار قطاع الصناعة التحويلية حسب القطاعات لغاية شهر تشرين الثاني 2014	104
الشكل (4): ركائز مناخ الاستثمار	111
الشكل (5): مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال في سورية لعام 2020	119
الشكل (6): مقارنة مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال في سورية بين عامي 2010 و2020	120
الشكل (7): قروض المصرف الصناعي مقابل الاستثمار الصناعي خلال الفترة (2010-2019).	127
الشكل (8): تغير نسبة مساهمة قطاع الصناعة وباقي القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في سورية لعامي 2010 و2019	131

الملخص

ما زال الجدل قائماً حول النموذج الاقتصادي الأمثل في سورية في إطار المرحلة المقبلة، وحول أي من القطاعات الاقتصادية سيشكل قاطرة نمو فاعلة فيها، لكن الإجماع على دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن المرحلة هو حتمي، لأهميتها في تعزيز النشاط الاقتصادي وتسريع عجلة التنمية، وتذليل مشكلتي الفقر والبطالة، والتهيئة لتحقيق توازن تنموي إقليمي.

تهدف الدراسة إلى رسم إطار نظري للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والبحث في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في سورية، ودورها، وأهميتها، ودراسة أهم المشكلات والتحديات التي واجهتها خلال الحرب. ويخلص البحث إلى اقتراح سياسات لتمكين المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مرحلة إعادة البناء.

وصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، كان أهمها أن المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من الصعوبات والتحديات التي تعيق إنشاءها واستمراريتها ونموها، على مستويات البيئة الاستثمارية وتكاليف الإنتاج ومدخلات الإنتاج وتحديات السوق والتسويق، وتحول دون أدائها لدورها التنموي وخاصة في مرحلة إعادة البناء. وزادت الحرب من حدة المشكلات لتشمل الموارد المادية والبشرية والبنى التحتية، مما يتطلب تكاتف الجهود الفاعلة على جميع المستويات الاقتصادية في ظل سياسات تمكينية داعمة لتفعيل هذا القطاع.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الصناعة، الاستثمار، إعادة البناء

الفصل التمهيدي

1. مقدمـــة

تكتسب المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة على الساحة الاقتصادية العالمية، فهي بمثابة العمود الفقري للاقتصاد العالمي كونها تشكل حوالي 99% من عدد مشروعاته وفق بيانات البنك الدولي لعام 2020. فقد أثبتت هذه المشروعات قدرتها على دفع نمو الاقتصاد لمساهمتها الواضحة في الناتج المحلي الإجمالي ودورها الفاعل في تخفيض معدل البطالة بتوفير فرص عمل واسعة جداً، وخاصة لصغر حجم رأس المال المستثمر فيها. وفقاً لهذا فهي تسهم بفعالية في تعبئة المدخرات المحلية، وتوظيفها في عملية التنمية الاقتصادية.

أظهرت التجارب العملية للصناعات الصغيرة في بعض الدول المتقدمة أن الحاجة تقتضي وجود مثل هذا النوع من المشروعات، نظراً لدورها الحيوي في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، مما دعاها للقيام ببرامج متعددة لتنمية هذه المشروعات. فمثلاً اليابان وإيطاليا والهند وغيرها من الدول، وجدت أن دعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها قد حقق طفرة نوعية ملحوظة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول.

كما وصل الاهتمام بهذا القطاع في بعض الدول إلى الحد الذي تم فيه تشكيل وزارات خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة كما في الهند على سبيل المثال. وتتميز المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بمرونتها وقابليتها للتأقلم مع متغيرات الطلب على السلع قياساً مع المشروعات الصناعية الكبيرة، فقد أثبتت قدرتها على تطوير الفن الإنتاجي في ظل احتياجها إلى مقومات بنية تحتية متواضعة، تنسجم مع طبيعة اقتصاديات الدول النامية.

والذي يعكس أهمية هذه المشروعات هو الاهتمام الكبير من قبل واضعي السياسات في سورية، في سبيل توفير الدعم للدور البارز الذي ستؤديه مشروعات الصناعة الصغيرة والمتوسطة في عملية إعادة البناء كونها عنوان اقتصاد المرحلة المقبلة.

ونظراً لتداعيات الظروف الاقتصادية التي تواجهها سورية، والتي أثرت سلباً على البيئة الاستثمارية عامة وبيئة عمل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة خاصة، والتي زادت من حدة المشكلات والصعوبات التي تعاني منها هذه المشروعات، كما أنها أبرزت معوقات جديدة أمامها، فإنّ المرحلة القادمة تتطلب إيلاء المزيد من الاهتمام لتلك المشروعات والذي سينعكس بزيادة كفاءة الأداء الاقتصادي وتوفير فرص العمل بمعدلات كبيرة وتكلفة رأسمالية قليلة للفئة الكبيرة المتزايدة من المتعطلين من قبل بداية الحرب وفي أثنائها. وتالياً المساهمة في تنمية القطاع الصناعي السوري وتحسينه وإيجاد السبل االملائمة لإدخال المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مجال تصدير منتجاتها وتشجيعها على ذلك، وطرح السياسات المناسبة لمعالجة العوامل المعيقة لنهوضها وتقوية العوامل الداعمة لها وخلق بيئة تمكينية لعملها لتصبح واحدة من الحوامل الرئيسة في مرحلة إعادة البناء في سورية.

2. مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في المساهمة المحدودة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب المشكلات والتحديات التي تواجه هذا النوع من المشروعات، وضرورة تفعيل دورها التنموي خاصة في مرحلة إعادة البناء، وذلك انطلاقاً من الحاجة إلى تطوير أداء تلك المشروعات في ظل انخفاض فرص العمل المتوفرة وفشل العديد من الشركات الكبرى في الحفاظ على وجودها في ظل الأزمة، عدا عن حاجة المشروعات نفسها إلى سياسات اقتصادية داعمة لها للمحافظة عليها أيضاً من الانهيار، فتداعيات الحرب فرضت ظروفها الصعبة على الاقتصاد عامةً والقطاع الصناعي خاصةً، فإذا لم يتم تعزيز سبل صمود هذه المشروعات فسيلاحظ ازدياد حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وتفاقمها.

3. فرضيات البحث

- تعاني سورية من ضعف مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى عدم قدرتها على تصدير منتجاتها نظراً لعدم حصول المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الاهتمام الكافي من حيث وجود سياسات داعمة لها.
- تؤدي السياسات الصناعية الحديثة دوراً مهماً في تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- يقود تطوير مناخ الاستثمار إلى تحسين مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأداء الاقتصادي الكلي.

4. هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة ملامح السياسة الصناعية في سورية قبل الأزمة، ودراسة واقع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودورها وأهميتها في سورية، ونقاط القوة والضعف التي تتصف بها هذا المشروعات، إلى جانب البحث في أهم المشكلات والتحديات التي تواجهها هذه المشروعات نتيجة عوامل داخلية أو خارجية أو كتبعات للحرب التي مرت بها سورية. كذلك يهدف إلى دراسة أهمية الصناعة كمحرك للتنمية الاقتصادية في مرحلة إعادة البناء ومدى إمكانية الاعتماد على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في هذه المرحلة وإلى اقتراح سياسات لتمكينها بالاستفادة من تجارب الدول السابقة.

5. أهمية البحث

يعد تمكين المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتطوير نشاطها وتشجيعه من أهم روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة عامة والدول النامية خاصة، كما يرى العديد من الاقتصاديين. ففي أغلب البلدان تمثل المشروعات الصناعية الصغيرة النسبة الأكبر من إجمالي عدد المنشآت الصناعية، مما يؤكد ارتفاع الأهمية النسبية لهذه المشروعات ضمن القطاع الصناعي في سورية. تكمن أهمية البحث في ضرورة معرفة موقع هذه

المشروعات من الاقتصاد وأهم المشكلات التي واجهتها لمحاولة إيجاد الحلول المناسبة لها للاعتماد عليها كإحدى قواعد إعادة البناء كونها محرك التنمية الصناعية رغم أنها لم تحظ بالاهتمام أو التخطيط المناسب والداعم لها.

6. منهجية البحث

استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي بتوضيح الأسس والإطار النظري للمفاهيم المرتبطة بدراسة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ومعايير تمييزها عن المشروعات الكبيرة، والبحث في أهميتها في سورية ونقاط القوة والضعف لهذه المشروعات، إضافةإلى البحث في ملامح السياسة الصناعية من مؤسسات وهيئات وقوانين، وأيضاً المشكلات والتحديات التي واجهتها هذه المشروعات خلال الحرب، وإمكانية اقتراح سياسات لتمكين هذه المشروعات ضمن السياق الاقتصادي لمرحلة إعادة البناء.

7. حدود البحث

- الحدود المكانية: الجمهورية العربية السورية
- الحدود الزمانية: خلال الفترة 2000 – 2019

8. الدراسات السابقة

أولاً: الدراسات باللغة العربية

- علوش، ياسر. (2018). **التخطيط الاستراتيجي للمشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية.** أطروحة دكتوراه. الاقتصاد. كلية الاقتصاد. جامعة تشرين. اللاذقية: سورية.

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على المشكلات التي تعاني منها المشروعات الصغيرة، مع تقديم الحلول لهذه المشكلات والتعرف على دورها في تحسين الواقع الاقتصادي لأصحاب هذه المشروعات. كما بحثت في دور التمويل الحكومي في تنميتها وتطويرها. كذلك هدفت الدراسة إلى تقديم نموذج رياضي للتنبؤ بتصنيف المشروعات الصغيرة ضمن ثلاث فئات هي: خاسرة، متعثرة، ناجحة، اعتماداً على التحليل التمييزي كأسلوب إحصائي، بغية التعرف على

ظروف المشروعات والتنبؤ بتصنيفها قبل إحداثها أو في فترة بداية المشروع. يسمح ذلك للجهات المسؤولة عن المشروعات بالتدخل لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ عليه وتطويرها عن طريق توجيه آليات الدعم وجهةً صحيحة.

- زيدان، رامي. (2010). **المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**. دمشق: سورية. الهيئة العامة السورية للكتاب.

هدفت الدراسة التي أجراها الكتاب إلى معرفة مدى مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في عملية التنمية الصناعية عبر البحث في مساهمتها الاقتصادية في تكوين القيمة المضافة الصافية والإنتاج الإجمالي الصناعي الخاص، ودورها في عملية التنمية الاجتماعية والإقليمية وخاصة في خلق فرص العمل وتشغيل اليد العاملة. إضافة إلى مدى إمكانية تفعيل أداء هذه المشروعات لجعلها أكثر فاعلية في أداء الأدوار المناطة لها واستشراق الآفاق المستقبلية لها.

- حيدر، طارق. (2016). **أثر السياسات الصناعية في النمو الاقتصادي في سورية خلال الفترة (2000-2015)**. ماجستير. الاقتصاد. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. دمشق: سورية.

هدف البحث إلى دراسة مفهوم السياسات الصناعية وأهميتها والنمو الاقتصادي والعلاقة بينهما في الفكر الاقتصادي، وبحث في واقع قطاع الصناعة والسياسة الصناعية السورية، مركزاً على خصائص الصناعة في الاقتصاد السوري، ودورها، وأسباب قصور أدائها. كما درس البحث أثر السياسات الصناعية على عوامل النمو الاقتصادي من الصادرات والإنتاج والاستثمار والتشغيل بهدف بيان مدى تأثير هذه السياسات على النمو الاقتصادي في سورية، وتقييم دورها في سياق عملية الإصلاح والبيئة السياسية الداخلية والخارجية. وخلص البحث إلى ضرورة استخدام سياسة صناعية انتقائية ومصاغة بعناية كوسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي، بالترافق مع أهمية متابعة تنفيذها وتطويرها في إطار المستجدات المحلية والدولية.

- **المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية مشكلة تمويل أم مشكلة تنظيم.** (2016). دمشق: سورية. مركز دمشق للأبحاث والدراسات.

بحثت الدراسة في نقاط ضعف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية والتي شملت غياب منظومة دعم شامل لهذه المشروعات، ابتداء من عدم الاتفاق على تعريف موحد لها واختلاف معايير تصنيفها بين المؤسسات والجهات الفاعلة في قطاع المشروعات الصغيرة. كما تناقش الدراسة غياب المرجعية المؤسساتية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. قامت الدراسة ببحث ميداني لدراسة مشكلات المشروعات الصغيرة شمل 50 مشروعاً، وتوصلت النتائج إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه مشكلات تمويلية وتنظيمية معاً. واتضح من هذه النتائج أن المشكلات التنظيمية تحتل المرتبة الأولى ويليها التمويلية. إلى جانب ذلك خلصت الدراسة إلى أن غياب الدعم الحكومي لهذا القطاع من أبرز المعوقات التي تواجه عمله في سورية.

ثانياً: الدراسات باللغة الأجنبية:

- Shinozaki, S. (2012). **A new regime of SME finance in emerging Asia: empowering growth-oriented SMEs to build resilient national economies**. ADB working paper series on regional economic integration. Asian Development Bank.

تناقش الدراسة نظام تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن الاختلالات العالمية والأزمة المالية، ومدى إمكانية وصول المشروعات إلى الخدمات المالية. وبحثت في التمويل الخارجي للمشروعات وتأثيره على نموها. توصلت الدراسة إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تساهم في توفير فرص العمل والابتكار وتشجيع التجارة الخارجية. لذلك يمكن أن تشكل قوة دافعة لبناء اقتصاد وطني مرن. بالمقابل تواجه هذه المشروعات صعوبات وتحديات في الحصول على التمويل كأحد أهم العوامل التي تعيق تطورها نتيجة عدم وجود تماثل في معلومات نمو هذه المشروعات بين الجهات الممولة وبين الجهات الراغبة في الحصول على التمويل، مما يزيد اتساع فجوة التمويل بين العرض والطلب.

- Weiss, John. (2013). **Strategic Industrial Policy and Business Reform: Are they Compatible?,** working paper. DCEC The Donor Committee for Enterprise Development.

يتناول هذا البحث التكامل والاختلاف في المنهج والأدوات بين إصلاح بيئة الأعمال والسياسة الصناعية، ويعطي توصيات حول كيفية إيجاد التوافق بينهما ودمجه في سياساتٍ لتنمية القطاع الخاص.

كما يناقش نسختين من السياسة الصناعية، وينظر إلى أي مدى قد استخدمت السياسة الصناعية في السنوات الأخيرة من قبل الحكومات، ويبحث في الآراء الموافقة والمعارضة للنهج الجديد لإصلاح بيئة الأعمال والسياسات الصناعية الاستراتيجية الجديدة. كما ويحلل بعض الأمثلة لبلدان عدة كسنغافورة وايرلندا وماليزيا وتشيلي. ويقترح سلسلة من التوصيات لتطبيق السياسة الصناعية.

- Mills, R. Fan, Q. (2006). **The investment climate in post-conflict situations**. USA: Washington, D.C. The World Bank Institute.

يقدم الباحثان لمحة عامة حول تأثير الأزمات على مناخ الاستثمار ويؤكدان على أهمية تعزيز مناخ الاستثمار الذي يدعم نشاط القطاع الخاص في الفترة التي تعقب الأزمة. كما يلخص مجموعة من الطرق التي تؤثر فيها الأزمات سلباً على مناخ الاستثمار، ويقدم لمحة عامة حول أهمية توفير مناخ استثماري ملائم لتنمية القطاع الخاص خاصة في مرحلة التعافي بعد الأزمات، بالإضافة إلى كونه يلخص الدروس الرئيسية فيما يتعلق بإدارة عملية إصلاح البيئة الاستثمارية في مرحلة ما بعد الأزمة أو الصراع.

- Krech, R. (2009). **A rough guide to investment climate reform in conflict-affected countries**. working paper. IFC. The World Bank.

يشكل هذا البحث دليلاً يساعد في إصلاح مناخ الاستثمار في البلدان المتأثرة بالصراعات أو الأزمات، حيث يعرض عناصر مناخ الاستثمار شاملاً القوانين الحكومية والسياسات والإجراءات التي من شأنها تحسين الحوكمة المؤسسية والكفاءة البيروقراطية، والقدرة التنافسية للصناعة. كما أنه يقدم لمحة عامة عن القضايا الرئيسة التي أثيرت في أدبيات

إصلاح مناخ الاستثمار في البلدان المتأثرة بالصراعات، إلى جانب أنه يلخص المبادئ التوجيهية لتحفيز مشاريع إصلاح مناخ الاستثمار في هذه البلدان.

- Goheer, N. and Seifan, S. (2009)**. Reforming the Business Environment for Small Enterprises in Syria:Challenges and Recommendations.** Book. ILO. Beirut: Lebanon.

يُبنى هذا التقرير على بحث أجري لتقييم بيئة المشروعات الصغيرة في سورية. والغاية الأساسيّة من البحث فهم الأطر القانونيّة والتنظيميّة والإداريّة القائمة في سورية وطريقة تأثيرها في إقامة المشروعات الصغيرة ونموّها، بغية مساعدة الحكومة ووزارة الشؤون الاجتماعيّة والعمل على تحديد المجالات التي تقتضي الإصلاح وترتيبها بحسب الأولويّة من أجل خلق بيئة ملائمة لعمل المؤسسات وضمان استمراريتها لتساهم بدورها في الحدّ من الفقر. ويوفر التقرير تحليلاً للاقتصاد السوري في إطار عملية الإصلاح الجارية في المدة المدروسة، كما يقدم مراجعة للأدبيات حول موضوع تنمية المشروعات الصغيرة وبيئة المشروعات، ويحلل المشكلات التي تعترض هذه المشروعات في سورية. ويستعرض التقرير برامج الدعم التي تقوم بها الجهات الحكومية وغير الحكومية لتنمية المشروعات الصغيرة. ويقدم في القسم الأخير منه توصيات بشأن إقامة بيئة تمكينية لتنمية المشروعات الصغيرة في سورية.

- Doing Business. (2013**). Doing Business 2014: Understanding Regulations for Small and Medium-Size Enterprises**. Report. The World Bank.

يقيم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2014: فهم الأنظمة المتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والأنظمة المتعلقة بالشركات المحلية ضمن 189 دولة، ويصنف اقتصاديات تلك الدول ضمن عشرة مجالات من أنظمة أنشطة الأعمال مثل بدء النشاط التجاري، وتسوية حالات الإفلاس والتجارة عبر الحدود. ويقيس التقرير عبر مؤشراته الأنظمة المطبقة على الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة، التي تعمل في أكبر مدينة تجارية من كل اقتصاد، في

أثناء دورة حياة الشركة، لتقديم آراء ومقترحات لحكومات هذه البلدان حول كيفية تطوير البيئة التنظيمية في المجالات التي يقيسها هذا التقرير.

جديد هذا البحث:

يدرس هذا البحث المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بالتحديد، ويحاول هذا البحث أن يجمع ما بين دراسة تجارب الدول الناجحة في خلق بيئة ملائمة لعمل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وما بين دراسة السياسة الصناعية ومناخ الاستثمار للوصول إلى سياسات لتمكين هذه المشروعات في مرحلة إعادة البناء في سورية، بالاستفادة من تجارب الدول السابقة وبما يلائم خصوصية سورية ومرحلة إعادة البناء والتنمية.

الفصل الأول: المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة – إطار نظري

1.1 المبحث الأول: مفهوم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتعريفها

1.1.1 مفهوم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

1.1.2 أهمية تعريف المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

1.1.3 تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول

1.2 المبحث الثاني: معايير تمييز المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة عن المشروعات الكبيرة

1.2.1 صعوبات إيجاد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

1.2.2 تصنيف المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

1.2.3 معايير تمييز المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن المشروعات الكبيرة

1.2.4 تصنيف المشروعات الصناعية في سورية

1.3 المبحث الثالث: تجارب دولية رائدة في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

1.3.1 تجربة إيطاليا

1.3.2 تجربة اليابان

1.3.3 تجربة الهند

1.3.4 تجربة مصر

1.1 المبحث الأول: مفهوم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتعريفها

تمهيد

يختلف مفهوم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من دولة لأخرى نظراً لاختلاف إمكانياتها وظروفها الاقتصادية والاجتماعية، كطبيعة مكونات الإنتاج وعوامله، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية التي كانت قائمة قبل نشوء الصناعة الحديثة، وكذلك الكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، إضافة إلى المستوى العام للدخل والأجور، وغيرها من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية التي تحدد ملامح الصناعات القائمة فيها وطبيعتها كما ويختلف التعريف وفقاً للهدف المرجو منه، سواء للأغراض الإحصائية أو التمويلية أو لأي أهداف أخرى[1].

يهدف هذا المبحث إلى التعريف بمفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتوضيح اختلاف هذا المفهوم بين الدول وبين القطاعات الاقتصادية وبين الجهات والمؤسسات المختلفة ضمن الدولة الواحدة.

1.1.1 مفهوم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

رغم وجود هذه المشروعات منذ بداية تشكل المجتمعات، إلا أنه اتسع انتشار مصطلح المشروعات الصغيرة والمتوسطة منذ سبعينيات القرن الماضي في ظل ظاهرة تغير اتجاه المشروعات من الإنتاج الكبير إلى الإنتاج التجميعي، عبر مشروعات متوسطة وصغيرة تتخصص في منتج أو أكثر ضمن حلقات متعددة تكوّن سلسلة المشروع الكبير بغرض تحقيق القرب من أماكن توفر مستلزمات الإنتاج والمواد الأولية والعمالة أيضاً. ومن جهة أخرى تحصل على استقلالية مالية إدارية، أي تشكل مشروعات مستقلة يطلق عليها مسمى المشروعات الصغيرة والمتوسطة[2].

---

[1] Youcef. (2014). P 167.

[2] الكردي. (2016). ص: 9

ويشمل هذا المصطلح " الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص، أو في منشأة صغيرة تستخدم عدداً معيناً من العمال. ولا يقتصر هذا المصطلح على منشآت القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين، ولكن يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية".[3]

فوفقاً لما سبق يلاحظ مرونة مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لذا يصعب تحديده بشكل مطلق لتأثره بعوامل عديدة كالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ودرجة تطور التكنولوجيا، والتي تختلف من بلد لآخر ومن قطاع لآخر ومن مدة زمنية لأخرى.

1.1.2 أهمية تعريف المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

يرشد تحديد الإطار المفاهيمي للمشروعات استخدام الموارد المالية المخصصة لهذه المشروعات ويسهل تقيم آثار السياسات والامتيازات المقدمة واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة[4]، فإن صياغة تعريف موحد للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة له أهمية كبيرة ومزايا أخرى مختلفة تتلخص بما يأتي[5]:

- يعدّ منطلقاً للحكومة في وضع الخطط والسياسات وتنفيذ البرامج الداعمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، بما يضمن فاعلية هذه السياسة في تحقيق هدفها.
- سهولة تحديد مشكلات كل مجموعة ضمن التصنيف وسبل حل هذه المشكلات وتجاوزها.
- قياس مساهمة كل تصنيف على حدا في الاقتصاد الوطني لتوجيه السياسات والدعم اللازمين في إطار ذلك.
- التنسيق بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات والهيئات الداعمة لها للاستفادة من المزايا الممنوحة لهذه المشروعات.
- يساعد على إدراج هذه المشروعات ضمن القطاع الرسمي المنظم بما يحقق فوائد للمشروع وللحكومة.
- تسهيل التعامل مع المؤسسات التمويلية.

---

[3] الأسرج. (2007). ص:3

[4] هارون. (2014). ص:19

[5] عامر. (2016). ص: 13

- إمكانية إجراء الدراسات والأبحاث عليها.

1.1.3 تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول.

تواجه العديد من الدول صعوبة في وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يلقى قبولاً لمختلف الاتجاهات الاقتصادية، لذلك فإن الغرض من البحث في تعريف هذه المشروعات في دول مختلفة هو تأكيد على عدم وجود مفهوم موحد لهذه المشروعات متفق عليه بين الدول، وحتى ضمن الدولة نفسها. وتعتمد بعض الدول على معايير وصفية وأخرى على معايير كمية والتي سيتم البحث فيها ضمن المبحث التالي. وفيما يأتي تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عدد من الدول المتقدمة والنامية، وكذلك في بعض المنظمات الدولية.

1.1.3.1 الولايات المتحدة الأمريكية

يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية وفق الجهة أو الهيئة المهتمة بهذه المشروعات ودورها الاقتصادي والاجتماعي، فيما يأتي أهم التعريفات:

أولاً: تعريف البنك الاحتياطي الفيدرالي: وضع الاحتياطي الفيدرالي تعريفاً محدداً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بغرض تقديم المساعدات لها. فيعرفها على أنها المنشأة المستقلة في الملكية والإدارة والتي تستحوذ على نصيب محدود من السوق[6]

ثانياً: تعريف لجنة التنمية الاقتصادية الأمريكية: والتي عرفتها بأنها الشركات التي يقل عدد موظفيها عن 500 موظف[7]، حيث تعرف هذه اللجنة المؤسسات الصغيرة معتمدة على جملة من المعايير الوصفية والكمية[8]، وأهمها: 1) استقلال الإدارة، أي أن يكون المدير هو المالك للمشروع، 2) إدارة رأس المال من قبل شخص أو عدد محدود من الأشخاص، 3) خضوع حجم الأعمال المنفذة أو حجم النشاط السنوي لحدود عليا[9].

---

[6] طارق. (2018). ص: 18

[7] Small and Medium-Sized. (2010). P. xi

[8] سيتم التوسع بهذه المعايير في المبحث الثاني

[9] طارق. (2018). ص: 18

ثالثاً: تعريف إدارة المشاريع (الأعمال) الصغيرة الأمريكية: تعدّ الشركات الصناعية التي لديها 500 موظف أو أقل، والشركات غير الصناعية التي يبلغ متوسط إيراداتها السنوية أقل من 7.5 مليون دولار، مؤهلة لتكون مؤسسة صغيرة[10]. ووضعت هذه الهيئة معايير لتصنيف المشروعات الصغيرة اعتمدت على نوع الصناعة وهيكل الملكية والإيرادات وعدد العمال (والتي قد تصل في بعض الحالات إلى 1500 عامل، على الرغم من أن الحد الأقصى هو عادة 500 موظف)[11].

رابعاً: وزارة الطاقة الأمريكية: إضافة إلى التعريفات السابقة وضعت الوزارة تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم بأنها المشروعات التي لديها مبيعات سنوية إجمالية تقل عن 100 مليون دولار، وتشغل أقل من 500 عامل، وتبلغ فواتير الطاقة السنوية لديها أكثر من 100,000 دولار ولكن أقل من 2.5 مليون دولار.[12]

1.1.3.2 المملكة المتحدة

بالرغم من التركيز الحكومي الكبير في المملكة المتحدة على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلا أنه لا يوجد تعريف واحد لماهية المشروعات الصغيرة أو المتوسطة. وتتعدد التعريفات حسب الهيئات والأهداف، وتتبنى المملكة المتحدة اتجاهاً آخر في تعريف المشروعات الصغيرة يقوم على استخدام مجموعة من المعايير التي تتمثل بما يأتي[13]:

- ألا يزيد حجم المبيعات السنوي للمشروع عن 1.4 مليون جنيه استرليني
- ألا يزيد حجم الأموال المستثمرة عن 0.8 مليون جنيه استرليني
- أن يكون نصيب المشروع من السوق محدوداً

---

[10] الموقع الإلكتروني لإدارة المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة. بتاريخ (13 كانون الأول 2018). الرابط: https://bit.ly/3JMLiHs

[11] المرجع السابق.

[12] معايير تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق مركز industrial Assessment Center Small-Mid Size Manufacturer Criteria :التقييم الصناعي. بتاريخ (14 كانون الأول 2018). الرابط https://www.energy.gov/eere/amo/industrial-assessment-centers-iacs

[13] بعيو. دلول. (2016). ص:4

- استقلالية المشروعات عن أية تكتلات
- أن تتم إدارة المشروع من قبل أصحابه

وتعتمد العديد من الجهات على معيار العمالة في تصنيف المشروعات الصناعية، ويبلغ عدد العمال في المشروعات متناهية الصغر من (0–9) عمال، المشروعات الصغيرة من (10–49) عاملاً أما المتوسطة فمن (50–249) عاملاً.[14]

ولغرض البحث والتطوير تقوم مؤسسة HMRC بتعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها عمل تجاري لا يتعدى عدد موظفيه 500 موظف وبمعدل مبيعات إجمالية (أو حجم أعمال) لا يتجاوز 100 مليون جنيه إسترليني. ومع ذلك لا تستخدم بقية حكومة المملكة المتحدة هذا التعريف.

فلأغراض جمع الإحصاءات، تعرف وزارة الأعمال (Department of Business) المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها الشركات التي يقل عدد عمالها عن 250 عاملاً. أما للأغراض المحاسبية، فتعرف وكالة تسجيل الشركات في المملكة (Companies House) المشروعات الصغيرة بأنها التي توظف أقل من 50 شخصاً، وتبلغ قيمة مبيعاتها أقل من 6.5 مليون جنيه إسترليني، والمشروعات المتوسطة بأنها التي يقل فيها عدد العمال عن 250 عاملاً وتبلغ مبيعاتها أقل من 25.9 مليون جنيه إسترليني.

بالمقابل تستخدم هيئات ومؤسسات أخرى في المملكة المتحدة تعريف الاتحاد الأوروبي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الذي يصنفها وفق الآتي:

- الشركات متناهية الصغر تشغل أقل من 10 عمال، ومبيعات إجمالية أقل من 2 مليون جنيه إسترليني
- الشركات الصغيرة تشغل أقل من 50 عاملاً ومبيعاتها الإجمالية أقل من 10 مليون جنيه إسترليني
- الشركات المتوسطة تشغل أقل من 250 عاملاً ومبيعاتها الإجمالية أقل من 50 مليون جنيه استرليني

[14] Ward. Rhodes. (2014). P.3

وبناءً على ما سبق، قد يكون لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة عدد يتراوح بين 50 و 500 موظف وقيمة مبيعات إجمالية ما بين 6.5 مليون و 50 مليون جنيه إسترليني[15].

1.1.3.3 أستراليا

تعرف هذه المشروعات بالشركات التي توظف أقل من 100 عامل في قطاع الصناعة، وأقل من 50 عامل في قطاع الخدمات[16]. وتعتمد أغلب المؤسسات والهيئات الاسترالية في تعريفها للمشروعات الصغيرة على معيار عدد العمال، بينما تعتمد جهات أخرى على معيار المبيعات السنوية الإجمالية في تمييزها لهذه الشركات.

ويعرف مكتب الإحصاءات الأسترالي (ABS) المشروعات الصغيرة بأنها التي توظف أقل من 20 عاملاً، والمتوسطة هي التي توظف من 20 إلى 200 عامل. كما يحدد مكتب الإحصاءات الأسترالي تعريف المشروعات متناهية الصغر بأنها التي توظف أقل من خمسة عمال[17].

يوصِّف مكتب الإحصاءات الأسترالي (ABS) المشروعات الصغيرة بالمشروعات التي تتمتع بملكية مستقلة ويتم تشغيلها بشكل مستقل، حيث يميل أصحاب هذه المشروعات أو مديروها إلى التحكم عن قرب في عمليات الشركة واتخاذ القرارات الرئيسة والمساهمة في معظم رأس المال التشغيلي.

بينما يستخدم مكتب الضرائب الأسترالي (ATO) تعريفاً مختلفاً للمشروعات الصغيرة. فيعرفها بأنها فرد أو شراكة أو شركة تقوم بأعمال تجارية ويبلغ إجمالي مبيعاتها السنوية من 2 إلى 10 مليون دولار. وتشمل المبيعات الإجمالية المبيعات السنوية للأعمال الحالية وأي مبيعات من الأعمال الأخرى التي يرتبط بها الفرد أو يشترك فيها[18].

1.1.3.4 اليابان

تعرف هذه المشروعات في اليابان بقانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبموجبه تندرج المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت أي من البنود الآتية[19]:

---

[15] الموقع الإلكتروني (The Company Warewouse). بتاريخ (15 كانون الأول 2018). الرابط: https://bit.ly/3NloT6a

[16] الصوص. (2010). ص:7

[17] موقع مؤسسة ((Queensland Government Customer and Digital Group (QGCDG) بتاريخ: (22 أيار 2021). الرابط : https://bit.ly/3iCe811

[18] Gilfillan. (2015). P: 1

1) أي كيان هو شركة لا يزيد رأس مالها أو مجموع استثماراتها عن ثلاثمئة مليون ين، أو فرد أو شركة لا يزيد عدد الموظفين الدائمين فيها عن ثلاثمئة شخص، وذلك في مجال الصناعة أو البناء أو النقل أو أي فئة أخرى من الأعمال (باستثناء تلك الفئات التجارية المذكورة في البنود من (2) إلى (4) أدناه).
2) أي كيان هو شركة لا يزيد رأس مالها أو مجموع استثماراتها عن مئة مليون ين، أو فرد أو شركة لا يتجاوز عدد العاملين الدائمين فيها مئة شخص، وتعمل بشكل أساسي في تجارة الجملة.
3) أي كيان هو شركة لا يزيد رأس مالها أو مجموع استثماراتها عن خمسين مليون ين، أو فرد أو شركة لا يتجاوز عدد العاملين الدائمين فيها مئة شخص ، وتعمل بشكل أساسي في قطاع الخدمات.
4) أي كيان هو شركة لا يزيد رأس مالها أو إجمالي استثماراتها عن خمسين مليون ين، أو فرد أو شركة لا يتجاوز عدد العاملين الدائمين فيها خمسين شخصاً ، وتعمل بشكل أساسي في تجارة التجزئة.

ويستخدم هذا التعريف من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة اليابانية (METI)، ويوضح الجدول الآتي المعايير المعتمدة في تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة في اليابان.

الجدول (1):المعايير المعتمدة في تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة في اليابان

القطاع الاقتصادي	حجم رأس المال (مليون ين)	عدد الموظفين
الصناعة والقطاعات الأخرى	300 أو أقل	300 أو أقل
تجارة الجملة	100 أو أقل	100 أو أقل
تجارة التجزئة	50 أو أقل	50 أو أقل
الخدمات	50 أو أقل	100 أو أقل

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بناء على قانون تعريف المشروعات في اليابان

1.1.3.5 تايوان

تعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تايوان بأنها أي مشروع لا يزيد رأسماله عن 80 مليون دولار تايواني (2.42 مليون دولار أمريكي) إذا كان المشروع في قطاع الصناعة أو البناء أو التعدين، أو أي مشروع تقل إيراداته

[19] Small and Medium-sized Enterprise Basic Act. Act No. 154 of 1963: Amended in December 3, 1999.

السنوية عن 100 مليون دولار تايواني (3.03 مليون دولار أمريكي) فيما إذا كان المشروع في قطاع الزراعة وصيد الأسماك، والمياه، والكهرباء والغاز، والتجارة، والنقل، والتخزين، والاتصالات، والتمويل، والتأمين والعقارات، والخدمات الصناعية والتجارية أو الخدمات الاجتماعية والشخصية[20].

ويسمح للجهات الحكومية في تايوان أن تعتمد في تعريفها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على عدد العمال والموظفيين الدائمين فيها. فأي مشروع في قطاع الصناعات التحويلية والبناء والتعدين لا يزيد عدد العاملين فيه عن 200عامل يُعدّ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أما بالنسبة للمشروعات في القطاعات الأخرى التي سبق وذُكرت أعلاه فتصنف على أنها مشروعات متوسطة وصغيرة في حال كانت تضم أقل من 100 موظف. أما الشركة أو المشروع الذي يضم أقل من 5 موظفين فيندرج تحت تصنيف متناهية الصغر.

1.1.3.6 كوريا

تعتمد كوريا في تعريفها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على معيار عدد الموظفين، وتشكل هذه المشروعات ما نسبته 99.99% من الشركات الخاصة في كوريا، وتقسم إلى ثلاثة أقسام[21]:

- الشركات متناهية الصغر: وتعرف بأنها الشركات التي يبلغ عدد الموظفين فيها أقل من 9 موظفين (وأقل من 4 أربعة موظفين في قطاع الخدمات)، ويبلغ عدد هذه الشركات في كوريا حوالي 3 مليون شركة تقريباً.
- الشركات الصغيرة: هي الشركات التي تتراوح قيمة عائداتها السنوية من 1–12 مليار ون كوري (حيث تختلف باختلاف القطاع الذي تعمل ضمنه الشركة)، ويوجد في كوريا حوالي 378 ألف شركة صغيرة.
- الشركات المتوسطة: وهي الشركات التي تكون قيمة عائداتها السنوية بين 40 – 150 مليار ون (حسب القطاع الذي تعمل ضمنه الشركة)، ويوجد حوالي 102 ألف شركة متوسطة الحجم في كوريا.

[20] موقع وزارة الشؤون الاقتصادية. إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. بتاريخ: (16 كانون الأول 2018). الرابط: https://bit.ly/3uwce7N
[21] موقع وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأعمال الريادية. بتاريخ: (16 كانون الأول 2018). الرابط: https://bit.ly/3iFPTPO

1.1.3.7 كندا

تستخدم الحكومة الكندية في تصنيفها للمشروعات مصطلح "المشروعات الصغيرة والمتوسطة" للإشارة إلى المشروعات التي يعمل بها أقل من 500 عامل. وبتفصيل تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة، تعرف الحكومة الكندية المشروعات الصغيرة بتلك التي تشغل أقل من 100 عامل (إذا نشاط الشركة إنتاجي)، أو أقل من 50 عاملاً (إذا كان أساس نشاطها خدمي)، بينما المشروع الذي يضم عدداً من العمال أكثر من ذلك ولكن أقل من 500 عامل يصنف ضمن المشروعات متوسطة الحجم. كذلك يتم تعريف الشركات متناهية الصغر على أنها الشركات التي يعمل فيها أقل من خمسة عمال[22].

أما مكتب الإحصاء الكندي (Statistics Canada) فيعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصورة إجمالية أكبر بأنها أي مؤسسة تجارية تضم ما بين 1 إلى 499 موظفاً وإجمالي إيراداتها السنوية أقل من 50 مليون دولار.

1.1.3.8 ماليزيا

يشمل تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا جميع القطاعات، ويستخدم في تحديد التعريف إما معيار دوران المبيعات أوعدد العمال الدائمين وذلك على النحو الآتي:

- قطاع الصناعة التحويلية: تُعرّف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها مشروعات لا يتجاوز معدل دوران المبيعات فيها 50 مليون رينجيت ماليزي، أو عدد العمال الدائمين فيها لا يتجاوز 200 عامل.
- الخدمات والقطاعات الأخرى: تُعرّف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمشروعات ذات معدل دوران للمبيعات لا يتجاوز 20 مليون رينجيت ماليزي، أو عدد العمال فيها لا يتجاوز 75 عاملاً.[23]

---

[22] رحيم. (2018). ص: 4

[23] موقع مؤسسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الماليزية. بتاريخ: (20 كانون الأول 2019). الرابط: https://bit.ly/3wNqlIu

ويوضح الجدول الآتي المعايير بتفصيل أكبر التي تستخدمها وكالة التنسيق المركزية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتابعة لوزارة تنمية المشاريع في ماليزيا، والتي تقوم بتنسيق تنفيذ برامج التنمية لهذه المشروعات.

الجدول (2): تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ماليزيا

القطاع	المشروعات المتوسطة	المشروعات الصغيرة	المشروعات متناهية الصغر
قطاع الصناعة	قيمة المبيعات السنوية بين 15–50 مليون رينجت أو عدد الموظفين من 75–200	قيمة المبيعات السنوية بين 300 ألف–15 مليون رينجت أو عدد الموظفين من 5–75	قيمة المبيعات أقل من 300 ألف رينجت أو عدد الموظفين أقل من 5
قطاع الخدمات والقطاعات الأخرى	قيمة المبيعات السنوية بين 3–20 مليون رينجت أو عدد الموظفين من 30–75	قيمة المبيعات السنوية بين 300 ألف–3 مليون رينجت أو عدد الموظفين من 5–30	قيمة المبيعات أقل من 300 ألف رينجت أو عدد الموظفين أقل من 5

المصدر: من إعداد الباحثة بناء على محددات التعريف المذكورة أعلاه

1.1.3.9 مصر

تعرف المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مصر بالقانون رقم 15 لعام 2017 المتعلق بتيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية وفق أحجامها من حيث النشاط وحجم أعمالها السنوي، والذي يماثل التعريف المذكور في قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم 152 لعام 2020، وفق ما يلي[24]:

- المشروعات الصناعية المتوسطة: كل شركة أو منشأة تباشر نشاطاً صناعياً بحجم أعمال سنوي يتراوح بين 50 – 200 مليون جنيه، وبالنسبة للشركات والمنشآت الجديدة التي ليس لها حجم أعمال أن يتراوح رأسمالها المدفوع بين 5 إلى 15 مليون جنيه.

[24] القانون رقم 15 لعام 2017، والقانون رقم 152 لعام 2020.

- المشروعات الصناعية الصغيرة: كل شركة أو منشأة تباشر نشاطاً صناعياً بحجم أعمال سنوي يتروح بين 1 – 50 مليون جنيه، أما الشركات والمنشآت الجديدة التي ليس لها حجم أعمال أن يكون رأسمالها المدفوع بين 50 ألف إلى 5 مليون جنيه.
- المشروعات الصناعية متناهية الصغر: كل شركة أو منشاة تباشر نشاطاً صناعياً لا يتجاوز حجم أعمالها السنوي مليون جنيه، وبالنسبة للشركات أو المنشآت الجديدة التي ليس لها حجم أعمال ألا يزيد رأسمالها المدفوع عن 50 ألف جنيه.

1.1.3.10 الجزائر

يعتمد تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على معياري عدد العمال والجانب المالي الممثل برقم أعمال المشروع السنوي أو بالميزانية، وذلك وفق القانون رقم 17–02 لعام 2017 الذي عرف هذه المشروعات بأنها أي مؤسسة تشغل من 1 إلى 250 شخصاً ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية (رقم الميزانية) مليار دينار مع استيفائها معيار الاستقلالية[25]. ويبين الجدول الآتي تصنيف هذه المشروعات وفق القانون المذكور.

الجدول (3): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق القانون الجزائري

المعيار	عدد العمال (عامل)	رقم الأعمال السنوي (مليون دينار)	الميزانية السنوية (مليون دينار)
المؤسسات متناهية الصغر	1 – 9	لا تتجاوز 40	لا تتجاوز 30
المؤسسات الصغيرة	10 – 49	لا تتجاوز 400	لا تتجاوز 200
المؤسسات المتوسطة	50 – 250	بين 400 – 4000	بين 200 – 1000

المصدر: رحيم. (2018). ص: 7

[25] رحيم. (2018). ص: 6

1.1.3.11 الأردن

أصدر الأردن دليلاً خاصاً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في 2017، والذي عرف بدوره المشروعات الصغيرة بأنها التي توظف بين 5 – 20 عاملاً، ومجموع أصولها أو حجم مبيعاتها يقل عن 1 مليون دينار أردني سنوياً، والمشروعات المتوسطة بالتي يكون مجموع أصولها أو حجم مبيعاتها بين 1 – 3 مليون دينار أردني، وعدد العاملين بها من 21 – 100 عامل. بينما وصف الدليل المشروعات متناهية الصغر بأنها عادة ما تكون غير رسمية ومجموع أصولها أو حجم مبيعاتها يقل عن 100 ألف دينار، ويكون العمل بها غالباً من المنزل ومالك المشروع هو الموظف الوحيد فيه، ويمكن أن تكون هذه المشروعات رسمية لكن حجم عملياتها ضئيل.[26]

1.1.3.12 لبنان

تعتمد وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان في تعريفها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة على معياري عدد العمال وحجم المبيعات السنوي لهذه المشروعات. وصنفتها كما يأتي:

- المشروعات المكروية: هي التي تضم أقل من 10 عمال، ولا يتجاوز رقم مبيعاتها 500 مليون ليرة لبنانية
- المشروعات الصغيرة: وتضم 10 – 49 عاملاً، ولا يتجاوز رقم مبيعاتها 5 مليارات ليرة لبنانية
- المشروعات المتوسطة: هي التي تضم من 50 – 99 عاملاً، ولا يتجاوز رقم مبيعاتها 25 مليار ليرة لبنانية[27]

1.1.3.13 تعريف بعض المنظمات الدولية لهذه المشروعات

أولاً: الاتحاد الأوروبي

تم عُرّفت المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم في توصية الاتحاد الأوروبي رقم 361/2003 اعتماداً على عاملين يحددان ما إذا كان المشروع أو المؤسسة تصنف تحت مسمى المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وهما: عدد العمال و

[26] دليل المشاريع. (2017). ص: 3
[27] الاستراتيجية اللبنانية. (2014). موقع وزارة الاقتصاد والتجارة. الرابط: https://bit.ly/36P6VrO

إما المبيعات السنوية أو الميزانية السنوية. ويوضح الجدول الآتي تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق معايير الاتحاد الأوروبي:

الجدول (4): معايير تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتصنيفها في الاتحاد الأوروبي

تصنيف المؤسسة	عدد العمال	المبيعات السنوية	أو	الميزانية السنوية
متوسطة الحجم	أقل من 250	أقل من 50 مليون يورو		أقل من 43 مليون يورو
صغيرة	أقل من 50	أقل من 10 مليون يورو		أقل من 10 مليون يورو
متناهية الصغر	أقل من 10	أقل من 2 مليون يورو		أقل من 2 مليون يورو

المصدر: الموقع الإلكتروني للهيئة الأوروبية[28]

ثانياً: دول مجلس التعاون الخليجي

أصدرت جميع دول مجلس التعاون الخليجي قوانين خاصة تهدف إلى تنظيم الدعم المقدم للمؤسسات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتضمنت هذه القوانين تعريفاً لهذه المشروعات، وأخذت هذه التعريفات مناحي عدة ولم تحدد بمعظمها معياراً واضحاً لتمييز هذه المؤسسات أو المشروعات عن غيرها من المشروعات الكبيرة، فكانت إما تعريفات عامة جداً (كما في السعودية واليمن) أو أرادت تحديد التعريف لجهة أخرى يحددها النص القانوني (كما في الإمارات وقطر)، لكن بالنسبة لما تبقى من الدول (كما في البحرين والكويت)، فقد أورد النص القانوني فيها تعريفه مبنياً على معايير محددة وهي عدد العمال و رأس المال المستثمر والمبيعات السنوية.

فتعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البحرين وفقاً للمعايير التي تعتمدها وزراة الصناعة والتجارة بأنها المؤسسات التي يتراوح عدد العمال من 11–50 عاملاً وحتى 100 عامل في قطاع البناء والتشييد، ويتراوح رأس المال المستثمر بين 20– 500 ألف دينار بحريني، بينما مبيعاتها السنوية فتتراوح بين 100,001 و مليون دينار

[28] موقع الهيئة الأوروبية. بتاريخ (20 كانون الأول 2019). الرابط: https://bit.ly/36P8zts

بحريني. أما المشاريع متناهية الصغر فهي تلك المؤسسات التي لا يتجاوز عدد العمال فيها 10 عمال ورأس المال 20 ألف دينار، كما لا تتجاوز مبيعاتها السنوية 100 ألف دينار[29]

أما في الكويت فعرفت المشروعات الصغيرة والمتوسطة[30] اعتماداً على معياري عدد العمال الكويتيين والحد الأعلى لرأس المال المستثمر في هذا المشروع وذلك على النحو الآتي: المشروع الصغير بأنه المشروع الذي يكون عدد الكويتيين العاملين فيه لا يتعدى 4 أشخاص ولا يزيد رأس ماله عن 25 ألف دينار كويتي، والمشروع المتوسط الذي يكون عدد العاملين فيه ما بين 5 إلى 50 شخصاً ولا يزيد رأس ماله عن 500 ألف دينار كويتي[31].

[29]قرار وزارة الصناعة والتجارة رقم 117 السنة 2010، 2010/11/11

[30]إلى جانب التعريفين المشار إليهما في المتن، أوردت المادة تعريفاً عاماً للمشروع، ولكل من المقصود بالنشاط الصناعي والنشاط الزراعي والنشاط الحرفي والنشاط الخدمي والنشاط الإلكتروني.

[31]عبد المنعم. طلحة. اسماعيل. (2019). ص:10

1.2 المبحث الثاني: معايير تمييز المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة عن المشروعات الكبيرة.

تمهيد

أثار تحديد مفهوم للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة جدلاً واسعاً في الفكر الاقتصادي، ويعزى الاختلاف في تحديد مفهوم لهذه المشروعات إلى اختلاف مراحل النمو الصناعي ودرجة التقدم التكنولوجي ومدى التطور الاقتصادي، وكذلك تعدد المعايير المستخدمة واختلافها. حيث تختلف حدود المعيار المستخدم في التمييز بين حجم المشروعات داخل الدولة الواحدة وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة وأحياناً ضمن الصناعة الواحدة أو بين المؤسسات التمويلية والجهات الإدارية. لذلك من الصعوبة وضع تعريف موحد لهذه المشروعات[32].

يهدف هذا المبحث إلى التعريف بالمعايير التي اعتُمد عليها للتمييز بين المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

1.2.1 صعوبات إيجاد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

تعود صعوبة إيجاد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى مجموعة عوامل اقتصادية وسياسية، وإلى اختلاف اهتمام كل من علم الاقتصاد والإدارة والجهات الحكومية بالقضايا المتعلقة بالمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة. فيُعرّف كل منهم هذه المشروعات وفق وجهة نظره، وتتلخص العوامل المؤدية إلى صعوبة إيجاد تعريف موحد بالنقاط الآتية:

1.2.1.1 العوامل الاقتصادية: إن اختلاف مستويات النمو الاقتصادي والتطور التكنولوجي بين اقتصاديات الدول يؤدي إلى اختلاف منظور كل منها حول تصنيف المشروعات الصناعية. فالمشروعات التي تصنف صغيرة أو متوسطة في الولايات المتحدة يمكن أن تصنف على أنها كبيرة في الدول النامية. مما يفسر غياب تعريف موحد صالح لجميع الدول.

---

[32] زيدان. (2010). ص: 15

1.2.1.2 العوامل السياسية: والتي تعكس مدى اهتمام الحكومة بقطاع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والدور المرسوم لها ضمن استراتيجيتها التنموية، والذي يحدده واضعو السياسة الاقتصادية وعلى أساسه يتم وضع تعريف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، من أجل الخطط والبرامج والسياسات التي تسهم في الوصول إلى الأهداف المطلوبة ضمن هذا الإطار.

1.2.2 تصنيف المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

تصنف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق التصنيفات الدولية ضمن ثلاث فئات[33] هي:

- أنشطة الخروج من الفقر وكسب القوت: وهي الأعمال التي تمارسها الفئات الأشد فقراً للحصول على قوت يومها في غياب الضمان الاجتماعي. يفتقر العاملون فيها إلى المهارات والخبرات وكذلك الموارد المالية وإمكانية الوصول إلى السوق. معظم هذه الأعمال والأنشطة تتم في ظل الاقتصاد غير الرسمي وتكون غير مرخصة قانوناً كعمل صناعي أو تجاري.
- المشروعات الحرفية: وتضم هذه المشروعات الحرفي نفسه أو صاحب المحل ولا يزيد عدد العاملين فيها في الغالب على عشرة عمال، وتشمل هذه الفئة الصناعات المنزلية التي تولد دخلاً دون أن يكون لها مقر مستقل أو أصول تذكر. ويقوم بعض الحرفيين بتسجيل أنشطتهم، إلا أن الغالب أيضاً غير مسجل في القطاع الرسمي.
- المشروعات الصناعية الصغيرة: وهي الأنشطة الفردية أو العائلية الهادفة إلى تحقيق الربح وزيادة الدخل وخلق فرص عمل عن طريق إنتاج السلع وتحتاج عادة إلى الدعم في المجالات التمويلية والفنية والإدارية والتسويقية والتدريبية.

ويمكن مقاربة هذا التصنيف على أنماط المشروعات الصناعية الصغيرة في سورية بغرض تحديد أي منها سيكون موضوع الدراسة ضمن هذا البحث، وذلك وفق الآتي[34]:

---

[33] عامر. (2016). ص:17

- المشروعات الصناعية المنزلية مقرها ضمن مكان سكن صاحب المشروع وتستخدم وسائل إنتاج بدائية أو آلات بسيطة كالحياكة والتطريز والسجاد اليدوي.
- المشروعات الصناعية الحرفية: يعرف الحرفي وفق المرسوم التشريعي 250 لعام 1969 بأنه من يعمل في إنتاج مواد ومن يقدم حرفية معتمداً على جهده الشخصي وخبرته المهنية بصورة أساسية مستعيناً بأفراد أسرته أو بعمال آخرين على ألا يزيد عدد العاملين عن 9 عمال وألا يتجاوز دخله السنوي الصافي 15 ألف ليرة.
- المشروعات الصناعية (الصغيرة) الريفية: وتشرف عليها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وتمارس نشاطها في الوحدات الإرشادية للمشروعات الريفية ومراكز إنعاش الريف لصناعة البسط والسجاد. والهدف منها الحفاظ على هذه الصناعة وتطويرها إضافة إلى مشروعات أخرى يقوم بها سكان الريف لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية.
- المشروعات الصناعية الصغيرة الحديثة: والتي تتبع أسلوب الإنتاج الحديث، فبجانب إنتاجها للسلع تهتم بتوفير متطلبات المشروعات الأخرى لصناعات تجميع أكبر منها من مدخلات إنتاج ومواد نصف مصنعة[35]. وهي محور الدراسة في هذا البحث.

1.2.3 معايير تمييز المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن المشروعات الكبيرة

تعتمد الدول في تصنيفها على مجموعة من المعايير ويعتمد اختيار الدولة لأي معيار على عامل أو عدة عوامل اقتصادية وسياسية وعلى سياسات الحكومة تجاه المشروعات ودرجة التطور الاقتصادي والتقدم التكنولوجي للدولة وأخيراً حجم السوق الداخلي والخارجي.

وتصنف إلى معايير كمية ومعايير وصفية، ويلاحظ أن المعايير الكمية مستخدمة على نطاق أوسع من الوصفية، وأكثرها شيوعاً هو معيار العمالة أو عدد العمال. وفيما يأتي أهم المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.

---

[34] زيدان. (2010). ص: 47

[35] سلمان. (1998). ص: 15

1.2.3.1 المعايير الكمية:

تضم المعايير الكمية كل من معيار العمالة، ومعيار رأس المال، ومعيار حجم المبيعات، ومعيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة والقيمة المضافة والحصة السوقية. ويمكن أن تصنف المعايير الكمية إلى معايير كمية بسيطة وتشمل من مؤشراً واحداً من المؤشرات السابقة، أو معايير كمية مركبة وتضم أكثر من معيار لتحديد حجم المشروع.

أولاً: معيار العمالة: هو أكثر المعايير استخداماً وشيوعاً في تصنيف المشروعات نظراً لتوفر البيانات والإحصائيات عن العمال في أغلب الدول ولسهولة قياسه ومقارنته. فوفق مسح شمل 50 دولة بينت النتائج أن 77% من البلدان اعتمدت على معيار عدد العمال في التصنيف، بينما اعتمدت نسبة 21% من عينة الدراسة نفسها إضافة إلى ذلك على معيار الأصول أو رأس المال المستثمر[36].

يتميز هذا المعيار بسهولة حسابه وإمكانية المقارنة بين المشروعات خاصة على المستوى الدولي، والثبات النسبي فلا يتأثر بالتضخم والركود، بالإضافة إلى توفر البيانات وسهولة الحصول عليها[37].

بالمقابل يؤخذ على هذه المعيار أنه لا يأخذ بالحسبان التفاوت التكنولوجي المستخدم في الإنتاج ولا يعبر عن الحجم الحقيقي للمشروع الصناعي، لاختلاف معامل (رأس المال/العمل) بين المشروعات الصناعية، فقد تحتاج مشروعات لاستثمارات كبيرة لكنها تشغل عدداً قليلاً من العمال، بينما تشغل مشروعات أخرى عدداً كبيراً من العمال مقابل استثمارات ضئيلة. كذلك يختلف الحد الأعلى للعمال بين الدول وبين الهيئات والمنظمات وبين القطاعات وبين صناعة وأخرى. كما تقوم العملية الإنتاجية على متغيرات أخرى كرأس المال والأرض فالعمالة ليست المحدد الوحيد للإنتاجية[38].

---

[36] المجرن. (2000). ص: 233
[37] هارون. (2014). ص:21
[38] قدار. (2015). ص: 5

ثانياً: معيار رأس المال المستثمر

يُعتمد في تصنيف المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وفق هذا المعيار على قيمة رأس المال المستثمر، ويُعدّ من المعايير المهمة للتمييز بين الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، وذلك لأن حجم الاستثمار يعطي صورة عن الحجم الكمي للنشاط.

رغم أهمية معيار رأس المال فهو أيضاًغير دقيق، نتيجة الصعوبات المتعلقة بتحديد المقصود برأس المال المستثمر، إن كان يشمل رأس المال الثابت من المباني والآلات والأراضي أم رأس المال العامل أم كل منهما[39].

كما أنه لا يَصلُح أيضاً بمفرده لتعريف المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة، ولا للمقارنة بين المشروعات المماثلة في الدول المختلفة، لاختلاف قيمة النقود بين الدول حسب قيمة العملة ومعدلات التضخم وارتفاع الأسعار والوضع الاقتصادي[40] .

كذلك يصعب الفصل بين الأموال والممتلكات الخاصة لصاحب المشروع وأصول المشروع ذاته، لإغفال صاحب المشروع بعض مكونات رأس المال المستثمر أو عدم رغبته بإظهار الحجم الحقيقي للمشروع. ويؤخذ أيضاً على هذا المعيار صعوبة التعرف بدقة على الحجم الحقيقي للمشروعات اعتماداً على رأس المال فقط، لاختلاف الفن الإنتاجي بين المشروعات وبين القطاعات المختلفة وبين الدول أيضاً[41].

ثالثاً: معيار قيمة المبيعات الإجمالية

يمكن عدّ حجم المبيعات السنوي أحد المعايير التي تميز المشروعات من حيث حجم النشاط وقدرتها التنافسية في الأسواق. وتستخدم العديد من الدول هذا المعيار الذي يمتاز بصلاحية تطبيقه على المشروعات الصناعية والتجارية والزراعية والخدمات، لكنه يتطلب توفر بيانات دقيقة حول المبيعات السنوية للمشروعات والتي يتعذر الحصول عليها في كثير من المشروعات الصغيرة التي تفتقر للحسابات المنظمة.

---

[39] زيدان. (2010). ص: 26
[40] هارون. (2014). ص: 21
[41] الكردي. (2016). ص: 18

ويؤخذ على هذا المعيار تأثر قيمة المبيعات بالتغيرات في قيمة النقود وخاصة في حالات التضخم، على كون هذه المشروعات تحاول قدر الإمكان تقليل قيمة مبيعاتها بهدف تفادي الضرائب أو التخفيف منها.

رابعاً: معيار القيمة المضافة

ويقصد بها صافي إنتاج المشروعات بعد استبعاد قيمة المستلزمات الوسيطة، ويطبق هذا المعيار في تصنيف المشروعات الصناعية حيث يمكن حساب قيمة الإنتاج وقيمة المستلزمات الداخلة فيه، ولا يصلح للاستخدام في تصنيف القطاعات الخدمية والتجارية ولا للمقارنة بين الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الأخرى. بالإضافة إلى صعوبة حساب تكاليف مستلزمات الإنتاج والقيمة المضافة للمشروعات الصغيرة.

خامساً: معيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة

تستخدم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تقنيات وتكنولوجيا أقل تطوراً من المشروعات الكبيرة بسبب تدني سعرها. فوفق هذا المعيار يتم تعريف المشروعات الصغيرة بأنها المشروعات التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة ولا تستند إلى التكنولوجيا المتطورة. لذلك تصنف المشروعات الصناعية ضمن الفئات الصغيرة والمتوسطة في حال كانت تستخدم أساليب إنتاج ذات كثافة رأسمالية منخفضة وكثافة عمالية عالية، وكذلك تصنف وفقاً لدرجة المكننة المستخدمة من جهة ودرجة الاعتماد على المهارات من جهة أخرى[42].

لكن يؤخَذ على هذا المعيار أن التكنولوجيا التي تستخدمها المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية قد تُعدّ تكنولوجيا متقدمة في هذه الدول، لكن يمكن أن تكون متقادمة ومتخلفة في الدول المتقدمة، عدا عن أن تحديد سوية التقنية المستخدمة ليس بالأمر السهل ويتطلب ذلك خبراء على درجة عالية من الكفاءة[43].

سادساً: معيار رأس المال والعمال (معيار ثنائي)

يعتبر كلٌّ من معيار العمالة ومعيار رأس المال من المعايير المحددة للطاقة الإنتاجية للمشروع، وإن الاعتماد على أحد هذه المعايير فقط لا يعطي نتائج دقيقة في تحديد حجم المشروع. لذا وجد معيار ثالث يمزج بين هذين المعيارين

[42] الكردي. (2016). ص: 22
[43] زيدان. (2010). ص:26

وهو معيار ثنائي، ويُعدّ من المعايير الشائعة لدى تصنيف المشروعات إلى صغيرة ومتوسطة وكبيرة، كونه يُقلِّل من عيوب استخدام كل معيار على حدا، بالأخص عند قياس المشروعات كثيفة العمالة وقليلة رأس المال، أو العكس. لذلك يمكن عدُّ هذا المعيار من أفضل المعايير المستخدمة في تصنيف المشروعات.

وتوجد معايير كمية أخرى تستخدم في تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة كحصة المشروع في السوق، ومعايير فنية حسب القطاع أو الصناعة موضوع التصنيف، كعدد الآلات أو كمية المواد الخام وقيمتها المستخدمة أو كمية الطاقة المستهلكة..، وتصلح فقط ضمن هذه النشاطات والصناعات ويصعب تعميمها أو استخدامها للمقارنة بين القطاعات والصناعات الأخرى.

1.2.3.2 المعايير الوصفية

تعتمد هذه المعايير على خصائص المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بها عن المشروعات الكبيرة، وأهمها:

- تركز ملكية المشروع ضمن عدد محدود من الأشخاص
- بساطة الهيكل التنظيمي والإدارة مباشرة من قبل صاحب المشروع ويحتاج إلى مستويات متواضعة من الإدارة والتنظيم.
- التواصل المباشر بين إدارة المشروع والعاملين فيه.
- إنتاج المشروع محلي وحصته السوقية صغيرة نسبياً.
- الاعتماد على المواد الأولية المحلية وإمكانية العمل ضمن بنية أساسية متواضعة.

تعد هذه المعايير أقل ملاءمة لتصنيف المشروعات التي ترغب بالحصول على الدعم التمويلي كونها تفتقر إلى الدقة، بالمقابل تُوضِح الاختلافات العملية بين المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة بصورة أوضح من المعايير الكمية[44].

[44] زيدان. (2010). ص: 28

1.2.4 تصنيف المشروعات الصناعية في سورية

لم يتم إيجاد تعريف للمشروعات في سورية سواء كانت صغيرة أم متوسطة أم كبيرة قبل عام 2006. وجرى التعبير عن المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بأنها صناعات حرفية، وقد وضِّحَت أنماط المنشآت الصناعية في فقرة سابقة كما تميزها وزارة الصناعة. لكن بعد صدور المرسوم رقم 39 لعام 2006 القاضي بإحداث هيئة التشغيل وتنمية المشروعات بدلاً من هيئة مكافحة البطالة، عُرّفت هذه المشروعات وفق معيار ثنائي مكون من عدد العمال ورأس المال المستثمر وفق ما يأتي[45]:

- المشروعات بالغة الصغر والمشروعات الأسرية: هي المشروعات التي لا يقل رأس مالها عن 100 ألف ولا يتجاوز 1.5 مليون ليرة سورية، (وضمناً كما يوضح بالفقرات اللاحقة أن عدد العمال بين 1 – 5 عمال).
- المشروع الصغير: هو كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو انتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ولا يقل رأس ماله عن 1.5 مليون ليرة سورية ولا يتجاوز 5 مليون ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن ستة.
- المشروع المتوسط كل مشروع يمارس نشاطاً اقتصادياً أو انتاجياً أو خدمياً أو تجارياً ولا يقل رأس ماله عن 5 مليون ليرة سورية ولا يتجاوز 15 مليون ليرة سورية، ولا يقل عدد العاملين فيه عن 16 عاملاً.

ومع صدور هذا القانون بدأت تتوضح ماهية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، والذي أسس لتعريف أكثر دقة لاحقاً بصدور دليل تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد إحداث هيئة تنمية المشروعات وفق القانون رقم 2 لعام 2016، والتي حلت محل الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات والتي كان في مقدمة أهدافها وضع "دليل تعريفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يعرف بهذه المشروعات وفق حجم النشاط والتوزع الجغرافي وبما يمثل دليلاً وطنياً لاستهدافها ببرامج الدعم والتسهيلات الإدارية والتمويلية بالتنسيق مع الجهات المعنية"[46].

ويقدم دليل تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعريفاً منفصلاً لكل قطاع، حيث يميز بين قطاع الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، ويعتمد في تصنيفه على معياري عدد العمال والمبيعات السنوية أو إجمالي الموجودات

[45] المرسوم التشريعي رقم 39 القاضي بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات. (2006). سورية. المادة رقم 1
[46] القانون رقم 2 لعام 2016

والتي تشمل الأصول الملموسة وغير الملموسة. يبين الجدول الآتي الحدود الدنيا والقصوى لكل من المشروعات الصغيرة والمتوسطة كما وُضّحت بالدليل التعريفي لهذه المشروعات في سورية.

الجدول (5): الحدود الدنيا والقصوى للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية

المعيار	المشروعات متناهية الصغر	المشروعات الصغيرة	المشروعات المتوسطة
عدد العمال (عامل)	5 – 1	25 – 6	150 – 26
المبيعات السنوية أو الموجودات (مليون ل.س)	أقل من 5	من 5 – 50	من 50 – 250
	أقل من 5	من 5 – 50	من 50 – 250

المصدر: إعداد الباحثة استناداً إلى دليل تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية

1.3 المبحث الثالث: تجارب دولية رائدة في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

1.3.1 تجربة إيطاليا

تضم إيطاليا أكبر عدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة مع باقي دول الاتحاد الأوروبي. تتميز هذه المشروعات بطبيعتها القائمة على العناقيد التي تعرف باسم عناقيد المشروعات الصغيرة والمتوسطة SMEs cluster، وهي عبارة عن تجمع لمشروعات تُصنّع منتجات مترابطة أو متكاملة فيما بينها ضمن قطاع معين ومنطقة جغرافية محددة وضمن مجموعات بحيث تعمل المشروعات المشاركة في المجموعة الصناعية الواحدة على أساس التعاون والتنسيق والتكامل عبر تقسيم عملية الإنتاج إلى مراحل محددة، لتكون كل مجموعة، أو مشروع في المجموعة مسؤولاً عن واحدة من تلك المراحل بهدف تحقيق السهولة والسرعة في إنجاز العمل.[47]

علماً أن التشريعات القانونية في إيطاليا لم تحدد معايير لتعريف هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بل تتبنى إيطاليا معايير التعريف التي وضعها الاتحاد الأوروبي لهذه المشروعات.

وترجع الانطلاقة الكبرى للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا إلى بداية السبعينيات، عبر إعادة هيكلة الصناعات الكبرى حول محورين أساسيين هما: إعادة تنظيم عملية الإنتاج للأخذ بالتجديد التقني المكثف، ولا مركزية الإنتاج عبر تصنيع أجزاء مهمة من الإنتاج خارج المعامل الأم بغرض تخفيض النفقات وضمان المرونةال حقيقية لمواجهة تقلبات السوق.[48].

47 Development of clusters (2001) .P: 9.
[48] Carole.Mazzotta. (1998). P:31

1.3.1.1 أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا

تشكل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة العمود الفقري للنظام الإنتاجي الإيطالي، ويعمل ضمن 94.6٪ من المشروعات أقل من 10 موظفين[49].

وتؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا دوراً في "الاقتصاد غير المالي" أعلى من متوسط الاتحاد الأوروبي، حيث ساهمت هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقيمة مضافة بلغت 67.1٪، بالمقابل فإن متوسط القيمة المضافة الذي تحققه هذه المشروعات في الاتحاد الأوروبي هو 56.8٪ ، كذلك توفر هذه الشركات 78.5٪ من فرص العمل مقابل 66.4٪ في الاتحاد الأوروبي.[50]

1.3.1.2 سمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة وميزاتها في إيطاليا

تتسم تجربة إيطاليا بتركز المشروعات الصناعية الصغيرة ضمن تجمعات أو مناطق صناعية. حيث وجدت إيطاليا في هذا النموذج التنظيمي سمة مميزة لاقتصادها ومصدراً ملائماً للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. فهي تضم أكثر من مئتي منطقة صناعية[51]، تعمل بشكل رئيسي في صناعة النسيج والأزياء وصناعات الأثاث والأحذية والمدابغ، إضافة إلى المصنوعات الخشبية والأدوات المعدنية والأعمال الزجاجية والمجوهرات وغيرها، موزعة على 55 ألف وحدة إنتاجية، ويعمل فيها ما يزيد عن نصف مليون عامل.

تتميز التجمعات الصناعية الإيطالية بتصنيع جميع مكونات المنتج الواحد ضمن المنطقة الصناعية نفسها. وتنشأ منافسات حقيقية بين المشروعات حول نوعية الإنتاج وجودته، والقدرة على التجديد والابتكار. كما يجمعها في الوقت نفسه عدة عوامل عدة مشتركة في تجميع المعلومات حول التقنيات وطرق الإنتاج الجديدة ونشرها، إلى جانب أنها تتشارك الاستفادة من خدمات المرافق المشتركة[52].

---

[49] http://doitbetter.info/smes-overview/ بتاريخ (20 نيسان 2018)

[50] SBA Fact Sheet. (2018). P: 2

[51] http://doitbetter.info/the-top-fifteen-industrial-districts-in-italy/ بتاريخ (20 نيسان 2018)

[52] نصر. العبسي. (2013). ص: 4

1.3.1.3 بيئة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا

تعمل هذه المشروعات ضمن بيئة قانونية مؤسساتية مهيأة بشكل قوي وداعم بدءاً من الهيئات المشرفة مروراً بالقوانين والتشريعات الداعمة وانتهاءاً بالمؤسسات التمويلية، وكذلك بسياسات الحكومية الرامية إلى تحفيز المشروعات وتحسين وضعها.

أولاً: السياسات الحكومية

تهدف هذه السياسات إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتقليل آثار صغر حجمها عبر الدعم المالي وتوفير التسهيلات لزيادة حصتها في السوق، ويمكن حصر أهم السياسات المتخذة بما يأتي[53]:

- تطوير معدات الإنتاج ونقل التكنولوجيا المتطورة لتحسين تنافسية المشروعات الصغيرة وإنتاجيتها.
- تحسين جودة الخدمات الموجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وحجمها وتوفير التدريب والاستشارات في المجالات كافة.
- تطوير التجارة الخارجية للوصول بمنتجات المشروعات الإيطالية للعالمية وتقديم الدعم للمشروعات الصغيرة للدخول إلى أسواق جديدة والترويج لمنتجاتها.
- تحفيز البحث العلمي وتحرير سوق العمل.

ثانياً: البيئة المؤسساتية

يوجد في إيطاليا مؤسسات وجهات عدة داعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تعمل على تنمية هذه المشروعات وتطويرها وهي:[54]

- المؤسسات الحكومية: وأهمها وزارة التنمية الاقتصادية عبر سياساتها الهادفة إلى تطوير الأنشطة الاقتصادية في قطاع الصناعة وتوفير المساعدات المالية لشراء لوازم الإنتاج.

---

[53] عبادي .(2007) . ص:5

[54] محمد راتول، مرجع سابق الذكر، ص1

ووزارة التعليم والجامعات والدراسات التي تقوم بدعم مشاريع الأبحاث العلمية والتطبيقية وتطوير وسائل الإنتاج، إضافة إلى المؤسسات شبه الرسمية والتي تقدم الدعم أيضاً لهذ المشروعات كمعهد التطوير الصناعي والمعهد الوطني للتجارة الخارجية ووزارة التجارة الخارجية وهدفها الرئيسي توفير المعلومات عن أسواق التصدير وطرق تمويله، وبرامج التأمين وضماناته.

- النقابات والاتحادات: وأهمها مؤسسة (Confindustria) وهي الاتحاد العام للصناعة الإيطالية، وتمثل أكبر المؤسسات والتي يعمل فيها حوالي 5.4 مليون موظف وتضم 150 ألف مؤسسة بعضوية تطوعية. وتهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي في إيطاليا، وتشجيع تحسين القدرة التنافسية للشركات الإيطالية عبر مساعدة الشركات الأعضاء فيها. والاتحاد الإيطالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Confapi) والذي يضم 83 ألف شركة صغيرة ومتوسطة، ويقوم بحماية مصالح الصناعة الإيطالية الصغيرة والمتوسطة وتعزيزها على جميع المستويات، بالإضافة إلى إبرام الاتفاقيات والتنسيق مع الاتحادات والنقابات العمالية. منظمة فيدروكونفيدي (fedroconfidi) وهي اتحاد مجموعات ضمان قروض القطاع الصناعي، ويهدف إلى تسهيل حصول المشروعات الصناعية الصغيرة على القروض.

ويضاف إلى المؤسسات والجهات المذكورة أعلاه[55]:

- غرفة التجارة الإيطالية التي تقوم بتوفير معلومات عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا
- مراكز المعلومات الأوروبية التي تهدف إلى تقديم المساعدة من أجل تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإعطاء معلومات عن آليات تمويل المشروعات الاستثمارية وفق القوانين المحلية أو الأوروبية.
- اتحاد الغرف ودوره الأساسي في إطار دعم هذه المشروعات الذي هو تقديم الخدمات الإدارية والإعلامية والتسويقية والترويجية.

[55] Hodd. Aghrout. (2004). P: 61.

- منظمة (Sviluppo Italia) وهي وكالة تنمية بدأت أعمالها عام 1999 لتعزيز الاستثمار والحوافز للمشروعات الصناعية الصغيرة.

ثالثاً: البرامج التمويلية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في إيطاليا

يوجد مؤسستان عامتان تقدمان الدعم المالي للمشروعات، هما:[56]

- ميديوكريديتو (Mediocredito): التي أحدثت في عام 1952 كمؤسسة للتمويل متوسط الأجل، وتقوم بدورها في دعم الأنشطة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها عن طريق توفير القروض متوسطة وطويلة الأجل وكذلك تقديم الاستشارات المالية.
- المؤسسة المالية لتنمية المؤسسات الإيطالية خارج البلاد وتعزيزها (SIMEST): وهي مؤسسة تابعة لوكالة تمويل الصادرات الإيطالية وتقوم بدعم التطوير الدولي للشركات الإيطالية بدءاً من التقييم الأولي للأسواق الجديدة وحتى التوسع عبر الاستثمارات المباشرة، وتوفر قروض ميسرة لدعم صادرات المشروعات.

1.3.1.4 تقييم التجربة الإيطالية

يُعدّ وجود تكتلات صناعية في منطقة واحدة أهم عوامل تميز التجربة الإيطالية، بالتوازي مع تقسيم العمل بين المشروعات لتكون كل منها مسؤولة عن مرحلة معينة من مراحل الإنتاج. كما أسهم وجود الشركات الأم في نجاح التجمعات الصناعية الإيطالية، إلى جانب دور مراكز التدريب رفيعة المستوى المقامة ضمن التجمعات الصناعية.

وأكدت التجربة الإيطالية، كإحدى أهم التجارب العالمية في تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة، أن الوصول إلى التنمية الاقتصادية لا يتم بالضرورة عبر المشروعات الكبيرة. فحينما يتميز الاقتصاد الإيطالي بتكلفة عمالة عالية وارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي يلاحظ أن هذا الاقتصاد الضخم يعتمد في الأساس على مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر[57]. حيث تمتلك أعلى نسبة ضمن دول الاتحاد الأوروبي من حيث أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وعلى الرغم من صغر حجم تلك المشروعات إلا أنها استطاعت الوصول إلى

[56] البرامج المالية. (2004). ص:82

[57] عبادي .(2007). ص: 5

الأسواق الدولية، وأصبحت من أقوى المصدرين للسلع ذات الجودة العالية، مثل السلع الغذائية والمنسوجات والسيراميك والآلات الزراعية وغيرها.

1.3.2 التجربة اليابانية

بنت اليابان نهضتها الصناعية معتمدة بالدرجة الأولى على المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تشكل هذه المشروعات حوالي 99% من عدد المشروعات في اليابان.[58]

تعدّ التجربة اليابانية من أغنى التجارب العالمية في مجال إقامة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتنميتها. وكان وضع تعريف واضح ومحدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة هو أول خطوة قامت بها الحكومة اليابانية، بالترافق مع منح إعفاءات من الضرائب والرسوم ووضع القوانين ورسم السياسات التي تستهدف تشجيع هذه المشروعات. تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان بشكل أساسي على الدعم المباشر من الحكومة، والذي يتجلى في توفير المساعدات الفنية والتمويلية والإدارية والتسويقية لها، وكذلك حمايتها من الإفلاس[59].

1.3.2.1 أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ودورها في اليابان

جاء اهتمام الحكومات اليابانية المتعاقبة بالتصنيع انطلاقاً من إدراكها التام بطبيعة البلاد ولندرة الثروات الطبيعية مع توفر الأيدي العاملة المدربة والمؤهلة. لهذا تحظى المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة باهتمام الحكومة ورعايتها، لإدراكها أهمية هذه الصناعات ومساهمتها في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولدورها الاستراتيجي في خلق فرص عمل متنامية للوافدين الجدد على سوق العمل.

وتنامى دور هذه المشروعات في دعم التكامل مع المشروعات الصناعية الكبرى حتى أصبحت تسهم في توفير 72% من احتياجات الصناعات المعدنية ومستلزماتها، و76% من احتياجات الصناعات الهندسية ومستلزماتها، و79% من احتياجات صناعة الأجهزة الكهربائية والإلكترونية ومستلزماتها. كما تمثل المشروعات

---

[58] Tsukahara. (2006). P: 2

[59] الصوص. (2010). ص:22

الصناعية الصغيرة والمتوسطة اليابانية في مجال السيارات حوالي 60% من موردي مستلزمات شركة جنرال موتورز الأمريكية، و45% من موردي مستلزمات شركة رينو الفرنسية.

1.3.2.2 ميزات تجربة اليابان

تعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان ذات أهمية كبيرة، حيث اعتمدت عليها الدولة في إعادة إحياء الاقتصاد. وما يميز التجربة اليابانية هو تنظيم الهيكل المؤسسي للعمل، من حيث تعدد المؤسسات التي تعمل على دعم هذا القطاع وتوزيع الأدوار بينها بصورة دقيقة. ليس فقط داخل اليابان ولكن خارجها أيضاً، حيث أحدثت الحكومة مكاتب عدة حول العالم، تعمل على توفير المعلومات اللازمة لأصحاب تلك المشروعات حول الأسواق الأخرى والفرص المتاحة[60].

1.3.2.3 بيئة عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

حددت اليابان الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات وعملت على استهدافها عبر سياسات حكومية ومؤسسات متنوعة وإطار تشريعي داعم لتخطي هذه الصعوبات ودعم هذه المشروعات وتطويرها.

أولاً: السياسات الحكومية: وضعت الحكومة اليابانية سياسات تغطي النواحي التمويلية والتسويقية والفنية والضريبية، ويمكن إيجاز أهم السياسات بالنقاط الآتية:

- الدعم المالي الذي تنوع بين التقديم المباشر للتمويل عن طريق مؤسسات التمويل الحكومية أو المشتركة، أو عبر البرامج التمويلية التي قامت بها الحكومة اليابانية في هذا المجال والتي تضمنت ما يأتي[61]:

1. نظام التمويل الخاص بالمشروعات متناهية الصغر غير القادرة على توفير الضمانات المطلوبة للاقتراض، والذي يتضمن تسهيلات تشمل حدود منح التمويل وتخفيض أسعار الفائدة والإعفاء من تقديم ضمانات عند الاقتراض.

---

[60] المرجع السابق. ص: 7

[61] العساف. الوادي. سمحان. (2012). ص: 82

2. صندوق تحديث المعدات وتأجيرها والذي يقدم قرضاً يوازي قيمة الآلة المطلوبة للمشروع، إضافة إلى نظام تأجير الماكينات الممول من قبل الحكومة وبالتنسيق مع وكالة تأجير تتولى شراء الماكينات وتأجيرها لأصحاب المشروعات الصغيرة.
3. نظام ضمان القروض: أسست الحكومة اليابانية نظاماً لضمان القروض للمشروعات الصناعية الصغيرة، حيث تضمن الدولة تغطية الخسائر المحتملة نتيجة عدم سداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة للقروض التي تحصل عليها من المؤسسات التمويلية.

- الدعم التسويقي عبر قيام الحكومة اليابانية بنشر خططها السنوية بشكل دوري بشأن مشترياتها من المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة. ويضاف إلى ذلك إلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية بألا يقل نصيب الشركات الصغيرة والمتوسطة عن 30% من قيمة المناقصة، ويلزم القانون جميع المنظمات الحكومية وشبه الحكومية بإتاحة الفرصة للمشاريع الصغيرة الحصول على العقود الحكومية.
- توفير الأدوات اللازمة لمواكبة التطور التكنولوجي عبر تسهيل حصول المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على المعلومات والتكنولوجيا الحديثة التي تساعد على تطوير نشاطها ودعمه.
- إعداد برامج تدريبية إدارية يقوم بها معهد متخصص بهذه المشروعات، وتسهيل منح القروض والمعونات لإجراء التدريب داخل المشروعات ذاتها. كذلك عملت الحكومة اليابانية على ربط الجهات الحكومية والهيئات الصناعية والأكاديمية بالمشروعات الصغيرة بما يفيد في تطوير البرامج التدريبية لأصحاب هذه المشروعات ويعزز تطورها.[62]
- الحماية من الإفلاس: وطبقت عبر مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية عبر قيام المشروعات الصغيرة بدفع قسط تأميني شهرياً، تقوم بموجبه شركة التمويل الياباني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بسداد ديون المشروعات

[62] عبادي. (2007). ص 41

المتعثرة تجاه المشروعات الأخرى التي تتعامل معها حتى لا يكون إفلاس أي مشروع سبباً في إفلاس مشروعات أخرى[63].

- سياسة الإعفاء من الضرائب: اتخذت الحكومة إجراءات عدة تتعلق بالإعفاء من الضرائب وذلك لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أهمها الإعفاء من ضريبة العمل وضريبة العقارات، وتخفيض ضريبة الدخل، والضرائب على الأرباح غير الموزعة، كذلك وضعت نظاماً ضريبياً يشجع على الاستثمار في إدخال التكنولوجيا الحديثة وعلى إقامة هذه المشروعات في المناطق النائية .[64]

ثانياً: المؤسسات الداعمة: قامت اليابان بإنشاء مؤسسات وهيئات عدة لتنفيذ السياسات الداعمة للمشروعات عبرها وأهمها:[65]

- الهيئة اليابانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: (Japanese Corporation for Small and Medium-Scale Enterprises) ، تقوم بدور الهيئة التنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بدعم تلك المشروعات وتنميتها. وتهدف إلى توفير مساعدات فنية أو تمويلية أو إدارية أو تسويقية للمشروعات وفق احتياجاتها.
- مكتب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهو تابع لوزارة التجارة الخارجية والصناعة، ويضم مجموعة من الخبراء في المجالات التقنية والإدارية، ويهدف إلى تقديم المساعدات الحكومية المجانية؛ لحصر الصعوبات والمشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإيجاد الحلول المناسبة لها، بالإضافة إلى تعريف أصحاب المشروعات بآخر التطورات في أساليب الإنتاج عن طريق عقد ندوات ودورات تدريبية لهم.
- وكالة تنمية المؤسسات الصغيرة: وتقوم بالمساعدة على تطوير المشروعات الصغيرة في مجالات التمويل والتدريب وتطوير التكنولوجيا وفق إطار سياسة تنمية المشروعات الصغيرة.

---

[63] المرجع السابق. ص: 42
[64] راتول. (2006). ص 178
[65] بعيو. دلول. (2016).ص:44

- الغرفة التجارية اليابانية: تقوم بتعزيز عمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر دعم العلاقات الترابطية والتكاملية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة. إضافة إلى نشر معلومات عن التجارة الدولية وأنشطة المشروعات الصغيرة والاستثمار، وكذلك تقديم الاستشارات حول تحسين القدرات الإدارية والمالية.
- منظمة التجارة الخارجية اليابانية: التي أقامت شبكة دولية عبر 80 مكتباً لها في العالم، وتعمل على تجميع المعلومات وتوفيرها للمشروعات اليابانية إضافة إلى الشبكة المحلية المكونة من 36 مكتباً اقليمياً[66].
- المؤسسات التمويلية التي تتنوع بين المصارف التجارية وبين هيئات التمويل الحكومية[67] التي تملك نظام قروض خاص بهذه المشروعات مع ضمان للقروض. يضاف عليهما مؤسسات تمويلية أخرى كهيئة تمويل الصناعات وهيئة التمويل التي تقدم قروضاً في الحالات الطارئة لتتمكن المشروعات من مواجهة حالات الكساد والإفلاس[68].

ثالثاً: البيئة القانونية

انطلاقاً من اهتمام اليابان بالمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة كان من الضروري تهيئة إطار من التشريعات والقوانين المنظمة لعمل هذه المشروعات، وأهمها القانون الأساسي رقم 145 لعام 1963 (Small and Medium Enterprises Basic Law)، الذي صيغت في ظله السياسات التي أعطت الأولوية لحل المشكلات المالية وتخفيف القيود الإنتاجية التي تواجه المشروعات. كما حدد القانون تعريفاً موحداً للمشروعات الصناعية الصغيرة، بالاعتماد على معياريي رأس المال المستثمر وحجم العمالة. وشمل القانون عدداً من المحاور أهمها[69]:

- تحديد دور الحكومة والهيئات المحلية في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم العلاقات بين الجامعات والمراكز البحثية والمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم الابتكار عبر دعم البحث العلمي.
- حماية حقوق العمالة.

---

[66] المرجع السابق. ص: 45

[67] وأهمها : شركة التمويل الشعبية، والبنك المركزي للتعاونيات التجارية والصناعية، وشركة تمويل هيئات الأعمال الصغيرة

[68] نصر .العبسي. (2013). ص:6

[69] المرجع السابق.

- إحداث مجلس خاص بوضع السياسات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت إشراف وزارات الاقتصاد والصناعة والتجارة.

1.3.2.4 تقييم التجربة اليابانية

قامت التجربة اليابانية في مجال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها على أسس شاملة متكاملة من حيث توفير التمويل والتركيز على عنصر التدريب وتوفير الدعم في مجال التسويق وإعطائها حصة من المشتريات والعقود الحكومية والحصول على إعفاء ضريبي وتوفير ضمان ضد مخاطر عدم سداد القروض.

ومن النتائج التي حققتها التجربة اليابانية في هذا المجال هي وصول نسبة تلك المشروعات إلى إجمالي عدد الشركات 99.7%، كذلك نسبة العاملين بها بلغت 70.2% ونسبة مساهمتها في قيمة الصادرات 51.1%، بينما نسبة القيمة المضافة الناتجة عن تلك المشروعات بلغت 53.8 [70].

وقد أدى دعم الحكومة الموجه نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة إلى الإنتاج بجودة عالية تبعاً للمواصفات العالمية، كما أدى إلى اعتماد المشاريع الكبرى على إنتاج المشاريع الصغيرة بدلاً من استيرادها من الخارج.

1.3.3 تجربة الهند

وجدت الهند في الصناعات الصغيرة غايتها لدعم التنمية اجتماعياً واقتصادياً وذلك لقدرتها على استيعاب العمالة مع تنمية صناعتها وصادراتها، لذا اهتمت الحكومة الهندية بوضع السياسات اللازمة وتوفير التسهيلات والموارد التي تحتاج إليها هذه الصناعات وذلك من أجل تأمين البيئة الملائمة لعملها ونموها.

تعدّ التجربة الهندية من التجارب القديمة التي ارتبطت بداياتها برؤية المهاتما غاندي تجاه مقاومة الاحتلال البريطاني للهند، والتي ارتكزت على فلسفة الاعتماد على الذات اقتصادياً، وتوفير فرص العمل للمواطنين عبر تبني فكرة المشروعات الصغيرة. واستمر اهتمام الحكومة بدعم المشروعات الصناعية الصغيرة وتطويرها بعد الاستقلال، وشكل تشجيعها وتنميتها أهم الموضوعات التي تعني الحكومة الهندية.

---

[70] نور الدين. أبو قرين. (2015). ص:84

1.3.3.1 أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند

تبرز أهمية هذا القطاع من قدرته الكبيرة على خلق فرص العمل وإمكانية تحقيق التنوع في الصناعات وتنمية القطاع الصناعي. وأحد أهم العوامل التي ساعدت على هذا النجاح هو تلاؤم طبيعة الصناعات الصغيرة مع طبيعة الهند واقتصادها الذي يفتقر إلى الموارد المالية مع الكثافة السكانية المرتفعة، ومن كون المشروعات كثيفة العمالة ولا تحتاج إلى رأس مال كبير.

وارتفع عدد المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الهند من 80,000 وحدة في نهاية الأربعينيات إلى 19 مليون في عام 2019، والتي تساهم بنسبة 30% في الناتج المحلي الإجمالي للهند، كما تساهم هذه بنسبة 45%من الصادرات الصناعية، وتشغل 32% من العمالة في الاقتصاد الهندي[71].

يعود اهتمام الحكومة الهندية بالمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى رغبتها في تنمية هذه المشروعات لتكون إحدى أدوات مكافحة الفقر والبطالة المتفشيين في الهند كون هذه الصناعات توفر أكبر عدد ممكن من فرص العمل بعد القطاع الزراعي.

1.3.3.2 بيئة عمل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في الهند

أولاً: السياسات الداعمة

أولت الحكومة الهندية العناية الكبيرة بقطاع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة عبر اتباع إجراءات وتدابير تشجيعية تعددت أشكالها وتبلورت في محاور عدة كان أهمها[72]:

- سياسة الحماية الصناعية: حيث خصصت الحكومة 80 سلعة استهلاكية تقوم بإنتاجها المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقط؛ وضمنت لها عدم المنافسة من شركات أكبر منها. بالمقابل سمحت للشركات الكبيرة بتصنيع السلع المخصصة للمشروعات الصغيرة بشرط تصدير نسبة 50% من منتجاتها، للمساهمة بتحسين وضع الميزان التجاري وزيادة حصتها في الأسواق العالمية.

[71] Annual Report 2020-21. (2021). P:22-26.

[72] الصوص. (2010). ص: 28

- أتاحت الحكومة الهندية للمشروعات الصغيرة الحصول على قروض بنسب فائدة منخفضة للغاية، لتلبية احتياجاتها التمويلية وتوفير السيولة اللازمة لها.
- تساعد الحكومة الهندية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التسويق والتشبيك مع أصحاب الصناعات الأكبر لتعمل كصناعات مغذية لها، عبر قاعدة بيانات متكاملة توفر المعلومات والفرص المتاحة لها.
- تأمين بيئة عمل داعمة ومشجعة على عمل هذه المشروعات عبر إقامة المجمعات الصناعية المزودة بشبكات توزيع المياه والكهرباء والاتصالات والصرف الصحي ومراقبة التلوث ومنافذ التسويق والخدمات التكنولوجية.
- تقديم المزايا والإعفاءات الضريبية للمشروعات الصغيرة التي تقام في مناطق محددة لتشجيع القطاع الخاص على تنميتها، وتحقيق التوازن في التنمية بين أقاليم الهند كافة. كما وُضِع نظام متدرج للإعفاءات الضريبية، يتدرج عكسياً مع قيمة رأس المال المستثمر، بحيث تقل نسبة الإعفاء الضريبي مع الزيادة في رأس المال.
- سياسة المشتريات الحكومية الداعمة للمشروعات الصناعية الصغيرة لخلق نوع من التكامل بينها وبين الشركات الحكومية بالاتفاق معها على تصنيع 30% من الأجزاء في المعدات الهندسية الثقيلة، 45% من المعدات الهندسية المتوسطة، 25% من وسائل النقل، و 40% من المنتجات الاستهلاكية.

ثانياً: البيئة المؤسساتية

عملت الحكومة الهندية على إنشاء جهاز وطني للصناعات الصغيرة والمتوسطة يهدف إلى إعداد السياسة الوطنية وتنفيذها في مجال تنمية دور هذه المشروعات وتمكينها في الاقتصاد الهندي.

- وزارة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (M o MSME)[73]: تتولى الحكومة الإشراف على هذا القطاع ومتابعته عبر هذه الوزارة التي أحدثت في عام 2007 عبر دمج وزارتي الصناعات الصغيرة والصناعات الزراعية والريفية. وتهدف الخطط والبرامج التي تنفذها الوزارة ومؤسساتها التابعة إلى: 1) تسهيل توفير التمويل من المؤسسات المالية والبنوك، 2) توفير البنية التحتية المتكاملة، 3) رفع مستوى المهارات عبر مراكز التدريب

[73] الموقع الإلكتروني لوزارة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الهند. بتاريخ (18 آذار 2019). الرابط: https://bit.ly/3qH97c1

والمعاهد المختصة، 4) تسهيل الولوج إلى الأسواق المحلية وأسواق التصدير عبر إعداد السياسة الوطنية وتنفيذها لتنمية دور هذه المشروعات وتعظيمه في الاقتصاد الهندي بالتنسيق مع باقي الوزارات والإدارات المعنية على مستوى الولايات الهندية.

- اتحاد رابطات الصناعات الصغيرة في الهند (FASII)[74] الذي تأسس في عام 1959 تحت رعاية الحكومة الهندية. ويُعدّ من أكثر الجهات الفاعلة، فهو يقوم بالتعاون مع المؤسسات التجارية والصناعية والتعليمية الأخرى في جمع الأبحاث والبيانات المفيدة وتبادلها لتطوير قطاع. كما يعمل على تعزيز الصناعات الصغيرة عبر التنسيق مع الحكومات المركزية وحكومات الولايات الهندية على تحقيق المساواة في صرف المواد الخام النادرة بين المشروعات الصغيرة والكبيرة. كما قام الاتحاد بحجز منتجات عدة لصالح قطاع الصناعات الصغيرة ليتم تصنيعها فقط من قبل مشروعات صغيرة ومتوسطة أو ليتم شراؤها حصراً من هذا القطاع.

وكان للاتحاد الدور الرئيسي في وضع قانون الشركات الصغيرة والمتوسطة لعام 2006، وإنشاء بنك تنمية الصناعات الصغيرة في الهند، وصندوق ضمان قروض المشروعات الصغيرة.

- الشركة الوطنية للصناعات الصغيرة (NSIC)[75]: وهي مؤسسة حكومية تابعة لوزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (MSME). المهمة الرئيسة لها هي تعزيز نمو قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودعمه دعماً متكاملاً يبدأ من التمويل وتقديم التكنولوجيا إلى التسويق وغيرها من الخدمات.

لذلك شكلت NSIC اتحادات تجمع المشروعات الصغيرة التي تصنع المنتج نفسه لتجميع طاقة إنتاجها، كونها تواجه صعوبات في شراء الطلبيات الكبيرة وتنفيذها. كذلك تقدم المؤسسة على المناقصات نيابة عن اتحادات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتأمين الطلبات لها، ثم توزع هذه الطلبات بين المشروعات الصغيرة بما يلائم طاقتها الإنتاجية.

---

[74] الموقع الإلكتروني لاتحاد رابطات الصناعات الصغيرة في الهند. بتاريخ (18 آذار 2019). الرابط: https://bit.ly/3LgEQsz

[75] الموقع الإلكتروني للشركة الوطنية للصناعات الصغيرة. بتاريخ (18 آذار 2019). الرابط: https://www.nsic.co.in/Corporate/AboutUs.aspx

توفر المؤسسة معلومات حول السوق والتكنولوجيا عبر قاعدة بيانات تفاعلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة عبر خدمة تسمى Infomediary، تسهل مشاركة المشروعات في معارض عدة محلية ودولية سنوياً. إضافة إلى ما ذكر تقوم المؤسسة بتسهيل متطلبات التمويل للصناعات الصغيرة في مجال شراء المواد الخام، وكذلك تعنى بجميع الإجراءات والوثائق المرتبطة بإصدار الاعتمادات عند الاستيراد.

- مركز التميز لتنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (CII): يهدف إلى بناء مشروعات تنافسية وعالمية، وتتركز مهمته الأساسية بتعزيز قدرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق بصمة عالمية عبر محفظة من الخدمات المتنوعة، وأهمها توفير تقنيات تقلل تكاليف التصنيع وتحسن كفاءة الآلات وترشد استهلاك الطاقة.
- صندوق تطوير المشروعات الصغيرة: الذي أحدثته الحكومة للمساعدة في تطوير تكنولوجيا المشروعات الصغيرة، وتحسين مستوى العمالة وتقديم الدعم المادي والفني لتطوير منتجاتها.

ثالثاً: الإطار القانوني

أولت الحكومة الهندية اهتماماً كبيراً لوضع إطار قانوني لعمل هذه المشروعات عبر قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (MSMED) الذي أُقِرّ في عام 2006 لوضع تعريف محدد للمشروعات. والذي وفر أول إطار قانوني على الإطلاق للتعرف على مفهوم "المشروع" الذي يضم كلا القطاعين الإنتاجي والخدمي. ينص القانون أيضاً على إنشاء صناديق محددة لتحسين القدرة التنافسية لهذه المشروعات وتعزيزها ووضع الخطط والبرامج وتنظيم السياسات التمويلية. كذلك نظم حق الأفضلية في المشتريات الحكومية لمنتجات المشروعات الصغيرة.

1.3.3.3 تقييم التجربة الهندية

تتميز الحكومة الهندية بالمعرفة الجيدة بظروف الدولة والسوق والمجتمع، وانطلاقاً منها قامت بوضع السياسات والتشريعات التي تتناسب مع طبيعة الشعب الهندي، كما عملت على تشجيع العمل في هذا القطاع وفي الوقت نفسه حماية حقوق العاملين فيه.[76]

[76] نصر. العبسي. (2013)..ص:7

وقد نجحت الهند في تنمية القطاع الصناعي وتنويع المنتجات الصناعية عبر التركيز على المشروعات كثيفة العمالة والتي لا تحتاج إلى رأس مال كبير، وهو توجه يتفق مع ظروف البلاد. ومما يدلل على نجاح التجربة الهندية هو خلق عدد أكبر من فرص العمل، وخفض معدلات البطالة، إذ أصبحت المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تحتل المركز الثاني بعد القطاع الزراعي مباشرة، من حيث توليد فرص العمل، وأصبح إنتاجها يمثل حوالي 50% من الإنتاج الصناعي الهندي، وتوظف نحو 36 مليون عامل.[77]

1.3.4 تجربة مصر

بدأت تجربة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مصر عام 1991 عبر البرنامج المصري لتشجيع المشروعات الصغيرة. بلغ عدد المشروعات التي مولها هذا البرنامج حتى عام 1998 أكثر من 86 ألف مشروع صغير ومتناهي الصغر بقيمة تقدر بحوالي 450 مليون دولار أميركي. وقد أولى الصندوق أهمية خاصة لحملة الشهادات الجامعية كونه لم يعد من السهل الحصول على فرص عمل ملائمة ضمن المؤسسات الحكومية[78].

تتنوع منتجات المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مصر لتشمل منتجات الأثاث والمفروشات المنزلية، واكسسوارات المنزل والديكور والسجاد، والأجهزة الكهربائية والمنزلية وأدوات المطبخ والمائدة، إلى جانب الإضاءة والأدوات الصحية.

1.3.4.1 أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

تُعدّ المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمثابة العمود الفقري للاقتصاد المصري، حيث تمثل حوالي 99% من إجمالي عدد المشروعات التي تعمل في القطاع الخاص باستثناء النشاط الزراعي، وتؤدي دوراً كبيراً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعمل بها حوالي ثلثا القوة العاملة، وتسهم بما لا يقل عن 80% من إجمالي القيمة المضافة[79]، إلا أنها تسهم فقط بنسبة 4% من إجمالي الصادرات المصرية. لذلك أُصدر القرار الوزاري رقم (430)

[77] Annual Report 2020-21. (2021). P: 26

[78] الصوص. (2010). ص: 32

[79] المرجع السابق. ص: 32

لعام 2005 والخاص بالهيكل التنظيمي لوزارة التجارة الخارجية والصناعة القاضي بإنشاء "قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة" لاتخاذ الإجراءات الضرورية لدعم القدرة التنافسية لتلك المشروعات وتشجيعها على التوجه للأسواق الخارجية وزيادة حصتها في الصادرات المصرية بما يتناسب مع الوزن الذي تمثله في الاقتصاد المصري[80].

1.3.4.2 بيئة عمل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مصر

أولاً: السياسات الداعمة

دفع الدور المهم الذي تؤديه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الحكومة المصرية إلى بذل العديد من الجهود لدعم هذا القطاع. فقد وضعت وزارة التجارة والصناعة استراتيجية تتضمن 5 محاور رئيسة هي التنمية الصناعية، وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز التجارة الخارجية، وتطوير التدريب الفني والمهني، إضافة إلى الحوكمة والتطوير المؤسسي. تهدف الاستراتيجية إلى زيادة معدل النمو الصناعي ونسبة مساهمة الناتج الصناعي في الناتج المحلي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص وقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلى الإجمالي بنسبة 10%[81]، وخفض عجز الميزان التجاري، وأيضاً توفير 3 ملايين فرصة عمل.

إضافة إلى عدد من السياسات التي تم تبنيها لدعم دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتحفيزها في تحقيق التنمية الاقتصادية. ويمكن تلخيص أهمها كما يأتي:[82]

- إنشاء جهاز لتنمية المشروعات الصغيرة في عام 1999 له فروع في جميع المحافظات لإعداد دراسات الجدوى وتقديم القروض بأسعار تشجيعية بهدف تنمية المشروعات القائمة وإنشاء مشروعات جديدة.
- تقديم الدعم التمويلي عن طريق بنوك تجارية عدة (بنك مصر، البنك الأهلي، بنك فيصل الإسلامي المصري، بنك ناصر الاجتماعي) تقدم قروضاً لمساعدة المشروعات الصغيرة عبر برامج تمويل رأس المال الثابت

[80] قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة. (22 آذار 2019). موقع وزارة التجارة والصناعة المصرية الرابط: https://bit.ly/36NBkXr

[81] حتى عام 2020

[82] الأسرج (2006). ص: 24.

والتشغيلي، وذلك عبر مديريات أو وحدات لهذه المشروعات في المصارف أو باقة خدمات خاصة صممت لها. كما تم إحداث مؤسسات عدة لتمويل المشروعات الصغيرة في الريف المصري، مهمتها توفير القروض الصغيرة لسكان الريف، وأهمها: البنك الوطني للتنمية، والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي[83].

- تقديم الضمان لمخاطر قروض المشروعات الصغيرة عبر إنشاء مؤسسة لضمان مخاطر الائتمان المصرفي، وذلك بمساهمة 9 مصارف مصرية وشركة تأمين، بهدف تشجيع مؤسسات التمويل على إقراض المشروعات الصغيرة.
- توقيع اتفاقيات ومعاهدات عدة على المستوى الدولي لدعم تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع البنك الدولي والبنك الإسلامي للتنمية[84].
- إقامة المعارض الترويجية بتنظيم من مركز تحديث الصناعة ضمن برامج الدعم الفني المقدمة للمشروعات الصناعية عموماً والصغيرة والمتوسطة خاصةً.
- إطلاق مبادرة "مصنعك جاهز بالتراخيص" في نهاية عام 2016، التي تهدف إلى إحداث مصانع صغيرة ومتوسطة كاملة المرافق والمباني ومجهزة بالتراخيص، بالإضافة إلى توفير الدعم المالي للمستثمرين بالتعاون مع المصارف المصرية وجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وذلك ضمن استراتيجية وزارة الصناعة والتجارة لتنمية المشروعات التي تمت الإشارة إليها سابقاً.
- إقامة مجمعات صناعية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وذلك ضمن إطار خطة وزارة التجارة والصناعة لرفع مساهمة قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دفع منظومة التنمية الصناعية ودعم التكامل الصناعي بين المصانع الكبيرة والصغيرة.[85].

---

[83] البندي (2012). ص:170

[84] عنبة.(2013). ص: 188

[85] أهمها: مجمعات الصناعات الصغيرة بمدينة السادات وبمدينة بدر وبجنوب الرسوة ومجمع مرغم للصناعات البلاستيكية بالإسكندرية

ثانياً: البيئة المؤسساتية

1. الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر: الذي أُنشئ وفق القرار الجمهوري رقم 40 لعام 1991 وُيعدّ نقطة انطلاق البرنامج المصري لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها. والذي حل محله لاحقاً "جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر" في عام 2017. يُعدّ الجهاز الجهة المعنية بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، ويقوم بوضع السياسات والخطط الاستراتيجية، وتنسيق جهود الجهات والمبادرات العاملة فى هذا المجال كافة. ويعمل عبر شبكة فروعه المنتشرة على مستوى المحافظات، إضافة إلى الشراكة مع حوالي 600 جمعية أهلية معنية بتنمية المشروعات متناهية الصغر و 1800 من فروع المصارف المنتشرة وعدد من شركاء التنمية المحليين[86].

2. بنك التنمية الصناعية: الذي بدأ أعماله في عام 1947 وقام بإنشاء إدارة متخصصة للمشروعات الصناعية الصغيرة،[87] بهدف النهوض بالصناعات المصرية بصفة عامة والمساهمة في دعم الصناعات الصغيرة والحرفية بصفة خاصة عبر برامج التمويل الميسرة.

3. بورصة النيل: تُدرج الشركات الصغيرة والمتوسطة في "بورصة النيل" التي تعد أول منصة أوراق مالية لقيد وتداول أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بقواعد للإدراج والتداول تتلاءم مع طبيعة هذه الشركات، ويصل عدد الشركات المسجلة فيها إلى حوالي 40 شركة[88].

4. مركز "بداية" لريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: أنشئ في 2011 بالتعاون مع الهيئة العامة للاستثمار بهدف دعم نمو الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة وتنميتها في مصر بما يتفق واستراتيجية الحكومة المصرية في رفع مؤشرات التنمية الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة ومستدامة[89].

---

[86] الموقع الإلكتروني لجهاز تنمية المشروعات. بتاريخ (25 آذار 2019). الرابط: http://www.msmeda.org.eg/

[87] الموقع الإلكتروني لبنك التنمية الصناعية. بتاريخ (25 آذار 2019). الرابط: https://bit.ly/3tGl2ZO

[88] بيئة أعمال. (2017). ص: 16

[89] الموقع الإلكتروني لمركز بداية. بتاريخ (25 آذار 2019). الرابط: http://www.bedaya.org.eg/

5. نقطة التجارة الدولية: هي أحد قطاعات وزارة التجارة والصناعة غير الهادفة للربح، تعمل في مجال التجارة الإلكترونية لتجارة مصر السلعية والخدمية وترويج الاستثمارات والمشروعات الاقتصادية في مختلف الأسواق العالمية عبر المواقع والشبكات الإلكترونية المختلفة. تقوم بالتعاون مع الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير المعلومات والبيانات وكذلك التسويق لمنتجاتهم وفتح أسواق دولية لها[90].

ويضاف إليهم جهات غير حكومية ودولية أخرى أهمها: البنك المصري لتنمية الصادرات، والبرنامج المصري لتنمية المشروعات (EEDP) بالتعاون مع CIDA، ومكسبي (MCSBE) وهو المجلس الشرق أوسطي للمشروعات الصغيرة وريادة الأعمال، والمؤسسة المصرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (EFSME).

ثالثاً: الإطار القانوني

أصدر مجلس الشعب القانون رقم 141 لعام 2004 تحت اسم قانون تنمية المنشآت الصغيرة، والذي يُعدّ أول إطار قانوني ناظم للمشروعات الصغيرة، حيث منح القانون مزايا عدة لها. تبعه إصدار القانون رقم 152 في عام 2020 المتعلق بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي ألغى العمل بالقانون السابق، وبناء عليه عُرّفت المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية وغير الصناعية في مصر. وتضمن القانون مواداً تنظم منح التمويل للمشروعات، ومنح حوافز ضريبية وغير ضريبية للمشروعات الصغيرة وكذلك للمشروعات الداعمة لها.

وأقر بإحداث وحدات تقديم الخدمات للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر تتولى إصدار الموافقات وتراخيص العمل ضمن فروع جهاز تنمية المشروعات المحافظات كافة. إلى جانب ما سبق فقد وضع القانون آلية لتوفيق أوضاع المشروعات العاملة في الاقتصاد غير الرسمي[91].

إضافة للقوانين السابق أعلاه تعمل المشروعات الصناعية الصغيرة تحت ظل القانون رقم 15 لعام 2017: والمتعلق بتيسير إجراءات منح تراخيص المنشآت الصناعية، الذي نص على العديد من التسهيلات لتحفيز قطاع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، منها وضع شروط لمنح التراخيص للمشروعات الصغيرة

[90] موقع وزارة التجارة والصناعة. بتاريخ (26 آذار 2019). الرابط: https://bit.ly/3wzZDDn
[91] القانون رقم 152 لعام 2020.

والمتوسطة تلائم طبيعتها، بالإضافة إلى إعفاء تلك المشروعات من نصف رسوم التراخيص ورسوم تعديل النشاط ورسوم المتابعة السنوية.[92]

1.3.4.3 تقييم التجربة المصرية

يتضح من خلال عرض التجربة المصرية وجود عدد كبير من المؤسسات الداعمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى إطار قانوني ينظم عملها. ومن النتائج الإيجابية التي حققتها التجربة المصرية في مجال تطوير المشروعات الصناعية الصغيرة ومتناهية الصغير هي زيادة معدل النمو الاقتصادي لهذه المشروعات في عام 2017 بنسبة 11% عن العام السابق وفق آخر تقرير منشور على موقع جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة[93].

على الرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها التجربة المصرية في مجال دعم هذه المشروعات وتنميتها إلا أنها ما تزال تواجه عدداً من التحديات والصعوبات تحد من قدراتها على المساهمة بشكل فاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهمها تعدد الجهات المشرفة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وعدم وجود تنسيق بينها مما يعيق تطور هذا القطاع بشكل ملموس[94].

كذلك لم تُفعّل جميع القوانين الداعمة للمشروعات كقانون بتوجيه 10% من مشتريات الجهات الحكومية إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي لم يُطبَّق حتى الآن[95].

---

[92] موقع وزارة التجارة والصناعة المصرية. مرجع سابق

[93] أهم المؤشرات التحليلة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر لجهاز تنمية المشروعات عام 2017. (2018). ص: 1

[94]، وهذه الجهات هي البنك المركزي المصري، هيئة التنمية الصناعية، وزارة الاستثمار والتعاون الدولي، الهيئة العامة للرقابة المالية، وزارة الصناعة والتجارة المسؤولة عن تسجيل جميع الشركات، جهاز تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

[95] بيئة أعمال. (2017). ص: 10

خلاصة الفصل الأول

يصعب تحديد مفهوم متفق عليه عالمياً للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يغيب الإجماع على تعريف موحد لهذه المشروعات لاختلاف معايير تصنيفها من دولة لأخرى وفق الإمكانيات والظروف الاقتصادية والاجتماعية، ووفق الهدف المرجو منه، سواء للأغراض الإحصائية أو التمويلية أو لأي أهداف أخرى.

وباستعراض المعايير الكمية والوصفية المستخدمة لتمييز المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة يلاحظ أن معيار العمالة هو الأوسع استخداماً في تحديد حجم المشروعات، لكنه غير كافٍ لوحده في تصنيف حجم مشروع ما. وفقاً لذلك يفضل الاعتماد على أكثر من معيار عبر استخدام معيار ثنائي أو مركب. ومع وجود الاختلافات بين معايير تمييز المشروعات الصناعية يبقى الفرق الأساسي بين المشروعات الصغيرة، والمشروعات الكبيرة هو أن الأولى متاحة لكل بلد مهما كانت إمكانياته. على الجانب الآخر تتطلب الثانية شروط عدة إذا ما أُريد لها الاستمرار كتوفير التمويل اللازم والبيئة الاستثمارية والبنية التحتية المتطورة.

ورغم الاختلاف على مفهوم موحد لتصنيف هذه المشروعات إلا أن التوافق على أهميتها ودورها في التنمية هو عالمي ويُلاحظ بتلخيص البحث في تجارب الدول النجاح الذي حققته تلك الدول في تفعيل دور هذه المشروعات بفضل بيئة العمل التي عملت على توفيرها شاملة الإطار التشريعي والمؤسسي في سبيل دعم هذا القطاع.

يبحث الفصل الثاني في المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية ودورها وأهميتها وإلى جانب أهم المشكلات التي واجهتها خلال الحرب بالإضافة إلى السياسة الصناعية في سورية والبيئة التي تعمل ضمنها تلك المشروعات.

الفصل الثاني: واقع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية

2.1 المبحث الأول: السياسة الصناعية في سورية قبل الحرب

2.1.1 مفهوم السياسة الصناعية

2.1.2 أهمية السياسة الصناعية

2.1.3 السياسة الصناعية في الخطة الخمسية السورية

2.1.4 عناصر منتقاة من السياسة الصناعية في سورية

2.1.5 تقييم السياسة الصناعية السورية

2.2 المبحث الثاني: دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في قطاع الصناعة التحويلية في سورية

2.2.1 أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

2.2.2 مشروعات الصناعة التحويلية الصغيرة والمتوسطة في سورية.

2.2.3 مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العمالة

2.2.4: مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي

2.3 المبحث الثالث: نقاط قوة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وضعفها في سورية

2.3.1 النقاط المرتبطة بطبيعة المشروعات

2.3.2 النقاط المرتبطة ببيئة العمل

2.3.3 النقاط المرتبطة بالتسهيلات الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

2.3.4 النقاط المرتبطة بالأسواق

2.4 المبحث الرابع: المشكلات والتحديات التي واجهت المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية خلال الحرب

2.4.1 تحديات البيئة الاستثمارية

2.4.2 تحديات تكاليف الإنتاج ومدخلات الإنتاج

2.4.3 تحديات السوق والمشكلات التسويقية

2.4.4 أثر الحرب على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

2.1 المبحث الأول: السياسة الصناعية في سورية قبل الحرب

2.1.1 مفهوم السياسة الصناعية

تعرف «السياسة الصناعية» في أدبيات التنمية والسياسات الاقتصادية بأنها حزمة السياسات الاقتصادية والإجراءات التي تنتهجها الحكومات لإحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد نحو القطاعات ذات الإنتاجية العالية[96].

وهي تهدف إلى التدخل لانتقاء ودعم عدد محدد من الأنشطة والصناعات التي تتمتع بقدرة وإمكانيات كبيرة في التصدير وخلق فرص العمل، ورفع القدرة التنافسية الدولية. وهي تتضمن إجراءات مثل الحوافز المالية والنقدية، تعزيز الاستثمار، ودعم البحث والتطوير، إضافة إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتحسين البنية التحتية المادية والاجتماعية والمؤسساتية.[97]

يتفق الباحثون على تصنيف السياسات الصناعية ضمن حزمتين هما السياسات الصناعية الأفقية والسياسات الصناعية العمودية. تعرف السياسات الصناعية الأفقية بالسياسات التي تؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد دون تمييز لقطاع دون آخر بل ينعكس تأثيرها على الأنشطة الاقتصادية كافة في الدولة، فهي تركز على تحسين نوعية المدخلات في عملية الإنتاج بصورة عامة لا نشاط اقتصادي بعينه، مثل سياسات تحسين التعليم والتدريب المهني وتطوير البنى التحتية والمرافق الأساسية، والطرق والمواصلات والاتصالات، وتشجيع البحث والتطوير، وتوطين التكنولوجيا، وضمان حقوق الملكية، وتطوير البنية التشريعية والقانونية والمؤسساتية للدولة...الخ.

بينما تستهدف السياسات الصناعية العمودية أساساً دعم الناتج الاقتصادي من صناعات محددة منتقاة وحتى شركات أو مؤسسات بعينها يُعتقد أنها ضرورية لإحداث التحولات الهيكلية المنشودة، من ثم تعرّف بالسياسات المستهدفة والانتقائية التي تقوم الدولة بإقرارها أو تبنيها لتحفيز وتنمية قدرات قطاع أو نشاط اقتصادي معين دون

---

[96] البدوي. عطا الله. (2014). ص:2

[97] أبو شمالة. (2017). ص: 6

غيره، بهدف التأثير في معدلات نموه، أو قدرته التصديرية، أو مستويات إنتاجه، عبر أدوات وسياسات تفضيلية، مثل تقديم القروض الميسّرة والإعفاءات الضريبية والامتيازات الاحتكارية وغيرها.[98]

2.1.2 أهمية السياسة الصناعية

تهدف السياسة الصناعية إلى تحقيق أهداف تنمية القطاع الصناعي. وتُبرر السياسة الصناعية عامة بأن حالات فشل السوق تحول دون التشغيل السليم للأسواق الحرة وتحد من بلوغ أهداف التنمية في البلد، لذلك فإن تدخل الدولة ضروري لتحقيق المنافسة العادلة والشفافة. وكون المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تشكل النسبة الأعظم من المشروعات الصناعية في العالم فيجب أن توضع بالحسبان عند تصميم السياسات الصناعية[99].

ويمكن للسياسة الصناعية تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إذا ما صُممت بما يلائم الأهداف الإنمائية والرؤية المستقبلية لهذه المشروعات، كإحداث المؤسسات الداعمة التمويلية والتنظيمية والتسويقية الضرورية لعملها ووضع إطار قانوني وتشريعي بما يقدم التسهيلات ويخفف أعباء إنشاء هذه المشروعات ويشجع استمراريتها، وكذلك الاستثمار في البنية التحتية وإنشاء المناطق والتجمعات الصناعية بما يناسب تلك المشروعات للاستفادة من وفورات الحجم بتوفير القرب الجغرافي للمشروعات العاملة في الصناعة نفسها.

وتترابط أهمية السياسة الصناعية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة مع ضرورة تدخل الدولة بسياسات صناعية داعمة لهذه المشروعات ضمن إطار عملية النمو الاقتصادي كون البلدان النامية تميل إلى سياسة التعامل مع الصناعات كبيرة الحجم مما يؤثر سلباً على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة[100].

---

[98] البدوي. عطا الله. (2014). ص:68

[99] أثر السياسات. (2007). ص:1

[100] حيدر. (2016). ص: 49.

2.1.3 السياسة الصناعية في الخطة الخمسية السورية

وُثِّقت السياسة الصناعية السورية ضمن المدة المدروسة 2000 – 2010 في الخطة الخمسية التاسعة والخطة الخمسية العاشرة، وكذلك في البرنامج التنفيذي للإصلاح 2008–2010، وفي وثائق الوزارات المختصة وهيئة تخطيط الدولة[101].

وتعرض الخطة الخمسية خلفية عن الصناعة التحويلية في سورية وتقيّم أداء قطاع الصناعة في المدة السابقة، ثم تستعرض أهم المشكلات التي يواجهها القطاع، ويلي ما سبق الرؤية المستقبلية لقطاع الصناعة التحويلية والأهداف المرجو تحقيقها من الخطة والاستراتيجيات التي وُضعت لكل هدف[102].

لذلك تُحلل السياسة الصناعية في سورية ضمن إطار الخطط الخمسية، حيث تشير الخطة العاشرة إلى مواطن الضعف في قطاع الصناعة والحاجة إلى إجراء تغييرات كبيرة حُدّدت في الخطة، ويركز هدف الحكومة على زيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصاد لتوفير فرص العمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. وترسم الخطة الخمسية العاشرة الأهداف الخمسة الآتية[103]:

1. زيادة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي.
2. تطوير هيكل قطاع الصناعة ورفع قدراته الإنتاجية.
3. إعادة هيكلة المشروعات الصناعية القائمة لزيادة ربحيتها.
4. زيادة القدرة التصديرية لقطاع الصناعة.
5. خلق فرص عمل ورفع مستوى الدخل وتطوير الصناعة في الريف خاصة.

وتوافقاً مع تلك الأهداف وضعت الخطة الخمسية العاشرة الاستراتيجيات والسياسات والإصلاحات المطلوبة لكل هدف من الأهداف.

---

[101] Chahoud. (2011). P: 11

[102] هيئة التخطيط والتعاون الدولي، الخطة الخمسية العاشرة.

[103] المرجع السابق.

إلا أن نتائج التنفيذ الفعلي للبرامج والمشاريع المطروحة في الخطة بدأ ببطء شديد. ويلاحظ في تقييم الخطة الخمسية العاشرة في مراجعات منتصف المدة التي يمكن تقديرها بالاستناد إلى بيانات معدلات النمو في قطاع الصناعة التحويلية كون المراجعة غير منشورة، ارتفاع معدلات النمو في قطاع الصناعة المذكورة في الجدول أدناه، إذ بُدئ بإصلاحات تشريعية وقانونية تهدف إلى تعزيز الاستثمار، وكذلك إقامة العديد من البرامج والمؤسسات لتشجيع التنمية الصناعية والبدء بتنفيذ بعض النشاطات الإضافية لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة[104].

يظهر الجدول الآتي تطور قطاع الصناعة في سورية وفقاً لبيانات المجموعة الإحصائية من عام 2005 إلى 2009، ويلاحظ نمو الناتج المحلي للصناعة بمعدل نمو موجب بسبب زيادة الاستثمارات لصدور تشريعات وقوانين استثمارية جديدة، لكن بمعدل أقل من معدل النمو الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (6): معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة في سورية خلال المدة 2005-2009

العام	2005	2006	2007	2008	2009
الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة*	286	288	299	311	322
معدل نمو الناتج المحلي لقطاع الصناعة	-	1%	4%	4%	3%
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	-	5%	6%	4%	6%

المصدر: إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات المجموعات الإحصائية للأعوام (2005-2010)

*الأرقام بمليارات الليرات السورية

وفي تقييم للسياسة الصناعية في ضوء الخطة الخمسية العاشرة فإن البرنامج التنفيذي للإصلاح (2008-2010) قدم تحليلاً تفصيلياً لسياسة قطاع الصناعة التحويلية شمل المبادرات والبرامج والمشروعات والجدول الزمني المطلوب لعملية الإصلاح لكنه أغفل الجوانب المتعلقة بالإدارة والمسؤلية والتفويضات المرتبطة بهذه المبادرات وصلاحيات الوزارات والهيئات المسؤولة عن التنفيذ، ومساهمات غرف التجارة والصناعة ومؤسسات البحوث ومنظمات المجتمع المدني. ويضاف إلى ذلك ضعف عملية الرصد والمتابعة والتقييم، بالإضافة إلى عدم إعادة هيكلة

[104] Chahoud. (2011). P: 12

وزارة الصناعة لتلبية احتياجات اقتصاد السوق، الذي شكّل مأخذاً على السياسة الصناعية السورية المضمنة في الخطة الخمسية العاشرة[105].

ومع ذلك تم القيام بالعديد من الإصلاحات القانونية والتشريعية والمؤسساتية التي عملت على تشجيع قطاع الصناعة وخاصة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والتي ستُفصّل في القسم الآتي.

2.1.4 عناصر منتقاة السياسة الصناعية في سورية

استكمالاً للبحث في السياسة الصناعية في إطار الخطط الخمسية سيُضاء على عدد من السياسات الصناعية ذات الدور البارز بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وسياسات تعزيز الاستثمار وتشجيع التصدير، وإنشاء المدن الصناعية وبعض السياسات والمقاربات الأخرى المتعلقة بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. سيُقسم عناصر مختارة من السياسة الصناعية وفق ثلاثة محاور: المحور المؤسساتي، المحور القانوني، المحور التنظيمي.

2.1.4.1 تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ضوء السياسة الصناعية السورية

يحتاج تنمية قطاع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لوجود هيئة أو مؤسسة قادرة على وضع سياسات داعمة وتنموية وتحويلها إلى برامج تنفيذية، بالإضافة إلى التنسيق بين الجهات العامة والخاصة المرتبطة بتطوير عمل المشروعات وتمويلها لدعم نشاط تلك المشروعات في جميع مراحل عملها من التأسيس إلى الإنتاج والتسويق في الأسواق المحلية والخارجية، وهنا تتلخص أهمية السياسة الصناعية للمشروعات الصغيرة.

لم يُتبع في سورية سياسة واضحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بل توجهت منذ الستينات لتعزيز إنتاج السلع والخدمات من قبل القطاع العام. تكوّن عن ذلك عدد ضئيل من المؤسسات العامة الكبيرة وعدد كبيرة من المشروعات الصغيرة الخاصة والعائلية. تابع القطاع العام الكبير نموه في السبعينات مع التعددية الاقتصادية التي بنتها الحركة التصحيحية ليؤدي كل من القطاع العام والخاص والمشترك دوره في التنمية الاقتصادية، مع التأكيد على دور القطاع العام القيادي.

---

[105] المرجع السابق. ص: 14

ثم بدأت مرحلة جديدة في فترة التسعينات تميّزت بإصدار العديد من القوانين والسياسات لدعم القطاعين الخاص والمشترك وإعطاء المزيد من الحرية لعملهما. لكن ركزت هذه السياسات بغالبيتها على الشركات الكبيرة ومتوسطة الحجم، إذ قدّمت الحكومة معاملة تفضيليّة وحوافز للاستثمار في المشاريع السياحية الكبيرة، كما حدد القانون رقم 10 لعام 1991 الحد الأدنى لرأس المال للاستفادة من الحوافز بمبلغ 240,000 دولار. فبقيت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعيدة عن أنظار السياسة الحكومية، إلى حين الخطة الخمسية التاسعة والخطة الخمسية العاشرة وبدء ظهور اتجاه جديد يولي الاهتمام بهذه المشروعات[106].

حيث شكلت البطالة المتزايدة وبالأخص بين الشباب مصدر قلق للحكومة ودفعتها لضرورة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية. وتجلي تنفيذ الخطة الخمسية التاسعة نحو تحديث التشريعات والإصلاح الهيكلي للسياسات الاقتصادية وتطوير العلاقات الاقتصادية مع الدول الأجنبية والعربية[107]. بينما كانت الخطة الخمسية العاشرة الخطوة الأولى على طريق دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي هدفت إلى ما يأتي:

- الترويج للمشروعات الصغيرة والمتوسطة المولدة للدخل وكثيفة العمالة.
- تنشيط دور المرأة في العائلة والمجتمع.
- ربط نتائج التعليم بمقتضيات سوق العمل تلبيةً لحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لكن الافتقار إلى جهة واحدة تتولى وضع السياسات وتنفيذها التي تساعد في تحسين بيئة العمل للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تتوزع بين وزارات عدة دون وضعها تحت مسؤولية جهة واحدة قادرة على تطويرها وتفعيل دورها حال دون إمكانية رسم استراتيجة لتعزيز هذه المشروعات.[108]

قامت الخطة الخمسية التاسعة بمبادرات عدة لتعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة. فقد أُحدثت الهيئة العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة في عام 2001 والتي كانت ترتبط بوزير الدولة لشؤون التخطيط ضمن سياق

---

[106] الكردي. (2016). ص:42.

[107] التقرير الدوري الثالث للجمهورية العربية السورية. (2004). المقدم للأمم المتحدة. المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية . ص: 9-10

[108] اللحام. (2010). ص 4

تطوير مؤسسات تستهدف تحسين مستوى المعيشة وتخفيف الفقر ويهدف البرنامج إلى دراسة وتمويل وتنفيذ مجموعة من الأنشطة الإنتاجية والخدمية وتمويلها وتنفيذها التي من شأنها المساهمة في توليد الدخل، وتوفير فرص العمل، وإيجاد مجالات جديدة للعمل والإنتاج، وتنويع هيكل القطاع الاقتصادي والخدمي، واستيعاب قوة العمل المتوافرة والداخلة إلى سوق العمل لأول مرة[109].

وقامت الهيئة بتمويل مجموعة من الأنشطة وتدريب القوى العاملة وتأهيلها للعمل في مختلف القطاعات، ذلك على أساس مجموعة من البرامج أهمها برنامج تنمية المشروعات الذي مول 27,425 مشروعاً بين عامي 2002 – 2006 وفق التقرير الوطني للهيئة للمدة المذكورة، ووجه التمويل بشكل رئيسي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. وبالنسبة لتوزعها حسب القطاعات الاقتصادية فإن نسبة 18% فقط كانت مشروعات صناعية[110].

لم تسهم الهيئة بشكل فعال في تأمين التمويل اللازم للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، والنسبة الأكبر من النشاطات الممولة كانت خدمية أو عبارة عن مشاريع فردية. وفقاً لذلك فإن قدرتها على تمويل مشروعات يمكن أن تشارك في الحد من البطالة كانت محدودة.

بناء على ذلك برهنت تجربة الإقراض من خلال هيئة مكافحة البطالة أن التركيز على الجانب التمويلي لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لا يشكل سوى منحى واحد من مناحي أساسية تضم الجوانب القانونية والإدارية والتنظيمية المطلوبة لتمكين القطاع. وضُمِّن تعزيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الخطة الخمسية العاشرة كجزء من أهداف وسياسات تطوير سوق العمل والتدريب والتعليم وزيادة تنافسية المشروعات في الاقتصاد غير المنظم[111].

انتقلت الخطة الخمسية العاشرة من تقديم الدعم المباشر للمشروعات الصغيرة إلى تدابير أخرى تتعلق بالإطار التنظيمي والتركيز التعليم والتدريب وزيادة تنافسية المشروعات وإعادة تأهيل القطاع غير الرسمي. وتبنت

[109] القانون رقم 71 لعام 2001 القاضي بإحداث الهيئة العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة المادة 4

[110] سيروب. (2018). ص:16

[111] Chahoud. (2011). P: 17

أسلوب إدارة المشاريع لتحقيق أهدافها الكمية والنوعية من خلال إطلاق البرنامج الوطني لتطوير القطاع المالي والخدمات المالية، والذي تألف من عدة مشاريع من ضمنها برنامج تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبرنامج تطوير التمويل المتناهي الصغر[112].

وأقرت الحكومة السورية في 2006 قانوناً قضى بإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات ترتبط بوزير الشؤون الاجتماعية والعمل، وتحل محل الهيئة العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة بهدف خلق بيئة تمكينية لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتشمل أهداف الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات ما يأتي:

- تقديم مقترحات إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل على ربط قضايا العمل بالسياسات الاقتصادية الحكومية.
- مساعدة الأشخاص الراغبين بإنشاء مشاريع جديدة بمعونات من المنظمات غير الحكومية في المناطق الأشد فقراً.
- رفع إنتاجية العمل.
- ترويج ثقافة ريادة الأعمال والعمل في القطاع الخاص.
- التخطيط والترويج للمشاريع الصغيرة.

ووفق تقرير غير منشور للهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات فقد بلغ عدد المشروعات الممولة تحت ضمانتها 27 مشروعاً بقيمة تمويل بلغت 83,35 مليون ليرة سورية، وذلك لعدم توفر مخصصات عامة للهيئة خلافاً لما كان متوفر لهيئة مكافحة البطالة، والتي اعتمدت على المخصصات العامة في موازنة الدولة كمورد بالإضافة إلى الإعانات والموارد الذاتية، بينما اقتصرت موارد هيئة التشغيل وتنمية المشروعات على المعونات والهبات وإعانات الدولة[113].

---

[112] الخطة الخمسية العاشرة، الفصل الخامس. ص:66

[113] مصدر سابق

أي إنّ الهيئة بعد أن فقدت دورها التمويلي الذي ارتبط بهيئة مكافحة البطالة، واقتصر دورها فعلياً على التشغيل والتدريب لدى الغير لم تعد قادرة على تلبية احتياجات المرحلة الحالية في دعم المشروعات.

وبالتزامن مع مدة عمل الهيئة عُزّز دور وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لتقوم بتطوير السياسات وتنظيم سوق العمل، حيث قامت الوزارة في عام 2008 بتوقيع ثلاث اتفاقيات مع المصارف السورية عبر الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات لتسهيل تقديم القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[114].

تبع ذلك إحداث هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عام 2016، وكونها خارج الإطار الزمني المحدد ضمن المبحث، لم يتم التوسع بدراستها ضمن هذا المبحث[115].

2.1.4.2 المحور المؤسساتي

عملت الحكومة السورية على إحداث مؤسسات وهيئات تهدف إلى تحسين البيئة الاستثمارية ودعم المشروعات الحالية وتسهيل إقامة مشروعات جديدة، أهمها هيئة الاستثمار وهيئة تنمية الإنتاج وترويج الصادرات، وكذلك تعزيز دور بعض الهيئات كمؤسسات المواصفات الموحدة ومراقبة الجودة، وتطوير مراكز التدريب المهني و مراكز البحث، وتعزيز دور غرف الصناعة و الاتحادات المهنية في دعم الصناعة[116].

1. هيئة الاستثمار

أُحدثت في عام 2007 هيئة الاستثمار السورية وفق المرسوم التشريعي رقم 9، بهدف تحسين البيئة الاستثمارية في سورية عبر مهام عدة أقرها المرسوم التشريعي، وهي ما يأتي[117]:

- وضع الأسس والمعايير المتعلقة بالاستثمار لتيسير الإجراءات وتسهيلها.
- إعداد الخريطة الاستثمارية بالتنسيق مع الأجهزة المعنية مع الأخذ بالحسبان المشاريع ذات الاهمية الاستراتيجية ضمن الأولويات .

---

[114] Chahoud, T. (2011). P: 18

[115] لمعلومات حول الهيئة انظر الملحق 1

[116] حيدر. (2016). ص: 136.

[117] الحكومة السورية، هيئة الاستثمار، المرسوم التشريعي رقم 9، دمشق 2008

- تقديم الاستشارات وتوفير البيانات والمعلومات للمستثمرين وإصدار الأدلة الخاصة بذلك
- المشاركة في إعداد مشاريع الاتفاقيات والبروتوكولات المتعلقة بالاستثمار
- متابعة تنفيذ المشاريع وتجاوز عقبات التنفيذ والاستمرارية ومعوقاتهما.
- القيام بالأنشطة الترويجية التي تجذب الاستثمارات وتشجعها كإقامة ورشات العمل والمؤتمرات والندوات.

إضافة إلى إحداث النافذة الواحدة لتسيير أمور المستثمرين عبر التواصل مع المديريات الحكومية بالنيابة عنهم.

وتقدم هيئة الاستثمار السورية "الخارطة الاستثمارية" للمحافظات السورية والتي تتضمن معلومات عن كل محافظة إضافة إلى المدن والمناطق الصناعية والحرفية فيها، والمناطق الحرة ضمن هذه المحافظة، والفرص الاستثمارية المتاحة فيها، بالإضافة إلى عقارات أملاك الدولة المطروحة للاستثمار ضمن هذه المحافظة.

وتقوم الهيئة بتوفير مركز لخدمة المستثمرين الصناعيين بالتنسيق مع مديريات الصناعة المختصة، وتوفر المشورة في المجال الصناعي، وتعالج المعوقات التي تطرأ على تنفيذ المشاريع الصناعية بالتنسيق مع مديريات الصناعة المختصة في وزارة الصناعة، إضافة إلى تقديم البيانات اللازمة من أجل إعادة النظر بالخارطة الاستثمارية من الناحية الصناعية.

2. هيئة دعم وتنمية الانتاج المحلي والصادرات

حملت اسم هيئة تنمية وترويج الصادرات السورية عندما تأسست وفق المرسوم التشريعي رقم 6 من عام 2009، ومن ثم أصبحت في عام 2015 هيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات وتتضمن أهدافها الأساسية[118]:

- دعم الإنتاج المحلي وتنميته وتطويره وتحسينه وتعزيز تنافسيته
- المساهمة في دعم نشاطات غرف الصناعة والتجارة والزراعة والسياحة واتحاد المصدرين واتحاد الحرفيين واتحاد الفلاحين.

[118] الحكومة السورية، هيئة دعم الإنتاج المحلي والصادرات، القانون رقم 3، 2016.

- المساهمة في تشجيع الاستثمار ودعم القطاعات الإنتاجية ذات الميزة التنافسية والإنتاج الموجه نحو التصدير.
- المساهمة بتطوير التشريعات والأنظمة لتعزيز الدور التنموي للإنتاج المحلي والصادرات.
- المساهمة بإقامة مناطق اقتصادية نوعية.
- المساهمة في تفعيل آليات حماية الإنتاج المحلي وتطويرها.

وقدمت الهيئة منذ بدء تأسيسها حتى الآن برامج عدة داعمة للإنتاج والتصدير، وهي[119]:

- برنامج دعم حوافز التصدير.
- برنامج دعم المشاركة في معارض خارجية.
- برنامج دعم الشحن للعقود المبرمة على هامش معرض دمشق الدولي.
- برنامج دعم شراء محصول العنب.

2.1.4.3 المحور التنظيمي

نصت الخطة الخمسية العاشرة على تحديث المدن الصناعية الثلاث عدرا وحسياء والشيخ نجار، ونصت أيضاً على بناء ثماني مدن صناعية جديدة، حيث بُدئ التنفيذ بإنشاء المدينة الصناعية في دير الزور عام 2008.

تُعدّ المدينة الصناعية في عدرا أكبر المدن الصناعية في سورية وتليها مدينة الشيخ نجار ثم حسياء. وهي مزودة ببنية تحتية حديثة والعديد من المرافق الداعمة للصناعة. وإن أخذنا المدن مجموعة فإن هذه المدن استطاعت حتى عام نهاية عام 2010 جذب استثمارات محلية وأجنبية كبيرة تجاوزت 498 مليار ليرة سورية، كما استطاعت توفير حوالي 105,000 فرصة عمل. ومعظم المستثمرين الأجانب من دول الخليج والدول الآسيوية والأوروبية[120].

تشكل الاستثمارات الأجنبية حوالي 60 بالمئة من إجمالي الاستثمارات، وهي إما مشاريع مستقلة أو مشتركة مع الشركات السورية. ويتزايد عدد المشاريع الاستثمارية في المدن الصناعية باستمرار، حيث وصل عدد المنشآت قيد

[119] الموقع الرسمي للهيئة
[120] يوسف. (2014). ص: 44

الإنتاج الفعلي في المدن الصناعية الأربع حتى عام 2015 إلى 1709 منشآت، توزعت على 1245 منشأة في مدينة عدرا الصناعية في ريف دمشق، و334 منشأة في مدينة الشيخ نجار في حلب، و126 منشأة في مدينة حسياء بحمص، بينما وصل عدد المنشآت في مدينة دير الزور إلى 4 منشآت.[121] وهي بمعظمها مشاريع صناعية ثقيلة تعتمد بكثافة على الطاقة مما يشكل ضغطاً على شبكات الكهرباء السورية.

وبالنظر للمعدل السريع لتوسع المدن الصناعية وُضعت استراتيجية طويلة الأمد لتلبية حاجات القطاع الصناعي. فبالإضافة للمتطلبات الكهربائية المستقبلية في المدن الصناعية هناك ضرورة لتحسين الروابط الطرقية والسكك الحديدية بين المدن وشبكة المواصلات[122].

2.1.4.4 المحور القانوني

اتخذت الحكومة السورية في المدة المدروسة عدداً من الإجراءات والقرارات بهدف تشجيع القطاع الخاص، وكان أبرزها إفساح المجال له للدخول في مجالات استثمارية كانت حكراً على القطاع العام، وتحرير الأسعار وتعديل قانون الاستثمار رقم 10 لعام 1991، وذلك ضمن سعيها إلى تحسين مناخ الاستثمار، بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية للصناعة والحواجز الجمركية والإدارية كتراخيص الاستيراد لمستلزمات الإنتاج الصناعي وتخفيض نسبة ضريبة الأرباح وتعديل قانون ضريبة الدخل في 2006 بهدف تخفيض معدلات ضريبة الدخل إلى مستويات مشجعة.

وكما سمحت بإحداث المصارف وشركات التأمين الخاصة، واستكملت قانون السرية المصرفية ومكافحة تبييض الأموال، إلى جانب إقرار قانوني حماية الإنتاج الوطني من الآثار الناجمة عن الممارسة الضارة في التجارة الدولية وحماية العلامة الفارقة والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية.

كما أُطلق عدد من برامج التعاون بين سورية والعديد من الدول والمنظمات الدولية بهدف تحسين أداء القطاعات المهمة في الاقتصاد السوري[123]. كما استفاد القطاع الصناعي من جملة الإصلاحات ضمن المنحى

[121] 25 منطقة صناعية كمدن صناعية صغيرة. https://bit.ly/3tpreUy

[122] Chahoud, T. (2011). P: 16

التشريعي والقانوني كالمرسوم (8)، وقانون المنافسة ومنع الاحتكار، وقانون حماية الملكية الفكرية والصناعية، وقانون الشركات، وقانون التجارة. [124]

كذلك استفادت الشركات الصناعية من الدعم الحكومي المقدم لكل من أسعار الطاقة والماء والكهرباء[125].

كما اتخذت الحكومة السورية سياسات لدفع نمو المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تجلت من خلال إحداث مديرية مركزية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عام 2007 في وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وكذلك السماح بإحداث المؤسسات المالية المصرفية الاجتماعية. وأصدرت الحكومة القانون رقم 5 لعام 2010 الخاص بتأسيس مصرف الإبداع للتمويل الصغير الذي أعفى أغلب المستفدين من تقديم الضمانات[126].

كذلك أصدر مصرف سورية المركزي عدداً من الإجراءات لتشجيع الاستثمار ودعم تمويل المشروعات الصناعية الصغيرة، كان أهمها تخفيض متطلبات الاحتياطي الإلزامي على جزء الودائع الموجهة لتمويل المشروعات االصغيرة والمتوسطة والخضراء والصناعية بالقرار رقم 666 لعام 2010.[127]

2.1.5 تقييم السياسة الصناعية السورية

تتلخص السياسة الصناعية في المدة المدروسة بعملية الإصلاح الاقتصادي، ولا تعزى المشكلات والنواقص للسياسات المرسومة أو للبرامج التي وُضعت في الخطط الخمسية بل للعملية الإصلاحية، بسبب الإنجاز المحدود للسياسات والاستراتيجيات التي رُسمت، إلى جانب ضعف إعادة هيكلة مشاريع القطاع العام، وغياب مفهوم واضح للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة[128].

---

[123] فؤاد اللحام. (2010). ص:11

[124] المرجع السابق. ص16

[125] حيدر. (2016). 123.

[126] التقرير السنوي السابع للاستثمار في سورية، هيئة الاستثمار السورية، 2012

[127] موقع هيئة الاستثمار

[128] Chahoud. (2011). P: 31

وما زالت سورية في صلب المفاضلة بين السياسة الصناعية المستندة إلى التدخل حسب القطاع وإعطاء الدور الأكبر للمؤسسات الحكومية ومشروعاتها من جهة، وبين السياسة الأفقية من جهة أخرى والتي تؤدي فيها المؤسسات الحكومية دور المُيسر للقطاع الخاص، وتقوم بتوفير السلع العامة المطلوبة.

كما ويُعدّ عدم وجود رؤية استراتيجية واضحة لتنمية الصناعة وتخطيط للسياسات المرسومة أبرز نقاط الضعف في الصناعة السورية، وذلك لعدم وجود هيئة أو جهة لوضع هذه الاستراتيجية القادرة على القيام بذلك لتعزيز القدرة التنافسية للقطاع، يضاف إلى ذلك عدم وجود مؤسسات تتولى إجراء دراسات للقضايا المرتبطة بقطاع الصناعة كآثار الانضمام إلى منطقة التجارة العربية الحرة والشراكة الأوربية على قطاع الصناعة في سورية.[129]

إلى جانب ما سبق، يفتقر الهيكل المؤسساتي للصناعة في سورية إلى العديد من الهيئات الداعمة الضرورية لتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصناعية كالمراكز الفنية المتخصصة والمخابر المعتمدة دولياً والهيئات المختصة بالتسويق والترويج والتمويل، والمكاتب والشركات الاستشارية. وعدم قدرة الهيئات والمؤسسات ومراكز التدريب المهني والمعاهد الصناعية الموجودة حالياًعلى تلبية احتياجات القطاع الصناعي المطلوبة فيما يخص رفد سوق العمل بالمستوى التعليمي والتأهيلي أو من الاختصاصات المطلوبة فعلياً.

وأخيراً تم إحراز تقدم لا بأس به من ناحية عدد المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلا أن السياسة الحالية ما زالت قاصرة والفجوة الاستثمارية ما زالت موجودة ويستدل على ذلك من ارتفاع مؤشرات الفقر والبطالة في سورية. فوفق تقرير التنمية البشرية لعام 2009 بلغت نسبة الفقراء في سورية 30% من إجمالي عدد السكان على اعتبار أن الفرد منهم يحصل على دخل يقل عن 2.7 دولار في اليوم ويفسر ذلك بقصور السياسة الاقتصادية إلى جانب ضعف القطاع الإنتاجي وسوء توزيع الدخل القومي، بينما وصل معدل البطالة في العام نفسه إلى 11.5% مقارنة بنسبة 8.2% عام 2006. [130]

---

[129] حيدر. (2016). ص: 90

[130] سليمان. (2018). ص: 57

2.2 المبحث الثاني: دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في قطاع الصناعة التحويلية في سورية

تمهيد

شكلت المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نسبة 11.4% من إجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية، ويصنف معظمها ضمن المشروعات متناهية الصغر بنسبة 90.1%. يعمل القسم الأكبر منها في محافظة ريف دمشق بنسبة 33.7% تليها محافظة دمشق بنسبة 22.5% وفق النتائج الأولية لتعداد المنشآت الاقتصادية والاجتماعية الذي أُجري في عامي 2019 و 2020.

تُعدّ مشروعات الصناعة التحويلية الصغيرة والمتوسطة محرك التنمية الرئيسي في كل من الدول النامية والمتقدمة، والوسيلة الفعالة لدفع الاقتصاد إلى تحقيق معدل نمو سريع يؤسس للتنمية المستدامة، إضافة إلى كونها أداة للارتقاء بالمنتج المحلي إلى المستوى العالمي.

ويعكس الاهتمام الكبير بهذه المشروعات من قبل واضعي السياسات الأهمية الكبيرة والدور البارز الذي ستؤديه مشروعات الصناعة الصغيرة والمتوسطة في عملية إعادة البناء كونها عنوان اقتصاد المرحلة المقبلة، مع التركيز على الأعمال الحرفية والصناعات الصغيرة والمتوسطة التي يمكن لها أن تنمو بشكل سريع وكبير وأن تخلق فرص عمل بوقت قياسي نسبياً[131].

وركّز على ذلك البيان الوزاري للحكومة السورية لعام 2014 لتفعيل قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإعطائها الاهتمام والدعم الكافيين لتكون محركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومحفزاً للتعافي المبكر للاقتصاد عبر تنمية المشاريع القائمة وإيجاد البيئة التمكينية لانطلاق مشاريع جديدة تسهم في مرحلة إعادة البناء[132].

[131] خطاب القسم الذي أداه السيد الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب في (17 حزيران 2014).
[132] البيان الوزاري للحكومة الجديدة في 25 ايلول 2014.

2.2.1 أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

2.2.1.1 خلق فرص عمل جديدة وتخفيض معدلات البطالة

تمتلك هذه المشروعات القدرة على خلق فرص العمل دون الحاجة لرؤوس أموال كبيرة إذ توفر فرص عمل لاستثمارات أقل بمقدار الخمس من المشاريع الكبيرة، وهذا ما تحتاجه سورية اليوم نظراً لارتفاع معدل البطالة، وخاصة للعمالة نصف الماهرة وغير الماهرة، لانخفاض نسبة المخاطرة فيها، بالإضافة إلى توفير فرص تدريب أثناء العمل قد لا يكون متاحاً ضمن المشروعات الكبيرة.

وتصنف 95% من مشروعات القطاع الخاص في سورية ضمن المشروعات الصغيرة جداً التي تشغل أقل من 10 عمال وتهيمن عليها الملكية الفردية، إضافة إلى وجود قطاع كبير غير رسمي منتشر في المدن والأرياف بحجم عمالة كبير.

2.2.1.2 دعم المشروعات الكبيرة وتوفير متطلبات السوق من السلع

تعتمد المشروعات الكبيرة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة في توريد أجزاء وقطع من السلع التي تنتجها كالصناعات المنزلية والآلات الصناعية والزراعية. كما تنتج المشروعات الصغيرة والمتوسطة القسم الأعظم من السلع الاستهلاكية والوسيطة والإنتاجية، الأمر الذي يسهم بتكوين الأساس المادي للاقتصاد عبر تنمية باقي أنشطة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنوع الإنتاجي الذي يعني قيماً مضافة وأصنافاً جديدة من السلع.

2.2.1.3 استثمار المدخرات و تعبئة الموارد المالية

تقوم العديد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة على استغلال المدخرات المالية الفردية أو العائلية في مشروعات منتجة صغيرة أو متناهية الصغر مما يسهم في تقليل الضغط على الاقتصاد الوطني في عمليات الاستدانة الداخلية أو الخارجية وتصحيح الاختلالات ما بين الادخار والاستثمار[133].

[133] خربوطلي. (2019)، ص:1

2.2.1.4 المساهمة في رفع الصادرات

تسهم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في دعم الصادرات وتنميتها بشكل مباشر وغير مباشر سواء عبر الوصول إلى الأسواق الخارجية وتصدير منتجات هذه المشروعات بشكل مباشر، وتوفير القطع الأجنبي، أو عبر توفير منتجات نصف مصنعة للمشروعات الصناعية الكبيرة التي تقوم بتصدير منتجاتها والاستفادة من اقتصاديات الحجم وتخفيض التكاليف الثابتة. ووفق هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشكل هذه المشروعات نسبة 98%[134] من الصادرات السورية.

2.2.1.5 تحقيق التنمية الإقليمية والحد من ظاهرة النزوح الريفي

تمتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة القدرة على تحقيق انتشار جغرافي واسع نظراً لخصائصها، وهذا يؤدي إلى تقليل التباين في توزيع الدخل ومعدلات النمو بين المناطق والأقاليم، وتوفير فرص العمل لسكان تلك المناطق، والحد من النزوح الريفي إلى المدن الكبرى. وفي هذا الصدد يمكن للمشروعات الصغيرة أن تحقق أهدافاً اقتصادية واجتماعية بتحسين مستوى المعيشة في الريف، واستغلال الطاقات المادية والبشرية والموارد المحلية، وهذا ما يضمن عدالة أكبر في التنمية المتوازنة على امتداد مساحة البلاد.

وتزداد أهمية توزع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بين المحافظات ومختلف المناطق السورية في المرحلة الحالية بسبب الأضرار الكبيرة التي طالت القطاع الصناعي بسبب الحرب، وما أفرزته من اختلالات في توزع السكان والموارد والدخل والنقص الحاد في السلع الأساسية.

2.2.1.6 رفع معدلات النمو

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على تحقيق معدلات نمو اقتصادي دون الاعتماد على التراكم الرأسمالي فقط بل عن طريق عناصر مصادر النمو في الناتج المتوفرة في المشروعات الصغيرة الريادية، وهي الكفاءة والإنتاجية والتجديد التقني، حيث تتميز المشروعات الصغيرة الريادية بمعدلات استغلال أمثل لرأس المال وإنتاجية

[134] الهندي. (2021).

أكبر، مما يسهم في الاستفادة من الموارد المحدودة في تعظيم الإنتاج، والمساهمة في زيادة الناتج المحلي دون الحاجة إلى استثمارات ضخمة.

2.2.1.7 حماية الطابع الصناعي المحلي

تسهم هذه المشروعات بحماية الطابع المحلي عبر محاولة خلق ميزة تنافسية ومراقبة جودة منتجاتها لمواجهة المنافسة الخارجية والتي تؤثر على المنتجات المحلية في ظل انفتاح الأسواق العالمية وتحرير التجارة[135]، وبشكل خاص للصناعة الحرفية التي تعكس الازدهار الثقافي والاجتماعي للمجتمع والتي تمثل نواة المشروعات الصغيرة.

2.2.1.8 المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

تسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي. وكونها تشكل حوالي 90% من إجمالي الأعمال والمؤسسات الاقتصادية، فهي تسهم بحوالي 62% من الناتج المحلي الإجمالي[136]. وعلى الرغم من أهميتها إلا أنه لا توجد إحصائيات شاملة لدورها في الاقتصادي السوري ولمساهمتها في الناتج المحلي إما لاختلاف مفهوم وتصنيف هذه المشروعات بين الجهات الاقتصادية المختلفة أو لضعف الدور المرجو منها في المساهمة في الناتج المحلي مما أبعد الاهتمام بتوفير هذه الإحصائيات والبيانات.

2.2.1.9 تخفيض معدلات الفقر

تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة أداة مهمة للخروج من الفقر لإمكانية قيامها حتى في المناطق الريفية النائية والفقيرة، كما تمت الإشارة سابقاً، وأيضاً من قبل صغار المستثمرين مما يوفر فرصة ملائمة لتنمية هذه المناطق.

2.2.1.10 قدرتها على التشبيك القطاعي والإقليمي والمهني

تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالقدرة على تحريك القطاعات الأخرى وتحفيزها عن طريق خلق الترابطات الإنتاجية الأمامية والخلفية مع باقي القطاعات، مثل الزراعة والتجارة الداخلية والنقل والمال والتأمين.

---

[135] سليمان. (2016). ص: 5

[136] مرهج. (2012)

نظراً لدور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في عملية التنمية من جهة تحقيق النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة فإنَّ هناك ضرورة قصوى لدعمها وتطويرها، عبر الدراسة الدقيقة لواقع هذه المشروعات بداية وتحفيزها ومساعدتها على النهوض لاحقاً. من هذا المنطلق تبرز أهمية دراسة البيانات الإحصائية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية من حيث عددها ونسب مساهمتها في توفير فرص عمل والناتج المحلي لتسليط الضوء على أهمية هذه المشروعات.

2.2.2 مشروعات الصناعة التحويلية الصغيرة والمتوسطة في سورية

شكلت المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نسبة 11.4% من إجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويصنف معظمها ضمن المشروعات متناهية الصغر بنسبة 90.1%. يعمل القسم الأكبر منها في محافظة ريف دمشق بنسبة 33.7%، ويليها محافظة دمشق بتسبة 22.5% وفق النتائج الأولية لتعداد المنشآت الاقتصادية والاجتماعية الذي أُجري في عامي 2019 و 2020.[137]

ويوضح الجدول الآتي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة العاملة في قطاع الصناعة ونسبتها من إجمالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

مع العلم أنه تعذر دراسة سلسلة زمنية تغطي الفترة 2000–2019 لعدم توفر البيانات المناسبة ولعدم وجود تعريف موحد للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة متفق عليه بين الجهات والمؤسسات المعنية بعمل هذه المشروعات، حتى إحداث الهيئة وصدور دليل تعريف هذه المشروعات وتالياً نتائج تعداد المنشآت[138].

[137] القاسم. اللحام. تللو. (2020). ص: 25

[138] لا تغطي البيانات جميع المحافظات السورية كون العمل على المشروع ما زال قائماً

الجدول (7): توزع المنشآت العاملة حسب نشاط المنشأة الاقتصادي الرئيسي عام 2020

النشاط الاقتصادي	عدد المنشآت	نسبة مساهمة النشاط من إجمالي الأنشطة
أنشطة الزراعة والأخشاب والصيد	2,757	%1.15
أنشطة الصناعة والطاقة	27,367	%11.43
أنشطة البناء والتشييد	2,024	%0.85
نشاط تجارة الجملة والتجزئة	145,013	%60,54
نشاط النقل	2,456	%1,03
الأنشطة الخدمية	56,746	%23,70
غير مبين	3,132	%1,31
الإجمالي	239,513	%100

المصدر: تقرير تعداد المنشآت الاقتصادية والاجتماعية 2019-2020

وتشكل المشروعات الصناعية التي يتراوح عدد عمالها بين (1-5) النسبة الأكبر من عدد هذه المشروعات التي بلغت حوالي 90% من إجمالي عدد المشروعات الصناعية لعام 2020، كما شكلت المشروعات الصناعية التي عدد عمالها بين (6-20) ما نسبته 6.7% من إجمالي عدد المشروعات الصناعية للعام نفسه، بينما شكلت المشروعات الصناعية التي عدد عمالها أكثر من 21 عاملاً ما يقارب 1% من إجمالي عدد المشروعات الصناعية. ويبين الجدول أدناه مساهمة المشروعات الصناعية في الاستثمار ونسبة هذه المشروعات بالنسبة لإجمالي عدد المشروعات في عام 2020.

الجدول (8): مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة (العاملة والموسمية والمغلقة لأسباب مؤقتة) في الاستثمار في عام 2020

التصنيف	عدد المشروعات	االنسبة من الإجمالي
المشروعات متناهية الصغر (1 – 5) عمال	24,757	%90.4
المشروعات الصغيرة (6 – 20)	1,834	%6.7
المشروعات المتوسطة (21 – 100)	238	%0.9
المجموع	**26,829**	**%98**
المشروعات الكبيرة (+101)	47	%0.2
غير مبين*	591	%2.1
الإجمالي	27,367	%100

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات تقرير تعداد المنشآت الاقتصادية والاجتماعية 2019–2020

* لم يتم استيفاء البيان لأسباب عديدة أهمها رفض المبحوث الإجابة

2.2.3 مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العمالة

أسهمت المشروعات الصناعية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بتشغيل 46,074 عاملاً بنسبة 84.64% من إجمالي عدد العاملين في المشروعات الصناعية وفق بيانات تعداد المنشآت الاقتصادية والاجتماعية لعام 2019 و 2020. النسبة الأكبر كانت للمشروعات التي يتراوح عدد العمال فيها بين (1–5) عمال بمقدار 53.54%. ويبين الجدول أدناه مساهمة المشروعات الصناعية في العمالة ونسبة هذه المشروعات بالنسبة لإجمالي عدد المشروعات في عام 2020.

الجدول (9): مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في العمالة في عام 2020

التصنيف	عدد العمال	االنسبة من الإجمالي
المشروعات متناهية الصغر (1 – 5) عمال	46,074	%53.54
المشروعات الصغيرة (6 – 20)	16,733	%19.45
المشروعات المتوسطة (21 – 100)	10,028	%11.65
المجموع	**72,835**	**%84.64**
المشروعات الكبيرة (+101)	13,217	%15.36
الإجمالي	86,052	%100

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات تقرير تعداد المنشآت الاقتصادية والاجتماعية 2019–2020

تؤدي المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في حل مشكلة البطالة وتعدّ حالياً أهم الحلول للتخفيف من هذه المشكلة، فوفق دراسة هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة تبين أنه مع إحداث كل 1000 مشروع صغير سيتراجع معدل البطالة بمقدار 1%، ومع كل زيادة في التكوين الرأسمالي للمشروعات الصغيرة بمقدار واحد مليون دولار يزداد الناتج المحلي الإجمالي 0.1%.

وترى هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن 68% من قوة العمل في سورية ستعمل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة لضمان الاستفادة الحقيقية من هذه المشروعات، ولوضع حد لمشكلة البطالة المتزايدة (خلال 5 سنوات).[139]

2.2.4 مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي

أسهمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 بنسبة 49.8%، وشكلت المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نسبة 30% من المشروعات الصناعية وأسهمت بنسبة 11% من إجمالي مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي والتي تشكل 37% كما هو موضح في الجدول الآتي.

[139] اسمندر. (2021)، ص:7

الجدول (10): مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009

القطاع	مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي %	نسبة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع	نسبة مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي
الزراعة	%18	%50	%9
الصناعة	%37	%30	%11.1
البناء والتشييد	%5	%50	%2.5
التجارة	%15	%80	%14.4
النقل والمواصلات	%8	%20	%1.6
المال والتأمين وخدمات أخرى محتملة	%14	%80	%11.2
المجموع	%100		%49.8

المصدر: خربوطلي. (2019). وفق بيانات المجموعة الإحصائية السورية لعام 2010 – المكتب المركزي للإحصاء

كذلك أسهم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 41% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2019، والتي انخفضت إلى 37% في عام 2020 بسبب آثار جائحة كورونا[140].

يلاحظ مما سبق أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشغل أكثر من 80% من عمالة القطاع الخاص واستثماراته في سورية، وتختلف نسبها حسب القطاعات الاقتصادية، وتعتمد على الملكية العائلية أو الفردية.[141] واستناداً إلى أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ومساهمتها الكبيرة في خلق فرص العمل، والناتج المحلي والاستثمار كونها تشكل النسبة الأكبر من مشروعات الصناعة التحويلية الخاصة في سورية ولدورها الاقتصادي والاجتماعي التنموي يوصي البحث بضرورة تقديم الدعم الكافي لهذه المشروعات كونها تمثل دعماً للقطاع الصناعي وللاقتصاد الوطني وذلك عبر توفير البيئة الملائمة لعملها لتسهم في عملية إعادة البناء في سورية.

[140] المرجع السابق.
[141] خربوطلي. (2016). ص:11.

2.3 المبحث الثالث: نقاط قوة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وضعفها في سورية

تمهيد

تتسم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن المشروعات الكبيرة، وهذه الخصائص إما تكسبها ميزات وتكون بمثابة نقاط قوة لهذه المشروعات، أو على العكس تمثل نقطة ضعف لهذه المشروعات. يدرس هذا المبحث نقاط قوة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ونقاط ضعفها في سورية المرتبطة بطبيعة المشروعات وبيئة عملها والأسواق.

2.3.1 النقاط المرتبطة بطبيعة المشروعات

2.3.1.1 ملكية المشروعات

تُعدّ الملكية الخاصة أو العائلية للمشروع الصغير أو المتوسط ذات أهمية كبيرة ونقطة قوة تسهم في تعزيز الروابط العائلية بين الأفراد أصحاب المشروع بتحقيق نوع من التكافل بينهم، وتسهل مواجهة التحديات والمشكلات التي تطرأ على المشروع، كونهم على معرفة مباشرة بالعمل والمشكلات التي تواجههم. بالمقابل تمثل نقطة ضعف في حال انخفاض كفاءة العاملين التي تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية. بينما تعدّ الملكية الخاصة نقطة ضعف للمشروعات المتوسطة كونها تحتاج إلى تنظيم أكبر وتقسيم للعمل.[142]

يلاحظ من الشكل أدناه أن النسبة الأكبر من المشروعات الصناعية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في سورية هي شركات فردية. فحوالي 95% من المشروعات التي يبلغ عدد عمالها أقل من 5 عمال هي شركات فردية، مقابل 82% تقريباً من المشروعات التي توظف بين 6 إلى 21 عاملاً و12% منها شركات تضامنية، بينما تنخفض نسبة الشركات الفردية كلما زاد حجم المشروع لتبلغ نسبة حوالي 54% للمشروعات المتوسطة.

---

[142] زيدان. (2010). ص:30

الشكل (1): توزع المشروعات العاملة في القطاع الصناعي في سورية حسب الكيان القانوني للمشروع

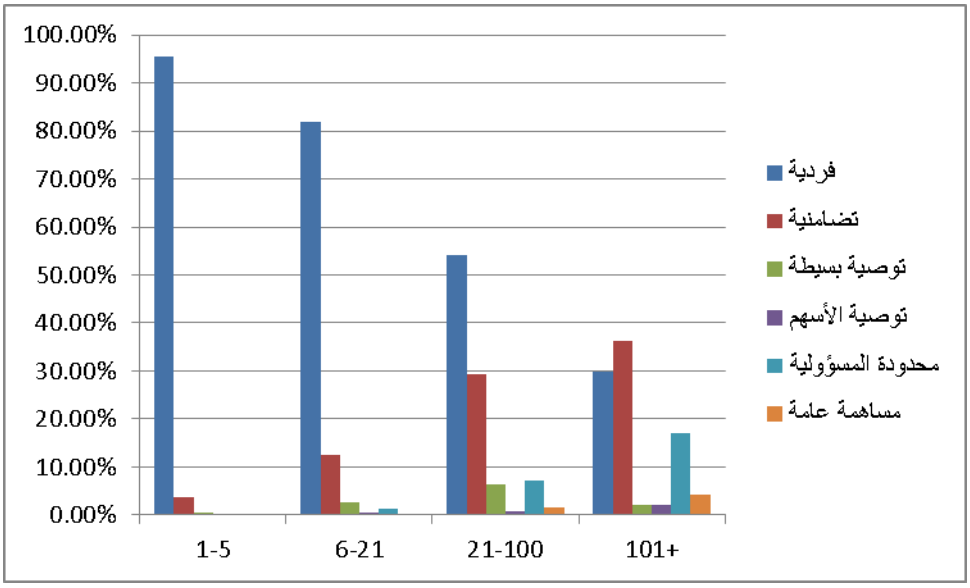

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات تقرير تعداد المنشآت الاقتصادية والاجتماعية (2019-2020).

وتعرف الشركة أو المنشأة الفردية بالمنشأة التي يمتلكها شخص طبيعي واحد يهدف لتحقيق ربح شخصي لنفسه. وغالباً ما يكون المالك هو المدير، وهو مسؤول بصفة شخصية عن الديون والالتزامات المتعلقة بالمنشأة. أما الشركة التضامنية بالشركة التي تعمل تحت اسم معين تتألف من شريكين أو أكثر، يكونون مسؤولين بصفة شخصية وبوجه التضامن في جميع أموالهم عن التزامات وديون الشركة، فيؤدي إفلاس الشركة إلى إفلاس كل الشركاء شخصياً[143]. وتخضع في سورية لقانون الشركات التجارية.

2.3.1.2 العمالة ورأس المال.

تتميز المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية باستخدامها لطرق إنتاجية بسيطة نسبياً تناسب وفرة عنصر العمل وندرة عنصر رأس المال، حيث تتمتع هذه المشروعات بنقطة قوة في عدم احتياجها لرأس مال كبير وتستوعب يداً عاملة أكثر مما تستوعب المشروعات الكبيرة (أو الثقيلة)، بالرغم من قلة عدد عمالها نسبياً، إلا أن عددها وانتشارها الكبيرين يجعلها كثيفة العمالة، كما أن استخدامها لتقنيات أقل تطوراً يسهل التدرب عليها ويقلل من

[143] قانون الشركات في سورية وفق المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011

تكاليف الصيانة ومشاكل الأعطال، مما يحقق سهولة في تأسيس عمل هذه المشروعات وتنظيمه والتي تتوفر مقومات إحداثها في سورية وخاصة في قطاعات الصناعات الغذائية والزراعية وقطاع التقانة والاتصالات والبرمجيات[144].

2.3.1.3 ملاءمتها لبيئة العمل في سورية

تماشي طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بنية الاقتصاد السوري، وخاصة القطاع الخاص، كون هذه المشروعات فردية وعائلية أوعبارة عن ورش صغيرة، وتضاف هذه النقطة إلى نقاط قوة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

تحتاج القوة العاملة في هذه المشروعات إلى التدريب والتأهيل نظراً لتدني مستواها سواء إدارياً أو إنتاجياً والتي تعدّ نقطة ضعف، لكن، وبالمقابل، تتميز هذه المشروعات بكونها مركزاً ذاتياً للتدريب والتكوين لمالكيها، كون العمالة غير ماهرة في سورية، عبر استمرارية مزوالة نشاطهم الإنتاجي الذي يكسبهم المزيد من المعلومات والخبرات مما يؤهل لقيادة عمليات استثمارية وتجاوز نقطة الضعف تلك.

كذلك تتصف المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية بمتطلبات فنية وتقنية محدودة مقارنة مع المشروعات الكبيرة، لغلبة الطابع الحرفي على أنشطتها، فهي في الغالب صناعات بتكنولوجيا بسيطة وتعتمد على الإمكانات المحلية المتوفرة وعلى اليد العاملة، فلا تحتاج إلى آلات حديثة بقدر ما تحتاج إلى مهارة وهذا يتماشى مع طبيعة الاقتصاد السوري.[145]

ويضاف إلى ما سبق قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الانتشار بشكل واسع وخاصة في المناطق الريفية، لإمكانية عملها حتى مع عدم توفر البنية التحتية المتطورة لتشكل مورّداً للأسواق المحلية، وتسهم في تخفيف الهجرة من الريف إلى المدن، وتوفير فرص عمل لشريحة العاطلين في تلك المناطق.

---

[144] خربوطلي. (2019). ص:1

[145] قدار. (2015). ص:10

وفقاً لهذه النقطة تبرز أهمية انتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف المناطق والأقاليم السورية نظراً للضرر الكبير الذي لحق بقطاع الصناعة في سورية بسبب الحرب، وما أفرزته من خلل في الانتشار السكاني، وتوزيع الموارد والدخل، والنقص في السلع الأساسية.

2.3.1.4 إمكانية التجمع والتخصص

تتسم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بعدم قدرتها على الاستفادة من ميزة وفورات الحجم التي تعد نقطة ضعف ترتبط بطبيعة هذه المشروعات، ويعود السبب إلى انخفاض طاقتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض وفورات الحجم مقارنة بالمشروعات الكبيرة. إلا أنها تستطيع رفع الإنتاجية عبر التجمع في مناطق صناعية لتعمل بشكل متكامل فيما بينها، ولتخلق نقطة قوة وتستفيد من المزايا التي تحققها المشروعات الكبيرة.

يوجد في سورية عدد من التجمعات قابلة لأن تتحول إلى عناقيد صناعية علماً أن أغلبها أحدث بشكل طبيعي[146]، كالدباغات في منطقة باب شرقي في دمشق سابقاً، وصناعة المفروشات الخشبية في مدينة سقبا، وصناعة التريكو في منطقة الزبلطاني بدمشق و الكلاسة بحلب.

تشكل العناقيد الصناعية فرصة مناسبة لتنظيم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتمكين المشروعات المتضررة من الاستمرار بالعمل والإنتاج، وستكون بمثابة آلية فاعلة لتعزيز تنافسية هذه المشروعات عبر التصنيع بمواصفات وجودة محددة وتحقيق تكامل أفقي وعمودي في النواحي الإنتاجية والفنية والتسويقية، ويتطلب ذلك وجود استراتيجية فعالة وجهة إشرافية، إضافة إلى مناطق صناعية مجهزة ومؤسسات داعمة لنجاح ذلك.

2.3.1.5 استقطاب المرأة للعمل

تستقطب المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نسبة كبيرة من النساء للعمل فيها، وتُعدّ نقطة قوة لهذه المشروعات، وتلاحظ في المشروعات الصغيرة وخاصة النسيجية أكثر من غيرها، سواء كانت صاحبة المشروع أم

[146] المرجع السابق.

عاملة ضمن المشروع، حيث تتناسب طبيعة المشروعات الصغيرة مع متطلبات عمل المرأة وخاصة في المناطق الفقيرة والنائية. لذلك تعدّ المشروعات الصناعية الصغيرة أحد أهم أدوات تمكين المرأة التي تُعتمد في استراتيجيات التنمية[147].

يوضح الجدول الآتي نسبة مساهمة القوة العاملة من الإناث في المشروعات الصناعية وفق التعداد الذي أُجري في عامي 2019 و2020 للمنشآت الاقتصادية والاجتماعية والذي شمل محافظات دمشق وريفها واللاذقية وطرطوس والسويداء، حيث يلاحظ أن حوالي 83% من النساء العاملات في قطاع الصناعة يعملن ضمن مشروعات صغيرة ومتوسطة، بالمقابل 16% منهم يعملن ضمن مشروعات كبيرة يتجاوز عدد عمالها 101 عامل.

الجدول (11): مساهمة القوة العاملة من الإناث في المشروعات الصناعية في سورية

حجم المنشأة	إجمالي عدد العاملين الإناث	النسبة
(1–5) عامل	3,336	27.95%
(6–21) عامل	3,474	29.11%
(21–100) عامل	3,192	26.74%
نسبة الإناث العاملات في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من مجموع الإناث العاملات في القطاع الصناعي	**10,002**	**%83.8**
(101+)	1,934	16.20%
المجموع	11,936	100.00%

المصدر: من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات تقرير تعداد المنشآت الاقتصادية والاجتماعية (2019–2020).

2.3.1.6 نظام المعلومات الداخلي

تتمتع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية بنظام معلومات قليل التعقيد يتيح الاتصال السريع صعوداً ونزولاً بين عمال المشروع وإدارته، وأيضاً بين المشروع والسوق المستهدف الذي يتسم بدوره بالبساطة نتيجة استهداف هذه المشروعات لأسواق قريبة منها.[148]

[147] الخاني. (2020). ص:24

2.3.2 النقاط المرتبطة ببيئة العمل

2.3.2.1 البيروقراطية وبيئة العمل الإدارية

كانت المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ترتبط بجهات مختلفة كوزارة الصناعة والاتحاد العام للحرفيين والغرف الصناعية والجمعيات التعاونية والبلديات، وسابقاً هيئة مكافحة البطالة والهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، إلا أن إحداث هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة حول نقطة الضعف تلك إلى نقطة قوة، إذ تهدف الهيئة إلى التعاون والتنسيق مع الجهات المعنية كافة بعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتقييم مساهمتها في الاقتصاد وتطويرها.

أعد مركز الأعمال السوري الأوروبي في عام 2003 تقريراً استعرض فيه الإجراءات الإدارية المتعلقة بالمشروعات الصغيرة، وأشار فيه إلى المعوقات البيروقراطية التي تحول دون تنمية المشروعات الصغيرة في سورية. وخلُص التقرير إلى أن البيروقراطية تشكل عائقاً أمام الاستثمارات الجديدة وأنها ألحقت ضرراً يفوق ضرر القوانين والتنظيمات التي كانت في تلك الفترة. كما توصل إلى أن التأخير في إصدار التراخيص والإجازات يعد عقبة أخرى تضاف إلى عقبات البنية التحتية الفقيرة وقلة المعلومات حول التنظيمات والإجراءات.[149]

وبيّن التقرير أن التأسيس لمشروع جديد كان يحتاج إلى ثلاث مراحل: الترخيص والتنفيذ والتشغيل. وتدخل البيروقراطية الحكومية في جميع نواحي هذه المراحل، مما يصعب على المشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تركز على الجانب الإنتاجي في عملها. كما أشار إلى أن هذه المشروعات تحتاج إلى حوالي 7 أشهر قبل أن يكون باستطاعتها البدء بالعمل وحوالي شهرين سنوياً من أجل تجديد التراخيص والإجازات وهذا يشكل استنزافاً لوقتهم ومواردهم.

---

[148] الخاني. (2020). ص: 23

[149] جوهير. سعيفان. (2009). ص: 23

2.3.2.2 البنية التحتية المتطورة

تتكيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة مع بيئة العمل ومع الظروف الاقتصادية والسياسية أكثر من المشروعات الكبيرة، وخاصة المعتمدة على الأسواق الخارجية والتي تعد نقطة قوة للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة. إلا أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في سورية لا يتوفر لها البنية التحتية المطلوبة من طاقة ومياه وأرض، ويتوزع قسم كبير منها عشوائياً في مناطق المخالفات العمرانية التي تعاني أساساً من البنية التحتية الضعيفة من جهة توفر المياه والكهرباء وخدمات النقل وغيرها، فيلجأ العديد من أصحاب هذه المشروعات إلى توفير الخدمات لمشاريعهم بطرق خاصة وغالباً غير رسمية وبتكاليف مرتفعة، مما يحمل المشروعات أعباء مالية حتى قبل بدء المشروع.[150]

2.3.2.3 بيئة العمل المؤسساتية والقانونية

أشارت دراسة أجراها مركز الأعمال السوري الأوروبي في حزيران 2002 إلى المجالات السياسية والقانونية والتنظيمية التي كانت تعيق إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونموها في سورية، وأهمها ضعف السياسات المالية والضريبية وارتفاع رسوم التصدير وضرائبه وغياب الإعفاءات الضريبية، وعدم وجود نظام مالي ومصرفي مناسب، إلى جانب غياب إشراك المشروعات الصغيرة في اتخاذ القرارات سواء على المستوى القطاعي أو الكلي، وهي نقطة ضعف تحد من فرص إنشاء المزيد من المشروعات ومن تطور القائم منها حالياً.[151]

2.3.3 النقاط المرتبطة بالتسهيلات الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

2.2.3.1 التسهيلات المالية والوصول إلى التمويل

تشكل العلاقة بين المصارف والمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نقطة ضعف كبيرة تعاني منها المشروعات والتي تتضمن ارتفاع نسبة الفوائد وضعف نظام تسديد الأقساط والفوائد والضمانات، والمشكلات التي تتبع التأخر في

---

[150] قدار. (2015). ص: 18

[151] جوهير. سعيفان. (2009). ص: 22

التسديد[152]، فضلاً عن مشكلة سعر الصرف التي تحول دون قدرة بعض المشروعات على العمل في الأسواق الخارجية. ويضاف إلى ما سبق صعوبة توفير الضمانات المطلوبة من قبل المصارف لمنح القروض.

كما تعدّ قلة البدائل المتاحة للتمويل نقطة ضعف تعيق من قدراتها المالية والإنتاجية والتسويقية، لصعوبة تأمين ضمانات كافية للمصارف وخاصة في مراحل المشروع الأولى.

2.3.4 النقاط المرتبطة بالأسواق

2.3.4.1 الحصة السوقية

تواجه معظم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الاستحواذ على حصة كبيرة من السوق. فضعف القدرة المالية لدى هذه المشروعات يحول دون قدرتها على التسويق والترويج الجيد لمنتجاتها، والمشاركة في المعارض الداخلية والخارجية، مما يخسرها فرصة الوصول إلى أسواق جديدة أيضاً. من جهة أخرى فإن جودة الإنتاج وتخصص المشروعات بصناعة معينة أو مميزة لتقديم منتج بمواصفات وجودة عالية، يسهم في خلق نقطة قوة تساعد في حصول منتجات المشروعات على حصة سوقية[153].

إذ يمكن لمنتجات المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة غير النمطية أن تكون أكثر تنافسية في الأسواق الخارجية في حال توفر لها الدعم للوصول إلى هذه الأسواق، وخاصة المنتجات ذات المهارة اليدوية التي لا يمكن إنتاجها باستخدام الآلات الحديثة أو المصانع الكبيرة.

2.3.4.2 القدرة على التجديد والابتكار

تتباين وجهات النظر حول قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الوصول إلى ابتكارات جديدة، إذ تعود الكثير من الابتكارات والأفكار الجديدة، تاريخياً، المتعلقة بأساليب الإنتاج والمنتجات إلى مشروعات صغيرة فردية اعتمدت على مهارات العلماء والأفراد، وخاصة في مجالات البرمجة والتقانات الحيوية، إلا أن زخم التطوير

[152] حرب. (2006). ص:126

[153] الخاني. (2020). ص: 23

والابتكار لم يتم إلا عبر الشركات الكبيرة لقدرتها على الإنفاق المطلوب على البحث والتطوير.[154] فيمثل ذلك أحد نقاط ضعف الشركات الصناعية السورية عامة لانخفاض إنفاقها على البحث والتطوير، والشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة كونها لا تتمتع بالخصائص المطلوبة للتطور التكنولوجي لصغر حجمها وانخفاض قدرتها المالية وطاقتها الإنتاجية.

من جهة أخرى، تعد المشروعات المتوسطة والصغيرة أرضاً خصبة لتعزيز المواهب والابتكارات والأفكار الجديدة وتشجيعها وخاصة لأصحاب المبادرات الفذة والمتميزة من رواد الأعمال. ففي حين أن شركات القطاع العام والشركات الكبيرة غير قادرة على استيعاب القوة العاملة، فإن هذه المشروعات تكون بمثابة حافز للداخلين الجدد على سوق العمل وأصحاب الكفاءات لتوظيف مهاراتهم وخبراتهم العملية والعلمية والوصول إلى ابتكارات وفنون إنتاجية أكثر فعالية.[155]

2.3.4.3 المرونة والتكيف مع متطلبات السوق

تتميز المشروعات بقدرة عالية على التكيف مع تغيرات الطلب في السوق سواء من ناحية كمية الإنتاج أو نوعيته، والتحول بسرعة من نمط إنتاجي إلى آخر، ويسمح الحجم الصغير لهذه المشروعات بالاستجابة بمرونة أكبر مقارنة مع المشروعات الكبيرة. تُكسب نقطة القوة هذه المشروعات القدرة على مواجهة التحديات خلال فترات الأزمات والركود الاقتصادي[156] تأتي هذه المرونة الكبيرة من انخفاض التكاليف الثابتة بالمقارنة مع التكاليف المتغيرة، مما يمنحها القدرة على التعامل مع مستجدات تراجع معدلات النمو بمرونة أكبر من المشاريع الكبيرة. كذلك يساعد الهيكل التنظمي البسيط لتلك المشروعات وسهولة التواصل بين الإدارة والعمال ضمن المشروع على الاستجابة للتغيرات في الأسواق.

---

[154] زيدان. (2010). ص: 31
[155] قدار. (2015). ص:14
[156] عامر. (2016). ص 38

2.3.4.4 الخبرة الفنية والتسويقية

تعاني أغلب المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من نقاط ضعف فيما يتعلق بالأمور التسويقية من نواحي ضعف الخبرة الفنية ونقص المعلومات الدقيقة والحديثة حول الأسواق سواء الداخلية أو الخارجية، إلى جانب عدم وجود فهم حقيقي لموضوع التسويق وآليات التسويق بل يُحصر بالبيع والتوزيع فقط. كما أن الافتقار إلى الخبرة الفنية يعيق الاستغلال الكامل للطاقة الإنتاجية للمشروع مما يرفع سعر المنتج بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجه، ويؤثر بالتالي، سلبياً، على عملية تسويقه.

2.3.4.5 عدم القدرة على الصمود أمام المتغيرات الاقتصادية

تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة صعوبةً في الصمود أمام تباين أسعار المواد الأولية وخاصة في حالات الارتفاع المفاجئ مما يؤثر بشكل كبير على تكاليف إنتاجها، ويضعف قدرتها على المنافسة السعرية في الأسواق.[157].

[157] حرب. (2006). ص:126

2.4 المبحث الرابع: المشكلات والتحديات التي واجهت المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية خلال الحرب

تمهيد

تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات والتحديات التي تعيق قيامها أولاً وعملها ونشاطها ثانياً واستمراريتها ونموها أخيراً، كما تحول دون أدائها لدورها التنموي. تم قُسّمت هذه التحديات ضمن المبحث إلى تحديات البيئة الاستثمارية وتحديات تكاليف الإنتاج ومدخلات الإنتاج وتحديات السوق والتسويق، وأخيراً أثر الحرب على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية.

2.4.1 تحديات البيئة الاستثمارية

2.4.1.1 التحديات التمويلية

يُعد التمويل التحدي الأكبر الذي يعيق نمو المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، والذي يشمل تكاليف التمويل وتكاليف الترخيص، ويترافق مع صعوبات توفير الضمانات الكافية المطلوبة ضمن إجراءات وشروط منحها القروض لتلك المشروعات. إضافة إلى هشاشة نظام التسديد وارتفاع معدلات الفوائد والمشكلات اللاحقة لتأخر المشروع في التسديد.

وتشير بعض الدراسات إلى أن 71 % من المشروعات الصغيرة والمتوسطة تواجه مشكلة تمويلية تسبب عجزاً يحدّ من قدرتها على ضمان استمرار تمويل أعمالها.[158]

تعتمد المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية لحصولها على التمويل إما على مصادر ذاتية من المدخرات الشخصية أو العائلية لمؤسسيها، فنسبة 88% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية تعتمد على المدخرات الشخصية والقروض العائلية[159]، والتي تعدّ غير كافية وغير منتظمة، أو عن طريق المصارف

[158] سيروب. (2018). ص:25
[159] اسمندر. (2021). ص: 8

الرسمية ومؤسسات التمويل، وهي غير قادرة على تلبية جميع احتياجات هذه المشروعات، إذ إنّ 7% فقط من المشروعات قادرة على تغطية متطلبات المصارف وشروطها، لذلك تحجم الأخيرة عن التعامل مع هذه المشروعات.

وبحسب دراسة لهيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة؛ تبلغ حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الائتمانية وسطياً 9% في الدول العربية و18% في البلدان متوسطة الدخل من إجمالي تسهيلات القطاع المصرفي، بينما تعاني سورية من ضعف كبير في حصة المشروعات من إجمالي التسهيلات والتي تبلغ 4% فقط، مما يعني وجود فجوة تتجاوز 100% في سورية لتصل إلى النسبة الوسطية في الدول العربية، وأكثر من 450% لتصل إلى وسطي البلدان متوسطة الدخل[160]. ويرجع ذلك إلى الضمانات الكبيرة التي تطالب بها المصارف، كما تم الإشارة سابقاً، وارتفاع تكاليف المعاملات المصرفية مقارنة بانخفاض مبلغ القرض وتعقيد الإجراءات الإدارية المطلوبة للحصول على التمويل.

وأخيراً، تلجأ المشروعات إلى الاقتراض من المصادر غير الرسمية بسبب العقبات التي تواجهها في قطاع التمويل الرسمي، ويتم ذلك عبر الوسطاء أو المرابين، لكن بضمانات مالية ومادية مجحفة وبمعدلات فائدة مرتفعة ترفع من تكاليف الإنتاج[161].

ويبلغ عدد مؤسسات التمويل الصغير حالياً ثلاث مؤسسات تقدم التمويل إلى حوالي 80,000 مستفيد وتعدّ غير كافية لتغطية التمويل المطلوب المقدر بأربعة ملايين مشروع مستفيد في حال أُسست مؤسسات تمويل صغيرة إضافية[162].

2.4.1.2 المشكلات والتحديات التنظيمية والقانونية

ارتبطت المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بجهات عدة مختلفة كوزارة الصناعة، والاتحاد العام للحرفيين، والغرف الصناعية والتجارية، والجمعيات التعاونية، والبلديات، ولاحقاً بهيئة مكافحة البطالة، ويليها بالهيئة العامة

[160] اسمندر. (2021). ص:8
[161] قدار. (2016). ص:17
[162] الهندي. (2021).

للتشغيل وتنمية المشروعات، وأخيراً بهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بعد إحداثها في عام 2016. وقد تضاربت اختصاصات كل منها مع غياب التنسيق المباشر بين هذه الجهات[163]. ويضاف إلى ذلك الإجراءات المعقدة المتعلقة بالتأمينات والضرائب والرسوم، والتي أحالت دون الاستفادة الأكبر من دور المشروعات في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وما زالت القوانين والتشريعات والقوانين الناظمة لعمل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة غير فعالة وغير قادرة على تعزيز نشاطها، وبالأخص المتعلقة بالتشريع الضريبي ورسم الطابع ورسوم البلديات وضريبة ريع الآلات والتي تمثل عائقاً أمام نجاح العديد من المشروعات[164].

تعاني المشروعات الصغيرة والمتوسطة أيضاً من صعوبة الحصول على التراخيص المطلوبة بسبب تعارض الإجراءات الإدارية وتعدد الموافقات، وطول المدة الزمنية اللازمة لإنجاز التراخيص، والذي يسهم في الإحجام عن تأسيس المشروع وتنامي القطاع غير الرسمي. فوفق دراسة أجراها المكتب المركزي للإحصاء[165] تبين أن 33.4% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية غير مرخصة.

ويضاف إلى ما سبق غياب المحفزات الضريبية والجمركية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تؤدي دوراً كبيراً في تنمية القطاع وتخفيف الأعباء المالية وخاصة في مراحل المشروع الأولى.

كما اتسمت الإصلاحات القانونية في سورية المرتبطة بهذه المشاريع بالبطء الشديد وعدم مواكبة التطوارت المطلوبة في مجال عمل المشروعات، فكان القانون رقم 71 لعام 2001 المتعلق بإحداث هيئة مكافحة البطالة، أول قانون صدر في سورية وموجه نحو المشروعات الصغيرة، والتي ارتبطت بهيئة التخطيط والتعاون الدولي الذي حدد أهدافها بدراسة مجموعة من الأنشطة الإنتاجية والخدمية وتمويلها وتنفيذها للمساهمة في توليد الدخل، وتوفير فرص عمل، وإيجاد مجالات جديدة للعمل والإنتاج، وتوزيع هيكل القطاع الاقتصادي والخدمي، واستيعاب قوة العمل الداخلة

---

[163] حرب. (2006). ص:125

[164] المرجع السابق.

[165] وفق نتائج مسح الاستقصاء في القطاع الخاص لعام 2011 الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء.

إلى سوق العمل لأول مرة. تلاه القانون رقم 39 لعام 2006 ، والذي ألغى عمل هيئة مكافحة البطالة وأقر إحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، والتي ترتبط بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، بهدف تسهيل تمويل المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وتقديم خدمات مالية ومصرفية أخرى، وتنظيم دوارت تدريبية ومهنية لأصحاب المشاريع الصغيرة.

تلا إحداث الهيئة صدور القانون رقم 15 لعام 2007 المتعلق بإحداث مؤسسات مالية ومصرفية اجتماعية تقدم خدمات التمويل الصغير ومتناهي الصغر، وسمح القانون لهذه المؤسسات بقبول الودائع وتقديم القروض الصغيرة وخدمات التأمين الصغيرة المرتبطة بقروضها المقدمة للشرائح المستهدفة.

وأخيراً وفي عام 2016 أُقر القانون رقم 2 المرتبط بإحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدلاً من الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات والتي ترتبط بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وهدف القانون إلى وضع دليل تعريفي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ورسم السياسات والبرامج اللازمة لتشجيع ريادة الأعمال، وتطوير قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وخلق بيئة تمكينية تسهم في تنمية القطاع، وتقييم أداء هذه المشروعات، والعمل على تدريب القوة العاملة في القطاع وتأهيلها. بالتزامن مع القانون رقم 12 لعام 2016 الذي قضى بإحداث مؤسسة ضمان مخاطر القروض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومهامها الأساسية ضمان مخاطر التسهيلات الائتمانية الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتأمين الموارد المالية لضمان مخاطر تلك التسهيلات[166].

وفي حال فُعّل دور هذه المؤسسة فيمكن أن تسهم في تسهيل وصول المشروعات إلى المؤسسات المصرفية والتمويلية عبر معالجة مشكلة عدم توفر الضمانات المطلوبة من قبل قطاع المصارف. إلا أن هذا القرار غير متوافق مع القرار الصادر عن مجلس النقد والتسليف من أجل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة والذي سيعوق حصول المشروعات على القروض اللازمة لاختلاف تصنيفها عن التصنيف الصادر بقرار مجلس النقد والتسليف. ويبين

[166] شريقي. علي. (2017). ص:399

الجدول أدناه الفرق بين التعريف الصادر عن مجلس النقد والتسليف وبين تعريف هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية والمذكور في الدليل.

الجدول (12): معايير تعريف المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية وفق الجهات المصدرة لها

الجهة	المشروعات الصغيرة		المشروعات المتوسطة	
	عدد العمال	الموجودات (مليون ل.س)	عدد العمال	الموجودات (مليون ل.س)
وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية	6 – 25	5 – 50	26 – 150	50 – 150
مجلس النقد والتسليف	10 – 50	10 – 50	50 – 250	50 – 250

المصدر: سيروب. (2018). تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن تعريف مجلس النقد والتسليف لا يتوافق مع التعريف المعتمد من قبل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وسيؤدي إلى تصنيف عدد من المشروعات المتوسطة على أنها مشروعات صغيرة، وكذلك عدد من المشروعات الصغيرة كمشروعات متناهية الصغر والتي تموّل من قبل مؤسسات التمويل الصغير ومتناهي الصغر المحدثة بالمرسوم رقم 15 لعام 2007، مما سيحد من قدرة هيئة ضمان مخاطر القروض توفير التسهيلات لهذه المشروعات وتشجيع عملها.

بالنظر إلى تقييم عمل الهيئات السابقة فإن 99% من التمويل المقدم من قبل هيئة مكافحة البطالة وفقاً لبيانات الهيئة كان موجهاً لمشروعات صغيرة فردية تخلق فرصة أو فرصتي عمل بنسبة 91.2% من إجمالي تمويل الهيئة، أو مشروعات شراكة توفر من 5 إلى 10 فرص عمل، منها 18% للقطاع الصناعي، و36% للقطاع الزراعي، و46% للقطاع الخدمي[167]. وهذا يعكس عدم انسجام القطاعات الممولة مع هدف تخفيف البطالة كون التمويل الأكبر موجهاً إلى القطاع الخدمي وليس إلى القطاعات الأكثر تشغيلاً لليد العاملة.

[167] سيروب. (2018). ص:17

وفقاً لما سبق فإن هيئة مكافحة البطالة لم تسهم بشكل حقيقي وفاعل في تأمين التمويل اللازم لقطاع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، ولم تملك القدرة الكافية على تمويل المشروعات التي تسهم في الحد من مشكلة البطالة.

أما الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، ووفق دراسة غير منشورة للهيئة فإنها لم تمول سوى 27 مشروعاً بلغت نسبة المشروعات الصناعية الصغيرة منها 70%، والمشروعات الصناعية المتوسطة 60% في المدة التي تتراوح بين عامي 2008 و2010، وذلك بسبب عدم وجود مخصصات للهيئة بل كانت مواردها مقتصرة على الهبات وإعانات الدولة، كما عملت بشروط إقراض المشروعات الكبيرة من ناحية معدلات الفائدة وتكاليف دراسة الملف والتمويل الذاتي للمشروع بنسبة لا تقل عن 50%. فكل ما موِّل في أثناء عمل الهيئتين السابقتين هو للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر[168].

بالمقابل كان إحداث هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخطوة الأهم لتمكين هذه المشروعات ورفع مساهمتها في التنمية والتي قامت بوضع دليل تعريفي لهذه المشروعات ليكون بداية طريق استهدافها ببرامج الدعم بالتنسيق مع الجهات المعنية، ورغم أن الدليل ميّز بين القطاعات الاقتصادية، كالزراعة والصناعة والتجارة والخدمات، في تعريفه للمشروعات إلا أنه أهمل خصوصية قطاع التكنولوجيا والابتكار، مما سيعيق رسم سياسات خاصة محفزة لهذا القطاع في إطار الرؤية المستقبلية لقطاع المشروعات الصغيرة.

2.4.1.3 تحديات البيئة التحتية والبنية المؤسساتية

تعمل معظم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية ضمن بيئة تحتية ومؤسساتية ضعيفة تتسم بنقص في الخدمات العامة والخدمات الأساسية المطلوبة لعملها بالصورة الأمثل، كون الجزء الكبير منها يتوزع عشوائياً، وحتى ضمن مناطق المخالفات العمرانية التي تعاني أصلاً من ضعف في البنية التحتية كخدمات الكهرباء والمياه

[168] المرجع السابق. ص: 19

والاتصالات والنقل وغيرهم، حيث يقوم أصحاب تلك المشروعات بتوفير الخدمات بأساليبهم الخاصة، وغالباً بوسائل غير رسمية تضيف تكاليف عالية تزيد من العبء المالي حتى قبل بدء المشروع[169].

يضاف إلى ما سبق، وجود صعوبة في تأمين مكان ملائم للمشروع بناء على نوع الملكية أو الحيازة، إذ تبين بالتجربة العملية لعمل هيئة مكافحة البطالة وجود مشكلة حقيقية بتوفير مكان مناسب لعمل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة يعود أساسها إلى أساليب توثيق الملكية العقارية لممتلكاتهم وما ينتج عنها من إشكاليات قانونية تحد من إمكانية استفادتهم منها كضمانات، إضافة إلى صعوبة إصدار تراخيص لمشروعات عدة نظراً لوضع العقارات التي ستقام عليها[170].

كما تتسم بيئة عمل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بضعف المؤسسات الداعمة المختصة بدعم هذه المشروعات مثل االؤسسات المتخصصة بإقامة التجمعات الصناعية الصغيرة، وشركات تنظيم المعارض الموجهة لهذه المشروعات سواء محلياً أو دولياً وشركات التأجير التمويلي.

2.4.2 تحديات تكاليف الإنتاج ومدخلات الإنتاج

2.4.2.1 المشكلات والتحديات الإنتاجية

يمثل انخفاض إنتاجية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة تحدياً حقيقياً أمام نجاح هذه المشروعات واستمراريتها، وهي النتيجة الرئيسة للمشكلات المرتبطة بالإنتاج التي تواجه هذه المشروعات في سورية والتي يمكن تلخصيها في النقاط الآتية:

1) صعوبة الحصول على المواد الأولية والمواد الخام المناسبة ومن ثم تراجع جودة منتجات المشروعات واحتكار تجار الجملة والوسطاء، بالإضافة إلى فرض سلع محملة عند الشراء بالأجل[171].

---

[169] قدار. (2015). ص: 19

[170] مللي. (2015). ص:89. وفق تقرير عن تجربة هيئة مكافحة البطالة في تمويل المشروعات الأسرية والصغيرة والمتوسطة من المدة الممتدة من 2002 ولغاية 2006، الهيئة العامة لمكافحة البطالة، مكتب التمويل الصغير، ص: 21.

[171] اسمندر. (2021). ص: 9

2) تدني مستوى المرافق والخدمات المتوفرة لقطاع المشروعات الصغيرة

3) افتقار المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لتخطيط الإنتاج.

4) غياب المفاهيم الأساسية للجودة نتيجة لعدم الإلمام بنظم الرقابة على الجودة وأنظمة معايير ومواصفات الجودة المحلية والعالمية.

5) انخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم في الإنتاج.

ويضاف إلى النقاط السابقة عدم قدرة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على استقطاب القوة العاملة الماهرة والمؤهلة وعدم قدرتها على الاحتفاظ بها، حيث تواجه نسبة 53% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبة في الوصول إلى العمالة المدربة. عطفاً على ذلك فإن 45%[172] من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية تعاني من مشاكل فنية تعيق من وصولها إلى المستوى التنافسي المقبول.

2.4.2.2 المشكلات والتحديات الإدارية

يُعدّ ضعف الكفاءة الإدارية والخبرة الفنية من التحديات التي تواجهها المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية والتي تحد من إمكانية توسعها ومن قدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية، فكما تؤثر كفاءة القوة العاملة ومؤهلاتها على الإنتاجية، كذلك تؤثر كفاءة إدارة المشروع ومؤهلاتها عليها. وتتلخص أهم التحديات الإدارية التي تواجهها هذه المشروعات بالنقاط الآتية[173]:

1) الملكية الفردية أو العائلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تربط وجود المنشأة واستمراريتها بحياة أصحابها واستقرارهم العائلي.

2) غلبة الطابع العائلي على إدارة المشروعات، أي اعتمادها على كفاءة وخبرة متواضعة، والتي تؤثر أيضاً بشكل مباشر على حصولها على التمويل المصرفي في حال ضعف الخبرة في المعاملات المصرفية.

3) خلط الذمم المالية للمشروع مع الذمم المالية لأصحاب المشروع.

---

[172] اسمندر. (2021). ص: 9

[173] المرجع السابق. ص: 8

4) الإدارة المركزية للمشروع في إطار انخفاض المستوى المهني والعلمي والإداري لصاحب المشروع ومحدودية قدرته على مواكبة التطور بأساليب الإدارة حتى مع توسع المشروع.
5) ضعف قدرات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التخطيط والتنبؤ بالتوازي مع عدم دقة البيانات اللازمة لذلك[174].

وتنعكس أساليب العمل الإداري والإنتاجي لأصحاب المشروع والعاملين فيه على الإنتاج والإنتاجية، كما أشير سابقاً، وعلى التسويق وتصريف المنتج، لذلك تتطلب استمرارية المشروعات إخضاع العاملين فيها إلى التدريب دورياً ومواكبة أساليب الإدارة الحديثة وما تتطلبه من استخدام لوسائل التواصل ونقل المعلومات وأساليب التسويق الحديثة.

وتضاف التحديات والمشكلات المحاسبية إلى التحديات الإدارية المذكورة أعلاه، والتي تشمل قلة البيانات المالية والمحاسبية الدقيقة والتأخير في إعداد هذه البيانات وعدم وجود سجلات ودفاتر محاسبية تعدها هذه المشروعات.[175]

2.4.3 تحديات السوق والمشكلات التسويقية

تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية مشكلات تسويقية وتحديات كثيرة مرتبطة بالسوق. فوفق دراسة لهيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعاني نسبة 72% من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية من صعوبات تسويقية، وتتلخص أهم هذه المشكلات والتحديات بالآتي[176]:

1) عدم قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على الحفاظ على جودة المنتج المصنع وضعف الرقابة على جودة هذه المنتجات.
2) ارتفاع سعر السلعة التي تنتجها هذه المشروعات لعدم قدرتها على تشغيل االمشروع بكامل طاقته الإنتاجية مما يرفع عبء التكاليف الثابتة.
3) صعوبة الدخول إلى أسواق جديدة، سواء داخلية أو خارجية.

---

[174] سيتم التطرق لهذه النقطة لاحقاً
[175] اسمندر. (2021). ص: 8
[176] المرجع السابق. ص: 9

4) محدودية الأماكن المخصصة لعرض منتجات هذه المشروعات ومحدودية قنوات التوزيع.
5) افتقار المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية إلى المواصفات المطلوبة في السوق، إضافة إلى عدم قدرة أكثر المشروعات على تنفيذها في حال توفرت.
6) عدم وجود سياسة حمائية للمشروعات الصناعية الصغيرة من قبل الدولة.
7) ضعف القدرة على المنافسة السعرية، وصعوبة تحمل تقلبات أسعار المواد الأولية في السوق، بالإضافة إلى ضعف الخبرة التفاوضية لتلك المشروعات مما يرفع تكاليف إنتاجها.
8) تعرضها للمنافسة من قبل الشركات الصناعية الكبيرة المنتجة لمنتجات مشابهة، وضعف القدرة التنافسية لهذه المشروعات وخاصة المشروعات الفردية.

ترجع أسباب أهم المشكلات والتحديات السوقية والتسويقية التي تواجهها المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية والمتعلقة بتنافسيتها إلى نقص البيانات والمعلومات الدقيقة حول الأسواق وحركتها والبيئة الاقتصادية التي تعمل ضمنها سواء الداخلية أو الخارجية.

كما تنظر المشروعات الصغيرة لمفهوم التسويق من منظور ضيق محصور بأعمال البيع والتوزيع، دون الأخذ بالحسبان تذبذب أسعار مستلزمات الإنتاج وتباين الكميات المعروضة منها، أو التغير الذي يطرأ على مواصفاتها. كما أن افتقار هذه المشروعات للخبرة الفنية العالية يحمّل المشروع تكاليف ثابتة مرتفعة وهذا ينعكس سلبياً على تسويق منتجات المشروعات[177].

عدا عن أنّ ضعف قدرة المشروعات الرأسمالية والتمويلية يحرم المشروعات من إمكانية الدخول إلى أسواق جديدة كونه يعيق قدرتها على الترويج والمشاركة في المعارض ومهرجانات التسوق المحلية والخارجية، ويضاف إلى ذلك تحديات النقل والمواصلات التي تضيف أعباء مالية إضافية إلى جانب عدم وجود مؤسسات مساعدة مختصة بالترويج لهذه المشروعات، عدا عن الخسارة الكبيرة للكثير من الأسواق الخارجية بفعل الحرب والعقوبات الجائرة.

[177] قدار. (2015). ص:18

2.4.4 أثر الحرب على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

ألحقت الحرب ضرراً كبيراً بقطاع الصناعة التحويلية عامة وقطاع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة خاصة، شمل الموارد المادية والبشرية والبنى التحتية التي كان يرتكز عليها هذا القطاع.

ويعاني قطاع الصناعة من انخفاض شديد في اليد العاملة، ويعود ذلك إلى خسارة العمالة الماهرة وغير الماهرة بسبب تبعات الحرب على سورية التي أفرزت تداعيات أخرى كانخفاض قيمة الليرة السورية وتراجع القدرة الشرائية للمستهلك والارتفاع الشديد بمعدل التضخم الذي وصل في عام 2019 إلى حوالي 878.3%[178]، إضافة إلى انخفاض الاستهلاك لانخفاض الأجور الحقيقية، حيث بلغ متوسط الأجر الشهري للعاملين في قطاع الصناعة 79,828 ليرة وفق مسح قوة العمل لعام 2019، مقابل الزيادة الكبيرة للإنفاق المقدر لمعيشة الأسرة والذي تجاوز ثلاثمئة ألف ليرة سورية شهرياً[179]

إضافة إلى عبء تكاليف الإنتاج المرتبط بارتفاع أسعار المواد الأولية وصعوبة تأمين مواد الإنتاج ومستلزماته لخروج عدد كبير من الشركات الصناعية الخاصة والعامة عن الخدمة وارتفاع تكاليف النقل وأسعار المحروقات إلى عشرات الأضعاف إلى جانب صعوبة تأمينها. فعلى سبيل المثال انخفضت كميات المازوت في 2017 التي كانت تؤمنها شركة محروقات (سادكوب) من حوالي 30% من حاجة القطاع الصناعي إلى 10% فقط وفق رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها، وهذه النسبة لا تشغل المصانع إلا لفترات قصيرة[180]، مخلفة تأثيرات سلبية مضاعفة على الإنتاج وتكاليفه كونها مترافقة مع عدم توفر الكهرباء التي تفاقمت مع تفعيل قانون قيصر في حزيران 2020 الذي يفرض عقوبات على أي طرف يشارك في أي عملية مرتبطة بقطاع النفط والكهرباء في سورية والتي زادت من المشكلات والتحديات التي يواجهها أصحاب المشروعات الصناعية.

---

[178] بدران. (2021). ص:13

[179] وفق مؤشر ربعي تنشره جريدة قاسيون لتكاليف معيشة الأسرة السورية المكونة من خمسة أشخاص في دمشق، المبني على أساس سلة استهلاكية من 8 حاجات أساسية: الغذاء، السكن، النقل، الصحة، التعليم، اللباس، الأثاث، والاتصالات. (تعتمد في حساب تكاليف سلة الغذاء الضروري بناءً على حاجة الفرد اليومية إلى حوالي 2400 حريرة من المصادر الغذائية المتنوعة)، بالنظر إلى أن تكاليف الغذاء هذه تمثّل 60% من مجموع تكاليف معيشة الأسرة، بينما تمثل نسبة 40% المتبقية الحاجات الضرورية الأخرى للأسرة المذكورة أعلاه. بلغ الحد لاأدنى لتكاليف معيشة الأسرة 349,200 ليرة حتى نهاية 2019.

[180] تقرير الصناعي السوري لشهر كانون الثاني. (2017).

تأثرت أعداد المشروعات الصغيرة والمتوسطة المنشأة سنوياً بالحرب وتبعاتها من دمار البنية التحتية، وخسارة القوة البشرية، وارتفاع نسبة المخاطرة، وتنامي صعوبة الحصول على التمويل. ويوضح الشكل الآتي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة، والذي انخفض من 3000 مشروعاً في عام 2010 إلى 37 مشروع فقط في 2015 وفق بيانات المكتب المركزي للإحصاء وهيئة تنمية المشروعات.

الشكل (2): عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية في الأعوام 2002 – 2015

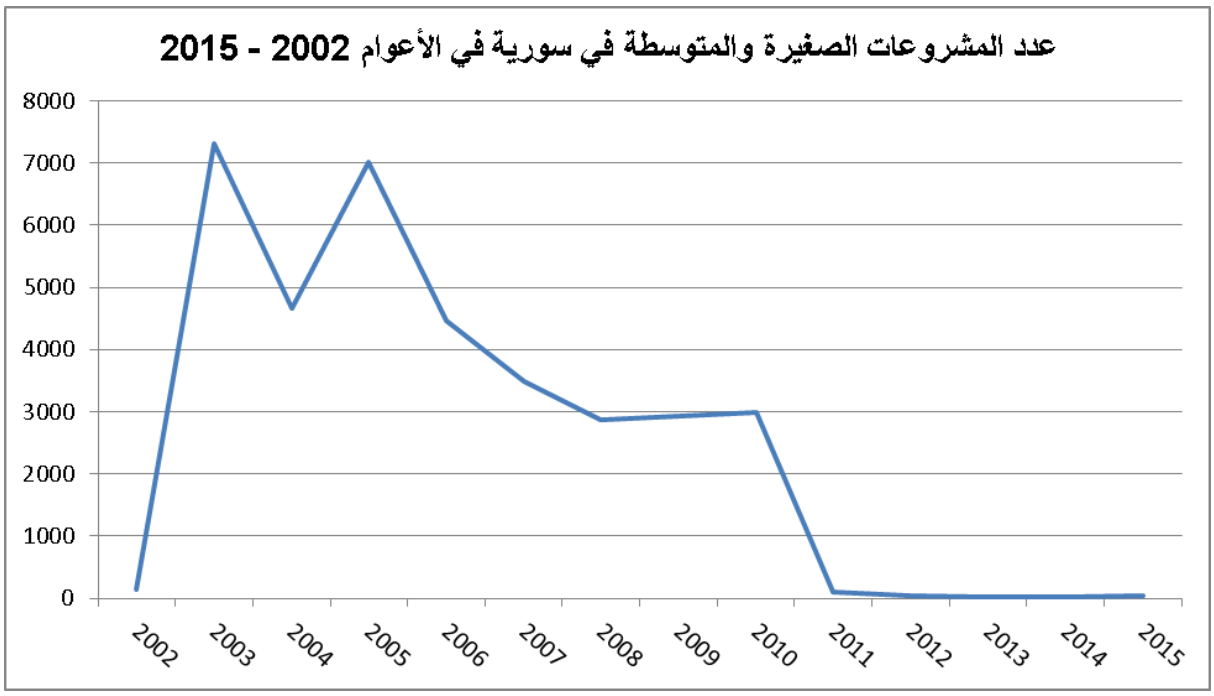

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات هيئة المشروعات والمكتب المركزي للإحصاء (الخاني. ص: 92)

2.4.4.1 توزع أضرار المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على المحافظات.

ضرب النزاع المسلح بنية قطاع الصناعة التحويلية في سورية وألحق دماراً كبيراً بالمنشآت والآلات مؤدياً إلى خروج الكثير منها عن الخدمة بشكل جزئي أو كلي، ونقل العديد منها سواء إلى دول مجاورة أو إلى محافظات أخرى، كما في حالة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في ريف دمشق وحمص وحلب والتي كانت توظف 16% من القوة العاملة في عام 2011 [181].

[181] قدار. (2015). ص: 46.

بلغ إجمالي المنشآت الصناعية المتضررة[182] وفق تقارير غرف صناعة دمشق وريفها وحلب وحمص وحماه حتى 19 تشرين الثاني 2014، 1472 منشأة بقيمة تقديرية لحجم الخسائر 360 مليار ليرة سورية[183].

بينما بلغت نسبة إغلاق الورش الصناعية الصغيرة 35.1% من إجمالي المنشآت الصناعية الصغيرة العاملة قبل الحرب حتى منتصف عام 2014، وكما يلاحظ في الجدول الآتي أن 62.5% من المنشأت الصناعية الصغيرة توقفت عن العمل في محافظتي دمشق وريفها مقابل 67.4% من المنشآت في حمص و38.1% من المنشآت الصناعية الصغيرة في حلب، وباقي المحافظات موضحة بالجدول رقم (13) أدناه.

الجدول (13): نسبة المنشآت المغلقة في سورية لإجمالي المنشآت العاملة قبل الحرب حتى منتصف عام 2014

المحافظة	ورش صناعية صغيرة	معامل كبيرة	منشآت و مشاريع زراعية	خدمات تعليمية و صحية	خدمات تجارية و سياحية	الإجمالي
دمشق	21.5	83	89.4	8.6	8.2	18.3
حلب	38.1	20.8	11.4	27	23.1	26.2
ريف دمشق	41	44.4	36.9	31.5	39.6	39.6
حمص	67.4	51.1	43.1	16.1	38.6	41.9
حماه	19.3	14.7	44.2	12	7.7	12
اللاذقية	5	4.8	5.9	1.8	1.9	2.4
إدلب	31	25.1	39.3	20.4	12.4	19.6
الحسكة	9.7	23.1	4.2	9.3	5.3	6.2
دير الزور	21.2	57.9	29.1	24.2	36.3	33.7
طرطوس	3.3	2.7	9	0.5	0.9	2
الرقة	2.4	57.1	52.8	8.6	5.1	5.4
درعا	66	38.9	46.5	43	47.1	49
السويداء	1.4	4.2	18	0	0.1	0.5
القنيطرة	58.7	71.4	85.3	59.1	25.9	51.9

[182] تقرير عن أضرار القطاع الصناعي في سورية حتى 30-11-2014، مديرية التخطيط الاستثماري والتحليل المالي -وزارة الصناعة

[183] قدار. (2015). ص: 38

تتمة الجدول رقم (13)						
المحافظة	**ورش صناعية صغيرة**	**معامل كبيرة**	**منشآت و مشاريع زراعية**	**خدمات تعليمية و صحية**	**خدمات تجارية و سياحية**	**الإجمالي**
الإجمالي	35.1	42.3	29.5	18	22.1	25.2

المصدر: دراسة غير منشورة حول خسائر قطاع الصناعة للدكتور أحمد صالح.

كذلك بينت دراسة نفذتها هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في عام 2020 تضمنت إجراء تعداد عام للمنشآت أو المشروعات الاقتصادية والاجتماعية في سورية على مرحلتين، أنّ عدد هذه المشروعات في محافظات دمشق وريفها واللاذقية وطرطوس والسويداء قد بلغ حوالي 440,727 منشأة تشمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر وضمن قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة والخدمات، وأشارت الدراسة إلى أن نسبة 58% منها عاملة بشكل دائم، بينما 42% تعمل بشكل جزئي أو متوقفة كلياً عن العمل. أما في محافظات حمص وحلب وحماة فبلغ عدد المنشآت أو المشروعات 337,230 مشروعاً تقريباً، وبلغت نسبة المشروعات العاملة 61% مقابل 39% إما تعمل بشكل مؤقت أو متوقفة عن العمل[184].

2.4.4.2 خسائر قطاع الصناعة التحويلية

أظهرت أرقام الناتج المحلي الإجمالي للصناعة في نهاية عام 2013 تراجعاً كبيراً بلغ 12.2% من إجمالي خسارة الناتج المحلي منذ عام 2011 حيث وصل إلى 249 مليار سورية[185]، واستمر بالتراجع حتى وصل في عام 2019 إلى حوالي 98 مليار ليرة سورية بتراجع بلغ 72%[186] مما كان عليه في 2010، بينما تراجعت صادرات الصناعة التحويلية بنسبة 88.4%[187] في العام نفسه، وفق بيانات المكتب المركزي للإحصاء.

وكان لقطاع الصناعات الهندسية الحصة الأكبر من الأضرار التي طالت قطاع الصناعة التحويلية، بنسبة 33.3% من إجمالي أضرار قطاع الصناعة التحويلية وفق بيانات وزارة الصناعة حتى عام 2014، أما قطاع

[184] الهندي. (2021). ص:1

[185] تقرير سورية هدر الإنسانية. (2014). ص: 35

[186] حُسبت النسبة من قبل الباحثة اعتماداً على بيانات المجموعة الإحصائية

[187] حُسبت النسبة من قبل الباحثة، بين كمية صادرات الصناعة التحويلية عام 2010 و2019 وفق بيانات التجارة الخارجية للمكتب المركزي للإحصاء.

الصناعة النسيجية فشكلت خسائره نسبة 31.4% من إجمالي الخسائر للعام نفسه مقابل 24.1% نسبة خسائر قطاع الصناعات الكيميائية. ويوضح الشكل الآتي توزع أضرار الصناعة التحويلية على القطاعات الصناعية.

الشكل (3): التوزع النسبي لأضرار قطاع الصناعة التحويلية حسب القطاعات لغاية شهر تشرين الثاني 2014

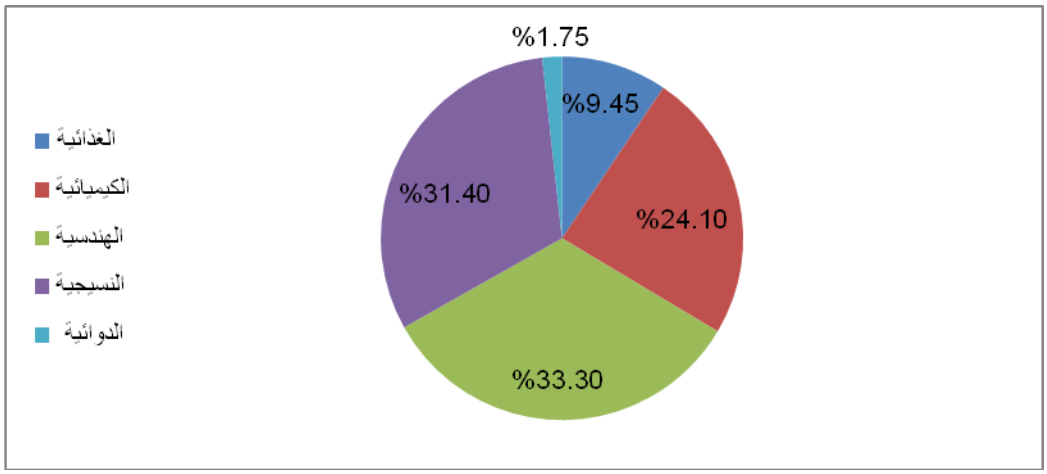

المصدر: قدار. (2015). ص: 45. وفق بيانات مديرية القطاع الخاص في وزارة الصناعة.

2.4.4.3 أثر الحرب على سوق المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

اتسم قطاع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والذي شكل حوالي 99%[188] من قطاع الصناعة التحويلية الخاص في سورية بضعف إنتاجيته وتنافسيته في السوق الدولية لأسباب ارتبطت بالنقاط التي سبق وذُكرت في المبحث أعلاه والمرتبطة بطبيعة المشروعات في سورية، كانخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة واتباع أساليب الإدارة التقليدية وضعف القدرة على التسويق، وأسباب ارتبطت بالاتفاقيات والسياسات التجارية المتبعة والتي زادت من تحديات المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتنافسيتها في السوق العالمية كالاتفاقيات الثنائية مع تركيا واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. خلّفت تلك الاتفاقيات فجوة كبيرة بين الواردات من السلع الأجنبية والصادرات من السلع السورية، وانعكست بشكل سلبي على الصناعة المحلية الصغيرة والمتوسطة.

[188] اسمندر. (2021). ص: 8

وفاقمت الحرب وتطبيق العقوبات الجائرة على سورية من حدة هذه المشكلة التي أدت إلى خسارة جزء كبير من السوق الخارجية المتاحة قبل الحرب. كما حدت من القدرات الإنتاجية للمشروعات الصغيرة وأضافت صعوبات أخرى إلى الاستيراد والتصدير، وخاصة فيما يتعلق بالتحويلات المالية وتراخيص استيراد العديد من المواد ومستلزمات الإنتاج والآلات وقطع الغيار، والتي أضافت تكاليف كبيرة جداً إلى الإنتاج.

يضاف إلى ذلك إحجام المصارف الخارجية وشركات النقل والتأمين والاستيراد والتصدير عن التعامل مع الشركات الصناعية السورية خوفاً من العقوبات، بينما كان السبب الأهم وراء خسارة جزء من السوق الداخلية هو اتساع الفجوة بين الأجور ومستوى الدخل المطلوب للمعيشة في سورية.

في ضوء ما سبق فإن المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية غير قادرة على المساهمة الفعالة في الاقتصاد لما تواجهه من مشكلات وتحديات تحول دون ذلك.

خلاصة الفصل الثاني

يحتاج تنمية قطاع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى وجود جهة قادرة على وضع خطط وسياسات داعمة وتنموية وتحويلها إلى برامج تنفيذية مع ضمان التنسيق بين الجهات العامة والخاصة المرتبطة بتطوير عمل المشروعات وتمويلها لدعم نشاط تلك المشروعات في جميع مراحل عملها من التأسيس إلى الإنتاج والتسويق محلياً وعالمياً. وهنا تتلخص أهمية السياسة الصناعية التي تترابط مع ضرورة تدخل الدولة بسياسات داعمة لهذه المشروعات كون البلدان النامية تميل إلى سياسة التعامل مع الصناعات كبيرة الحجم.

وبسبب تعرض الاقتصاد السوري لتراجع كبير على صعيد جميع المؤشرات الاقتصادية، للتدمير الذي طال جميع مناحيه، حيث شهد تخريباً واسعاً للبنية الأساسية للكهرباء والمياه والصرف الصحي وشبكات النقل والاتصالات، كما سجل زيادة كبيرة في مستوى الأسعار وارتفاعاً كبيراً بمعدل التضخم مقابل تراجع في قيمة الليرة السورية وتراجع القدرة الشرائية للمواطن السوري. بالترافق مع خسائر كبيرة في الموادر البشرية وارتفاع معدل البطالة[189] الذي أدى إلى تراجع الإنتاج الصناعي والطاقة الإنتاجية وانخفاض الاستثمارت الصناعية.

ولا يمكن لتعزيز هذه المشروعات أن يأخذ دوره الفاعل دون إعادة توفير البنية التحتية والبنية التنظيمية الأساسية لعملها وتوفير الاستقرار بالمستوى العام للأسعار وتقديم الدعم المالي والتسويقي والمؤسسي والقانوني لتعزيز مساهمتها في التنمية وتمكينها في مرحلة إعادة البناء في سورية.

ووفق ما بُحث في الفصل الثاني حول أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية فإن تقديم المساعدة الكافية لهذه المشروعات، كونها تمثل دعماً للقطاع الصناعي وللاقتصاد الوطني، هو ضرورة حتمية لا يتم إلا عبر توفير البيئة الملائمة لعملها لتسهم في عملية إعادة البناء في سورية.

[189] سوريا: بعد ثماني سنوات من الحرب. (2020). ص: 47

الفصل الثالث: تمكين المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مرحلة إعادة البناء في سورية

3.1 المبحث الأول: مناخ الاستثمار ما بعد الحرب

3.1.1 أهمية مناخ الاستثمار في مرحلة ما بعد الحرب

3.1.2 تأثير الحروب والنزاعات على مناخ الاستثمار

3.1.3 تحليل بعض مؤشرات سورية الاستثمارية

3.2 المبحث الثاني: أهمية الصناعة كمحرك للنمو والتنمية في سورية في مرحلة إعادة البناء

3.2.1 أهمية قطاع الصناعة للنمو والتنمية

3.2.2 سمات قطاع الصناعة في سورية

3.2.3 مساهمة قطاع الصناعة في سورية في المؤشرات الاقتصادية

3.2.4 المشكلات والتحديات التي تواجه قطاع الصناعة في سورية

3.3 المبحث الثالث: سياسات مقترحة لتمكين دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية

3.3.1 أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في إعادة البناء

3.3.2 سياسات تمكين المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مرحلة إعادة البناء في سورية

3.3.3 متطلبات فعالية سياسات تمكين المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

3.1. المبحث الأول: مناخ الاستثمار ما بعد الحرب

تمهيد

تعرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار مناخ الاستثمار بأنه مجمل الأوضاع الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية التي تكوّن البيئة الاستثمارية التي يتم على أساسها اتخاذ القرار الاستثماري[190].

يشكل مناخ الاستثمار المنصة الأساسية لنشاط القطاع الخاص، بينما تفسد الأزمات هذه المنصة. فوفق الأدبيات الاقتصادية لمناخ الاستثمار تزعزع الحروب والأزمات استقرار الاقتصاد الكلي وتدمر البنية التحتية وتعيق الوصول إلى التمويل والخدمات المالية وتشوه سوق العمل وتفكك النظام الضريبي.[191]

يوفر مناخ الاستثمار القوي الظروف الملائمة لإعادة العمالة ورأس المال إلى النشاط الاقتصادي وخلق المزيد من فرص العمل. وتتلخص أهمية إصلاح مناخ الاستثمار بعد الأزمة بثلاثة أسباب هي، دور القطاع الخاص في توفير فرص العمل وخاصة للذين خرجوا من سوق العمل لمدة طويلة، وإمكانية مساهمة القطاع الخاص في تقديم الخدمات العامة في فترة ما بعد الأزمة مع انخفاض قدرة الحكومة على توفيرها، بالإضافة إلى إعادة بناء رأس المال الاجتماعي. من ثم يؤدي دوراً مهماً في السلام ويقلل احتمالية العودة إلى الأزمة[192].

يعدّ إشراك القطاع الخاص في برنامج إعادة البناء أمراً ضرورياً إذ لن يتوفر لدى الحكومة وحدها القدرات والموارد اللازمة لإعادة البناء. ويتطلب ذلك توفير مناخ استثمار ملائم والقيام بإصلاحات مؤسساتية تسهل عمل المشروعات في مرحلة ما بعد الحرب.

---

[190] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية .(2002). ص:2

[191] Mills. Fan. (2006). P:ix

[192] Hacioglu, Celik. Dincer. (2012).P: 81

3.1.1 أهمية مناخ الاستثمار في مرحلة ما بعد الحرب

تفرز الأزمات آثاراً مدمرة على البيئة الاستثمارية وعلى الفاعلين فيها، إذ تخرب الهياكل الأساسية التي تدعم نشاط المشروعات وخاصة مشروعات القطاع الخاص، وتدفع بها إلى القطاع غير الرسمي. وعلى المدى الطويل فإن تراجع القطاع الخاص يفرز انخفاضاً في فرص العمل وانخفاض مستوى الدخل وتراجعاً في سبل العيش.

وتنبثق أهمية الاستثمار من ارتباطه بمعدل النمو الاقتصادي كمؤشر للتنمية، وكذلك لدوره الكبير في توفير فرص العمل وزيادة النمو ونقل التكنولوجيا والأساليب الإنتاجية الجديدة.

يُعدّ بناء مناخ استثماري جيد أمراً جلياً للنمو والتنمية الاقتصادية، لكنه يكتسب أهمية خاصة في فترة ما بعد الأزمات وخاصة للقطاع الخاص الذي يشكل القسم الأكبر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة محور البحث والدراسة، لقدرته على خلق فرص العمل وبصورة خاصة للداخلين الجدد ممن خرجوا من سوق العمل لمدة طويلة كأفراد الجيش السابقين المسرحين، مما يمنحهم فرصة للعودة إلى سوق العمل.

كذلك يستطيع القطاع الخاص ترميم فجوة السلع والخدمات العامة في حال انخفاض قدرة الحكومة على تقديمها في فترة ما بعد الحرب، حيث يمكن لهذا القطاع تسريع عملية توفير بعض هذه الخدمات كالكهرباء والماء وخاصة الاتصالات. يمكن لاستعادة نشاط القطاع الخاص إعادة بناء رأس المال الاجتماعي ، لتشكل هذه الأسباب الثلاثة تقليص احتمالية عودة الحرب.

لذلك يشكل إعادة تهيئة المناخ الاستثماري في فترة ما بعد الأزمات تحدياً ملحاً، إذ يوفر مناخ الاستثمار القوي القاعدة الأساسية لاستعادة القوة العاملة ورأس المال إلى النشاط الاقتصادي وتوفير فرص العمل وبناء الثروة. ويعدّ تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص في فترة ما بعد الحرب عاملاً مهماً لإعادة بناء مناخ الاستثمار، كون المستثمرين على دراية أكبر من الحكومة بالتحديات والعقبات التي يواجهونها خلال عملهم[193].

[193] Mills. Fan. (2006). P:ix

3.1.2 تأثير الحروب والنزاعات على مناخ الاستثمار

كما ذُكر سابقاً، يوفر مناخ الاستثمار الجيد أساساً مهماً لاستثمارات القطاع الخاص لكن الأزمات والصراعات تخرّب هذا الأساس، إذ تقوض استقرار الاقتصاد الكلي وتدمر البنية التحتية وتضعف السلطة القانونية وكذلك النظام الضريبي، وتصعّب الحصول على التمويل والخدمات المالية والمصرفية، كما تشوه سوق العمل، وتعود على الاقتصاد بخسائر جسيمة. إلى جانب أنها تدمر البنى الأساسية التي يقوم عليها نشاط القطاع الخاص وتدفع المشروعات نحو القطاع غير الرسمي، أما التداعيات على المدى الطويل فتشمل تراجع حجم القطاع الخاص ومن ثم فرص عمل أقل ودخل أقل وتدهور في مستوى المعيشة[194].

وفق تقرير عن التنمية في العالم لعام 2005، "تحسين مناخ الاستثمار من أجل الجميع" الصادر عن البنك الدولي، تم تقسيم مناخ الاستثمار إلى أربعة محاور سياسية رئيسة ضرورية لمناخ الاستثمار تتقاطع مع البيئة التمكينية اللازمة لتفعيل عمل هذه السياسات التي تتضمن جوانب مهمة كقوة المؤسسات، وبيئة الحكم والاقتصاد السياسي وقدرة الحكومة على تفعيل السياسات ورأس المال الاجتماعي، ويوضح الشكل في الصفحة الآتية الركائز الأساسية لمناخ الاستثمار[195].

[194] Hacioglu. Dincer. Celik. (2012). P:5
[195] A Better Investment Climate for Everyone.(2005). P:79

الشكل (4): ركائز مناخ الاستثمار

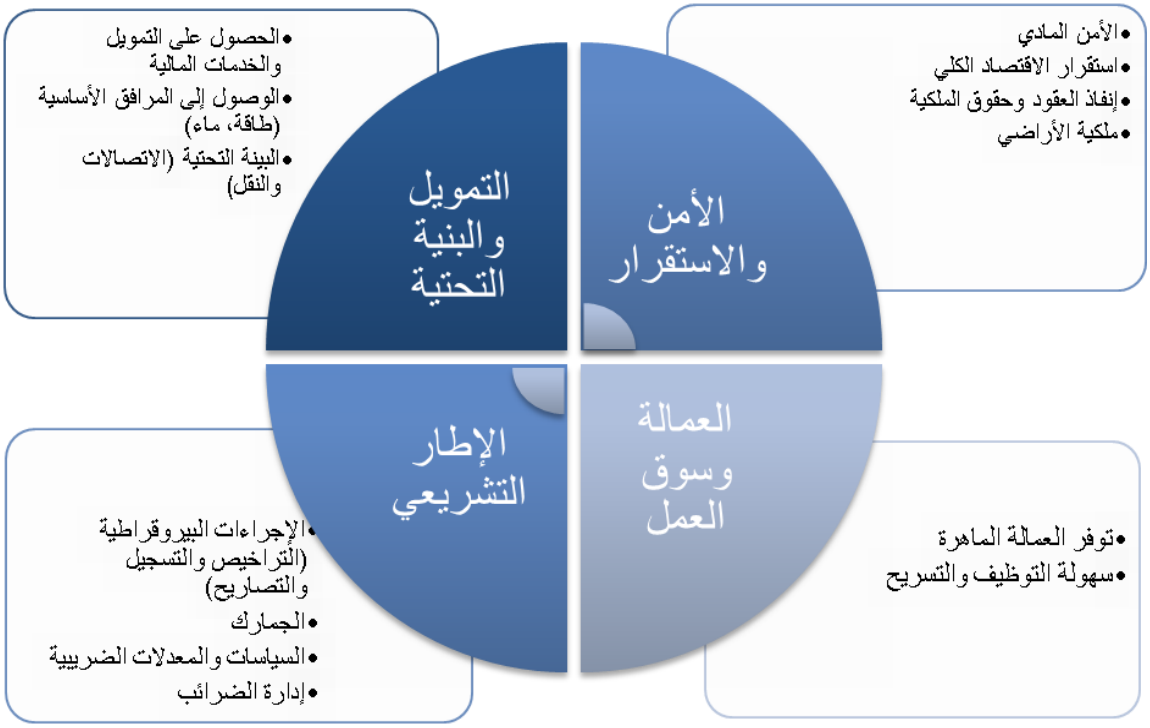

المصدر: من إعداد الباحثة، بناء على تقرير A Better Investment Climate for Everyone.[196]

سيُوضّح أثر الحرب على الركائز الرئيسة والركائز الفرعية للركائز الأربعة التي تم ذكرها أعلاه.

3.1.1.1 أثر الحروب على الأمن والاستقرار

ويتضمن أثر الأزمات على الأمن المادي للبلاد وعلى استقرار الاقتصاد الكلي وعلى إنفاذ العقود وحقوق الملكية.

- **أولاً. الأمن المادي**: يمثل الأمن المادي البيئة الآمنة الضرورية لإتمام الصفقات ومناقشة العقود وشحن السلع وتسديد ثمنها، ويعد شرطاً أساسياً للاستثمار. بالرغم من استمرار الصفقات والعقود وعمليات الشحن والتوريد حتى في أشد حالات الأزمات احتداماً، بوسيلة أو بأخرى، لقدرة أصحاب المشروعات على التكيف، إلا أن الافتقار للأمن المادي يغير من طبيعة بيئة العمل التجاري، لتصبح أقل شفافية وأقل تنافسية، وتتطلب الاعتماد على العلاقات الشخصية بصورة أكبر. وكذلك يقلص المعاملات التجارية في العدد والحجم، ويصبح النشاط

[196] المرجع السابق.

الاستثماري الخاص أقل كفاءة. كما تصبح الشركات هدفاً لعمليات الخطف والابتزاز، كما حدث في العراق، حيث يعد الوضع الأمني عاملاً مقيداً لأي نشاط للقطاع الخاص يتجاوز الأنشطة الصغيرة وغير الرسمية.[197]

- **ثانياً. استقرار الاقتصاد الكلي:** يصاحب الأزمات حالة من عدم الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي، وقد تتفاقم للانهيار الكامل في العمليات المالية والنقدية، والذي يؤثر بشكل مباشر على الشركات الخاصة إذ يعيق الوصول لرأس المال العامل ويعرقل المعاملات التجارية (غير النقدية)، كما يعمل بمثابة معرقل للنشاط الاقتصادي. على سبيل المثال: يعيق انخفاض احتياطيات العملة الأجنبية للمعاملات الدولية، كما يثبط ارتفاع نسبة الديون المتراكمة والتضخم الجامح الاستثمار الأجنبي.[198]

كذلك يخلف اختلال الصادرات، بسبب الحرب، آثاراً على الاقتصاد الكلي، حيث تميل الصادرات إلى التأخر في الانتعاش بعد انتهاء الحرب، في حين تنتعش المستوردات بسرعة نسبياً، لا سيما بالنسبة للسلع المرتبطة بإعادة الإعمار. ويعود ذلك إلى عوامل مرتبطة بجانبي العرض والطلب: فعلى جانب العرض ، تنخفض القدرة الإنتاجية وتتضرر البنية التحتية للتصدير (كالمطارات والموانئ). أما من جانب الطلب، يتم قطع الروابط التجارية الدولية خلال الأزمات مما يتسبب بخسارة الأسواق التصديرية والعملاء.

ونتيجة لذلك ، تتسع فجوة ميزان المدفوعات في معظم البلدان الخارجة من الصراع، ويتفاقم ذلك بسبب هروب رأس المال كاستجابة تجارية عقلانية لحماية الأصول المالية، مما يزيد من إضعاف العمق المالي للاقتصاد[199]. بالإضافة إلى هروب رؤوس الأموال وليس فقط الأصول المالية.

---

[197] Mills. Fan. (2006).P:7.

[198] المرجع السابق. ص:8

[199] وفق البنك الدولي يمثل العمق المالي القطاع المالي بالنسبة للاقتصاد. فهو حجم المصارف والمؤسسات المالية الأخرى والأسواق المالية في بلد ما ، مجتمعة ومقارنة بمقياس الناتج الاقتصادي. كما.يشير مفهوم العمق المالي إلى قدرة المؤسسات المالية بشكل عام على تعبئة فعالة للموارد المالية من أجل التنمية، كما يشير أيضاً إلى اعتماد سياسة مالية حقيقية مناسبة تعمل على توسيع الأسواق المالية وتزيد من تراكم الأصول المالية بوتيرة أسرع من تراكم الثروة غير المالية والإنتاج.

كما تؤدي صعوبات التصدير ومعوقاته إلى تأثيرات هيكلية على الاقتصاد في مرحلة ما بعد الحرب، بسبب توجه استثمارات القطاع الخاص نحو أنشطة أخرى كالتجارة والبناء، مما يؤدي إلى تشويه الاقتصاد على المدى المتوسط والطويل.[200]

- **ثالثاً. إنفاذ العقود وحقوق الملكية:** تخلف الأزمات انهياراً شبه كامل للنظم القانونية بما فيها القضايا التجارية، وعلى الرغم من أن الإطار القانوني من تشريعات وقوانين وإجراءات لا يتغير، لكن الإطار القانوني الفعلي للقطاع الخاص يتوقف في معظم الحالات عن التطبيق إذ تؤجل الجلسات القضائية وتتراكم القضايا ويوقف تنفيذ الأحكام، وهذا يؤثر على قدرة الشركات على إنفاذ العقود وحل النزاعات التجارية، ويثنيها عن الدخول في معاملات رسمية مع أطراف جديدة، حيث يمثل حل النزاعات مشكلة بالأساس في البلدان النامية وتتفاقم في حالات الأزمات لاسيما مع غياب القدرة على إنفاذ العقود.[201]

ويؤثر الافتقار إلى الإنصاف القضائي على الملكية، ويقصد بذلك مصادرة الممتلكات "بشكل غير رسمي" نتيجة الاضطرابات الحاصلة خلال الأزمات، حيث يؤدي التنازع في مرحلة ما بعد الحرب حول ملكية المشروعات للأصول المادية (الأراضي والعقارات) في ظل ضعف النظام القضائي والتي من المرجح ألا تحل بسهولة، إلى أعباء إضافية على المستثمر.

فهو يؤثر بشكل مباشر على إمكانية حصول المشروعات على التمويل لصعوبة تقديم الضمانات (العقارات). ففي فترة ما بعد الأزمة مباشرة من المحتمل وجود تراكم كبير للمنازعات التجارية وقضايا الملكية التي لم تُحلَّ، بالتوازي مع نظام قضائي هش.

ضمن هذا السياق تظهر وسائل أخرى بديلة لحل النزاعات كالتحكيم والوساطة، كآليات بديلة لتسوية النزاعات، لكنها لا يمكن أن تقوض أهمية إعادة بناء إطار قانوني موثوق بسرعة[202].

---

[200] Bruck. Fitzgerald and Grigsby (2000). P:5
[201] Mills. Fan. (2006). P:9
[202] المرجع السابق

3.1.1.2 التمويل والبنية التحتية

- **أولاً: التمويل:** تعطل الأزمات والنزاعات أنظمة الدفع والتسديد والوساطة المالية للقطاع المصرفي، وتوجه المعاملات التجارية للاعتماد على التسوية بالدفع نقداً، كما توجه الشركات نحو الخدمات المالية غير الرسمية للحصول على التمويل اللازم لشراء مدخلات الإنتاج ومستلزماته، والتي تكون محدودة الخيارات وأكثر تكلفة وأقل تنظيماً.

يؤدي الافتقار إلى أنظمة مدفوعات فعالة من خدمات مصرفية ولوجستية بالتزامن مع مستويات منخفضة من الأمن المادي اللازم لإتمام المعاملات النقدية الكبيرة إلى الحد من حجم الصفقات التجارية ويشكل عائقاً لعمل المشروعات الاستثمارية[203].

- **ثانياً: البنية التحتية:** يُعدّ تدهور البنية التحتية أكثر الآثار الملموسة للأزمات، والتي تشمل كلاً من الطرق والجسور ومحطات توليد الكهرباء والسدود ومحطات التحويل وخزانات الوقود وشبكات الاتصالات والموانئ والمطارات، حيث تعيق النمو الاقتصادي وتحد من إمكانية التنوع والتخصص في الإنتاج والتوسع في التجارة. رغم أن تدمير البنية التحتية يلقي بثقله على جميع الاستثمارات والمشروعات الكبيرة والصغيرة[204]، إلا أنه يؤثر بصورة أكبر على الشركات الكبيرة والشركات المصدرة، لصعوبة الوصول إلى الطاقة، وصعوبة نقل مدخلات الإنتاج ومخرجاته وتحديات الوصول إلى الأسواق الخارجية

3.1.1.3 العمالة وسوق العمل

تقوض الأزمات النشاط الاقتصادي في البلاد، حيث تتعطل أسواق السلع والمنتجات وأسواق المال وكذلك أسواق العمالة. وهي تؤثر على حجم القوة العاملة في البلاد ونوعيتها، حيث تؤدي إلى انخفاض حاد في حجمها وتراجع في نوعيتها لخروج قسم كبير من العمال خارج سوق العمل نتيجة تبعات الحرب.

---

[203] Lister. Pain. (2004). P:3
[204] DFID. (2005). P:6

فمع تضاؤل الفرص الاقتصادية ترتفع معدلات البطالة، ويضاف إلى ذلك تدفق العمالة غير الماهرة في فترة ما بعد الحرب ومحدودية فرص العمل في القطاع الرسمي، حيث يؤدي تسريح المقاتلين السابقين إلى تدفق عمالة جديدة وغير مدربة غالباً، وتزايد البطالة وانخفاض أجور القوة العاملة (تكلفة القوة العاملة)[205].

وهذا يتطلب العمل على إدماج القوة العاملة الجديدة ضمن سوق العمل من خلال برامج تأهيل وتدريب مهني مخصصة لإعادة بناء مهاراتهم وقدراتهم[206].

3.1.1.4 الإطار التنظيمي والضرائب

- **أولاً: الإطار التنظيمي والقطاع غير الرسمي:** تحافظ الأطر التنظيمية لبيئة الاستثمار والأعمال، كما التشريعية، على وجودها نظرياً في أثناء الأزمات وبعدها، أما على أرض الواقع فيتراجع تطبيقها بشكل كامل وعادل. بعبارة أخرى، تتسع الفجوة بين الإطار التنظيمي ضمن القوانين والتشريعات وبين الإطار التنظيمي الفعلي والمطبق، نتيجة لقدرة الإنفاذ المحدودة ضمن الجهات والهيئات والإدارات الحكومية عقب الأزمات.

فعندما لا تُطبّق القوانين الرسمية للقيام بالأعمال التجارية من تسجيل الشركات والحصول على التراخيص ومتابعة العقود، تعمل الشركات بطريقة مماثلة للقطاع غير الرسمي في حالة عدم وجود النزاع. وحتى مع احتفاظ الحكومة ببعض القدرات الإدارية والتنظيمية، تنقل العديد من الشركات عملياتها إلى القطاع غير الرسمي لتقليل حجم أعمالها ضمن البيئة الأمنية والتنظيمية غير المؤكدة[207].

ونتيجة لما سبق يتكون قطاع الأعمال في مرحلة ما بعد الحرب من الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تمارس عملها في القطاع غير الرسمي، مع استمرار عمل بعض الشركات ضمن القطاع الرسمي لكن بنسبة أقل.

ويزيد ذلك من المخاطر الاستثمارية نظراً لبيئة العمل غير المنظمة ولصعوبة إنفاذ العقود، مما يتطلب اعتماداً أكبر على العلاقات والشبكات الاجتماعية الشخصية[208].

---

[205] Mills. Fan. (2006). P:11
[206] International Alert (2006). P:8
[207] Krech. (2009). P:21
[208] Langford 2005

كما سيعمل القطاع غير الرسمي أيضاً بكفاءة أقل مع انخفاض نسبة الاستثمار وتراجع اقتصاديات الحجم واقتصار بيئة العمل بدرجة أكبر على المستثمرين المحليين.

باختصار تشكل الأزمات عائقاً ثقيلاً على النشاط الاقتصادي، حيث تدفع الشركات إلى الاقتصاد غير الرسمي. وهذا يعني أيضاً أن جيلاً جديداً من رواد الأعمال يبدأون نشاطهم خارج إطار عمل وثقافة الامتثال التنظيمي والضريبي، مما يؤدي إلى تفاقم صعوبة إعادة بدء نشاط القطاع الرسمي بمجرد انتهاء الحرب.

لكن تحول نشاط الشركات والمشروعات إلى القطاع غير الرسمي، وتوسعه ضمن بيئة الأعمال، لا يعني بالضرورة أن الشركات تعمل في إطار تنظيمي مجاني أو منخفض التكاليف، حيث تميل بيئة العمل الاستثماري إلى مزيج من نمطين[209]:

- تحافظ الأنظمة الحالية والقواعد والأطر التنظيمية على استمرارية عملها، ولكن تُنفّذ في بيئة تنخفض أو تنعدم فيها درجة المساءلة. فيؤدي هذا إلى تطبيق تعسفي أو جائر. على سبيل المثال، فرض "رسوم أو ضرائب" غير رسمية أو أتاوات على الشركات ونشاطاتها من قبل الأطراف المتنازعة ضمن الحرب دون تقديم تعويضات مقابل هذه الرسوم.
- الفراغ الذي خلفه الافتقار إلى البيروقراطية "الرسمية" لتنفيذ "الأنظمة الرسمية" مُلِئ من قبل جهات فاعلة جديدة "غير رسمية" أو غير مرتبطة بالجهات الحكومية الرسمية. لكن ذلك لا يعني إطاراً تنظيمياً أسهل أو أخف وطأة على عمل المشروعات، فقد تكون المؤسسات غير الرسمية الجديدة شديدة التقييد ومن ثم غير فعالة من منظور اقتصادي[210].

- **ثانياً: السياسة المالية:** تتراجع الإيرادات المالية للحكومات في الاقتصاديات الخارجة من الأزمات. فمع تراجع النشاط الاقتصادي وبقاء عدد أقل من الشركات ضمن القطاع الرسمي، تنخفض الإيرادات من الضرائب غير المباشرة وضريبة القيمة المضافة، وتصبح الحكومات أكثر اعتماداً على رسوم الاستيراد والضرائب التجارية

[209] Mills. Fan. (2006). P:14
[210] Lister. Pain. (2004). P:8.

الأخرى[211]. كذلك يشكل تراجع النمو الاقتصادي ضغطاً على الحكومة لفرض ضرائب إضافية من أجل الحصول على إيرادات.[212]

وفقاً لما سبق من الضروري تحقيق التوازن بين الحاجة إلى الموارد المالية لإعادة الإعمار والاستمرار بتقديم الخدمات العامة وبين وضع الهيكل الضريبي الملائم لتشجيع الاستثمار ورسم السياسة المالية المناسبة لتشجيع عودة الشركات للقطاع الرسمي.

3.1.3 تحليل بعض مؤشرات سورية الاستثمارية

سعت سورية كغيرها من الدول إلى جذب الاستثمار لما له من أهمية كبيرة مرتبطة بجميع المتغيرات الاقتصادية كالدخل، والاستهلاك، والبطالة، ومعدل النمو، وتوفير الفوائض المالية، وتوفير فرص العمل، ومن ثم وبالتالي تحسين مستوى المعيشة وزيادة الرفاهية[213]، وذلك من خلال تهيئة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحفزة للاستثمار الوطني والأجنبي. لكن الحرب التي مرت بها سورية أحدثت خللاً بالمناخ الاستثماري لذلك تتطلب سياسات استثمارية مناسبة لظروف ما بعد الحرب ومتوافقة مع رؤية إعادة البناء وخطته.

3.1.3.1 أثر الحرب على مناخ الاستثمار في سورية

أفرزت الحرب مزيداً من الصعوبات والتحديات على البيئة الاستثمارية في سورية بسبب الضرر الذي أصاب البنية التحتية إضافة إلى صعوبات النقل، لانخفاض اعتمادات الموازنة المخصصة لمشروعات البنية التحتية وخاصة مشروع الربط الشبكي.[214] إضافة إلى إغلاق عدد كبير من المشروعات الاستثمارية المحلية والخارجية بسبب تبعات الحرب وخروج نسبة كبيرة من القوة العاملة خارج البلاد.

---

[211]Addison, Chowdury and Murshed (2002). P:

[212] Hacioglu, Celik. Dincer. (2012).P: 76

[213]الكفري، مصطفى العبد الله. (2019). ص:2

[214]الخطة الاستراتيجية لهيئة الاستثمار السورية في مرحلة إعادة الإعمار. (2014). ص:8

كما أضعفت إمكانية المتابعة الميدانية للمشروعات الاستثمارية التي أصابها الضرر بما في ذلك المشروعات ضمن المدن الصناعية والتي لم تعد تلبي متطلبات الاستثمار لضعف البنية التحتية وصعوبة توفير المتطلبات الرئيسة لعمل المشروعات، بالإضافة إلى تحديات النقل والمواصلات[215].

يضاف إلى ذلك تأثير الحرب على العلاقات التجارية الخارجية وأسواق الاستيراد والتصدير، التي أعاقت أو أوقفت العمل بالعديد من مذكرات التفاهم والاتفاقيات مما أضاف معيقات جديدة على الاستثمار في سورية. وأضعفت الحرب المناخ التسويقي والترويجي وهذا انعكس سلبياً على مناخ الاستثمار وبالتالي على حجم الاستثمارات.

عدا عن أن البيئة التمويلية والخدمات المصرفية المقدمة من قبل المصارف الخاصة والعامة لا زالت غير مساعدة على تشجيع الاستثمار نظراً للإجراءات الطويلة التي تعيق العمليات المصرفية، إضافة إلى ارتفاع العمولات على الخدمات التي توفرها.[216]

3.1.3.2 مؤشر سهولة أداء الأعمال (Ease of Doing Business Index)

يقيس المؤشر مدى تأثير التشريعات والقوانين والإجراءات الحكومية على الأوضاع الاقتصادية، ويركز على قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة[217]، حيث تُعدّ بيئة الأعمال من العوامل الرئيسة الجاذبة للاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، وفق تقرير ممارسة أنشطة الأعمال الصادر سنوياً عن مجموعة البنك الدولي والذي يرصد الإجراءات التنظيمية في 190 بلداً من خلال 10 مؤشرات لتقدير مدى سهولة ممارسة أنشطة الأعمال. ويبحث التقرير في قواعد تؤثر على شركة ما من بدايتها حتى مرحلة التشغيل، ثم توقفها عن العمل وفق عشرة مؤشرات رئيسة يتضمن كل منها مؤشرات فرعية وهي[218]:

1) مؤشر بدء المشروع
2) مؤشر استخراج التراخيص
3) مؤشر الحصول على الكهرباء
4) مؤشر تسجيل الملكية

[215] رضوان. (2017). ص: 56
[216] المرجع السابق. ص:57
[217] التميمي. (2015). ص: 23
[218] Ease of Doing Business. (2020).

5) مؤشر الحصول على التمويل
6) مؤشر التجارة عبر الحدود
7) مؤشر دفع الضرائب
8) مؤشر التجارة عبر الحدود
9) مؤشر إنفاذ العقود
10)مؤشر تسوية حالات الإفلاس

واستناداً إلى بيانات تقرير 2020 يمكننا استخلاص التغيرات التي طرأت على ترتيب سورية في تلك المؤشرات، حيث انخفض المؤشر بمعدل قدره 42 متراجعاً بمقدار 4.51 نقطة عن العام 2015.

وبحسب التقرير احتلت سورية المرتبة 176 من أصل 190 دولة في 2020، مقارنة بترتيب 134 من أصل 183 دولة في تقرير البنك الدولي لعام 2010. لقد انخفضت جميع المؤشرات تقريباً، لكن أسوأها كانت "استخراج التراخيص" و "التجارة عبر الحدود" و "تسجيل الملكية" و "الحصول على الكهرباء". تقارن الرسوم البيانية أدناه أداء سورية ضمن كل من المؤشرات العشرة المدرجة في ترتيب سهولة ممارسة الأعمال التجارية في عامي 2010 و2020.

الشكل (5): مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال في سورية لعام 2020

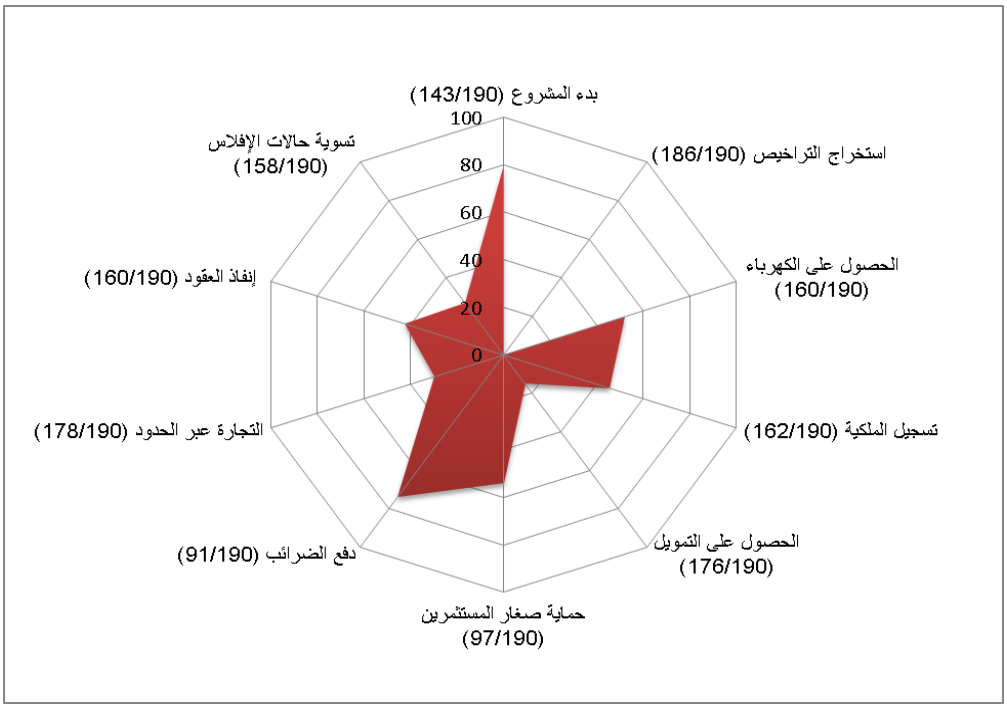

المصدر: الشكل من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقرير ممارسة الأعمال لعام 2020، البنك الدولي

يدل تصنيف الدولة في هذا المؤشر على مقدار تمتعها ببيئة عمل مناسبة وجاذبة للاستثمارات، حيث تدل المرتبة الأدنى على البيئة الأفضل والعكس بالعكس، وتُحتسب المراتب المذكورة في المؤشر التي تسجلها الدول في كل مؤشر فرعي[219].

يلاحظ في الشكل أدناه تراجع ترتيب سورية على صعيد أغلب المؤشرات عدا مؤشر دفع الضرائب وإنفاذ العقود، يمكن أن يعود ذلك إلى تحسين بعض النقاط في مجال مناخ الاستثمار وبيئة الأعمال كصدور عدة قوانين ومراسم مرتبطة بقوانين الضرائب والمحاكم التجارية المرسوم التشريعي رقم (23) في عام 2011 الخاص بتعديل بعض أحكام قانون الإنفاق الاستهلاكي وقانون ضريبة الدخل[220]، والمرسوم التشريعي رقم (24) في عام 2011 المتعلق بتعديل بعض أحكام قانون رسم الطابع وإعفاء بعض معاملات البنوك الإسلامية من الرسوم[221]. إضافة إلى القانون رقم (33) في عام 2012 الذي تضمن إحداث المحاكم التجارية البدائية والاستئنافية في مختلف المحافظات[222].

الشكل (6): مقارنة مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال في سورية بين عامي 2010 و2020

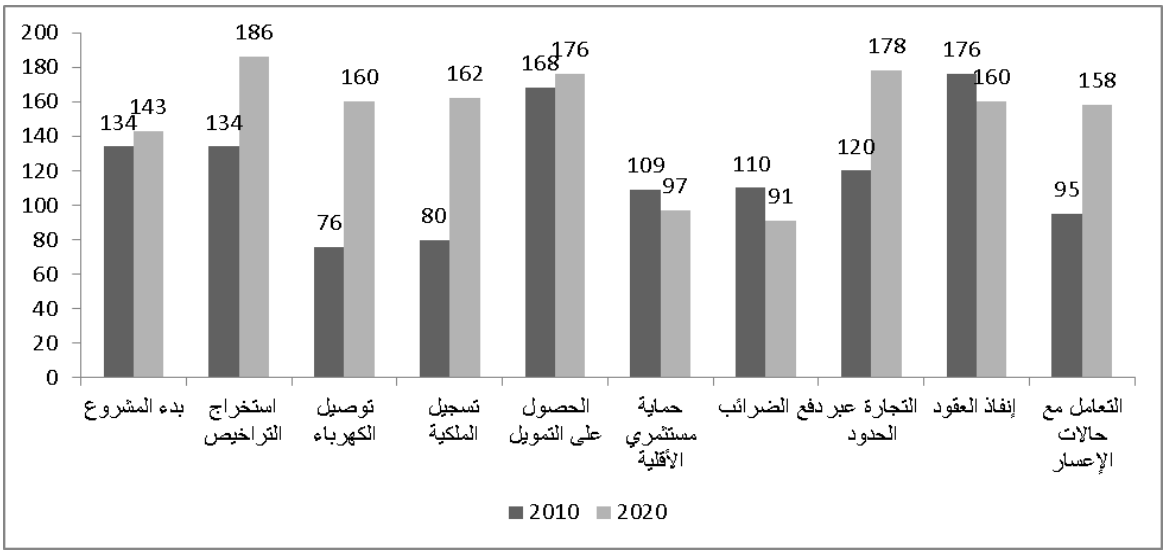

[219] التميمي. (2015). ص: 24

[220] المرسوم التشريعي 23 لعام 2011 تعديل جدول المبيعات 2 الملحق بالمرسوم التشريعي 61 لعام 2004 حول رسم الإنفاق الاستهلاكي. الرابط: https://bit.ly/3Jb2R3x

[221] المرسوم التشريعي 24 لعام 2011 تعديل الجدول الملحق بالقانون 429 لعام 1948 وتعديلاته الخاص برسم الرهن وتعديل المرسوم التشريعي 44 لعام 2005. الرابط: https://bit.ly/3MUFaPt

[222] القانون 33 لعام 2012 إحداث محاكم تجارية بدائية واستئنافية. الرابط: https://bit.ly/3i2ZIXM

3.1.3.3 مؤشر الحوكمة (Governance Index)

أو مؤشر البيئة المؤسساتية[223]: تؤثر البيئة المؤسساتية والتنظيمية على مناخ الاستثمار، والتي تشمل القوانين والتشريعات والسياسات الاقتصادية وتطبيقها وتوافقها مع القوانين والسياسات التجارية العالمية. إذ تنخفض المخاطرة وعنصر عدم التأكد وترفع ثقة المستثمر بوجود بيئة استثمارية تنظيمية ومؤسساتية واضحة ملائمة لبدء المشروع واستمراره.

يتضمن المؤشر عدة مؤشرات فرعية عدة وتتراوح قيمته بين (2.5+ و 2.5−) كلما كانت القيمة مرتعة يعكس ذلك حُسن الأداء والعكس صحيح، فكلما انخفضت قيمة المؤشر يدل ذلك على ضعف الأداء[224]، ويعكس الجدول أدناه مؤشرات الحوكمة في سورية في المدة 2010 – 2020 والذي يتضمن المؤشرات الستة الآتية:

1) مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف
2) مؤشر المشاركة والمسألة
3) مؤشر فعالية السياسات والإجراءات الحكومية
4) مؤشر جودة الأطر التنظيمية
5) مؤشر سيادة القانون
6) مؤشر مكافحة الفساد

الجدول (14): مؤشرات الحوكمة في سورية للأعوام 2010 و2015 و2020.

العام	2010	2015	2020
مكافحة الفساد	1.13−	1.54−	1.71−
الاستقرار السياسي وغياب العنف	0.80−	2.47−	2.37−
الأطر التنظيمية	0.90−	1.63−	1.86−
سيادة القانون	0.58−	1.42−	2.07−
فعالية السياسات والإجراءات الحكومية	0.60−	1.59−	1.72−
المشاركة والمسألة	1.69−	1.92−	1.93−

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة اعتماداً على بيانات البنك الدولي، مؤشر الحوكمة 2020[225]

[223] وفق تعريف البنك الدولي تعني التقاليد والأعراف والمؤسسات التي تطبقها السلطة في البلد، وتتضمن قدرة آلية اختيار الحكومات ومراقبتها وقدرة الحكومة عي رسم سياسات فاعلة وتنفيذها، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية.

[224] Kaufmann. Kraay. and Mastruzzi. (2010). P:8

[225] World Bank. Data Bank. Worldwide Governance Indicators. (2020). Link: https://bit.ly/3CAsJDk

قارن الجدول السابق مؤشرات الحوكمة في سورية في عام 2010 وعام 2015 وعام 2020، ويلاحظ من الجدول أن سورية تعاني ضعفاً وتراجعاً مستمراً في مؤشرات الحوكمة من قبل الحرب، والذي زاد مع وجود الحرب، حيث تشير القيم المنخفضة للمؤشرات إلى الضعف في أدائها.

وضح المبحث كيف تراجعت مؤشرات سورية الاستثمارية بسبب الحرب الحالية وتبعاتها على بيئة عمل المشروعات سواء الكبيرة أو الصغيرة والمتوسطة، لذلك تحتاج مرحلة إعادة البناء إلى تغيير الملامح التي فرضها الحرب على مناخ الاستثمار وإصلاح بيئة الأعمال، لاستعادة القوة العاملة ورأس المال إلى النشاط الاقتصادي وتوفير المزيد من فرص العمل. حيث تتوفر فرص استثمارية حقيقية في سورية وخاصة مع ازدياد حاجة السوق إلى السلع والخدمات وارتفاع الطلب، كما أن القطاع الخاص أبدى استعداده لتقديم الدعم التمويلي واللوجستي نظراً لدوره المهم في هذه العملية، كونه على بينة أكبر بالتحديات والعقبات وخاصة فيما يتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

3.2 المبحث الثاني: أهمية الصناعة كمحرك للنمو والتنمية في سورية في مرحلة إعادة البناء

3.2.1 أهمية قطاع الصناعة للنمو والتنمية

تحتل الصناعة في الدول المتقدمة والنامية موقعاً مهماً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كونها المساهم الحقيقي في النمو لتقاطعها مع جميع القطاعات في الاقتصاد، بالإضافة إلى دورها في خلق فرص العمل، وتوفير القطع الأجنبي من خلال مساهمتها في التصدير والتخفيف من الاستيراد.

كذلك تسهم الصناعة في زيادة الطلب الكلي الفعلي من خلال مساهمتها في زيادة الدخل القومي ورفع متوسط دخل الفرد، ومن ثم توسيع السوق المحلي مما ينعكس إيجابياً على قدرة الأفراد على الادخار وعلى زيادة التكوين الرأسمالي.

وتؤدي التنمية الصناعية وتنوع الإنتاج الصناعي إلى تغيير التركيب السلعي للدخل القومي، أو تنويع الاقتصاد القومي، مما يخفف من تبعات تقلبات أسعار المواد الأولية. كما يُحدث التصنيع نوعاً من الحركة والديناميكية في المجتمع بآثاره المباشرة وغير المباشرة، والتي تؤدي إلى انتزاع الإنسان من بيئته التقليدية وإيجاد قيم جديدة تساعد على تغيير البنية الاجتماعية وتطويرها.[226]

يسهم القطاع الصناعي بشكل كبير في عملية التنمية نظراً لارتباطاته التشابكية مع القطاعات الأخرى (الزراعة والنقل والتجارة والخدمات)، لأسباب عديدة تتلخص بالنقاط الآتية:

أولاً: تسهم تنمية قطاع الصناعة في تنويع مصادر الإنتاج والدخل والصادرات والذي يقلل من الاعتماد على تصدير المواد الأولية. إذ تزيد الصناعة من القيمة المضافة عبر تحويل المواد الخام أو نصف المصنعة إلى منتجات مصنعة مما يزيد القدرة التنافسية لهذه المنتجات ومن ثم فإن التصنيع ضرورة حتمية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

---

[226] سليمان. خوري. (1995). ص:276

ثانياً: يؤدي نمو قطاع الصناعة إلى رفع معدل النمو الاقتصادي كونه يساعد على دفع النمو في القطاعات الأخرى من خلال العلاقات الترابطية، إضافة إلى قدرة قطاع الصناعة على خلق وابتكار منتجات وسلع مما يسهم أيضاً في رفع معدل النمو.[227]

ثالثاً: يساعد نمو قطاع الصناعة في توفير النقد الأجنبي وتخفيف عجز ميزان المدفوعات، كما يسهم في التخفيف من البطالة، من خلال توفير فرص العمل.

رابعاً: تتيح الصناعة إمكانية خلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، بالتوازي مع زيادة الطلب على الخدمات بسبب زيادة الدخل وتحسن مستوى المعيشة نتيجة توسع القطاع في الاقتصاد. وهذا يخلق مجالات عمل جديدة، فمع كل فرصة عمل مباشرة في قطاع الصناعة تخلق من 2 إلى 3 فرص عمل غير مباشرة في قطاعات أخرى.[228]

خامساً: تسهم الصناعة بشكل كبير في عملية التنمية تبعاً للعلاقة بين تطور الصناعة وزيادة مستوى الدخل، ذلك كون إنتاجية العمل الصناعي في الغالب أعلى من إنتاجية العمل بالقطاعات والأنشطة الأخرى ومن ثم فإن النمو وزيادة حجم العمالة في قطاع الصناعة يؤدي تباعاً إلى زيادة الدخل القومي. ومن ناحية أخرى فإن زيادة الدخل تزيد كتلة الادخار ومن ثم الاستثمار وتحسن مستوى الدخل يفضي إلى تحسين جودة المنتجات الصناعية[229].

3.2.2 سمات قطاع الصناعة في سورية

تقسم الصناعة السورية وفق دليل التصنيف المعمول به إلى ثلاثة أقسام[230] وهي:

1) الصناعة الإستخراجية: وتضم استخراج النفط والغاز والفوسفات والرمل والبحص والملح والرخام والجص والجير الإسفلتي، وتقوم بهذه الأنشطة الجهات والمؤسسات الحكومية الآتية:

- الشركة السورية للنفط
- الشركة العامة للفوسفات والمناجم .

---

[227] ابراهيم. (2010). ص: 10
[228] سلمان. (2008). ص: 12
[229] ابراهيم. (2010). ص:11
[230] المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2019، الإحصاءات الصناعية.

- الشركة العامة للرخام والإسفلت
- دائرة المقالع والمحاجر في المؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية.
- الشركة السورية للغاز

2) الصناعة التحويلية: وتضم أبواباً عديدة من الصناعات المتخصصة بإنتاج عدد كبير من المنتجات، من قبل القطاع العام والخاص والمشترك، كصناعات المواد الغذائية، والمشروبات، والغزل، والنسيج، والملابس، والخشب، والورق، والفحم، والمنتجات الكيماوية، والمطاط، واللدائن، ومنتجات المعادن، والآلات والأجهزة الكهربائية وأجهزة الراديو والتلفزيون ومعداتها.. الخ.

3) صناعة الماء والكهرباء

تتمتع الصناعة السورية بمزايا عدة أونقاط قوة أهمها العراقة الصناعية والموقع الجغرافي لسورية، وتوفر كامل حلقات سلسلة الإنتاج للعديد من الصناعات، يضاف إلى ذلك وفرة العمالة وانخفاض تكاليفها، ويمكن إيجازها بالنقاط الآتية:

أولاً: تتميز سورية بموقعها الجغرافي كصلة وصل بين المشرق العربي وأوروبا، والذي يمكّنها من الوصول إلى كل من الأسواق الأوربية الكبيرة وإلى الأسواق العربية، كما يمكن الاستفادة من الموقع المميز كعامل جذب للشركات متعددة الجنسيات التي تعمل على تحويل عمليات الإنتاج كثيفة العمالة إلى الدول القريبة ذات الأجور المتدنية.

ثانياً: تمتلك سورية تقاليد صناعية تاريخية قوية، فهي غنية بالنفط ولديها بنية تحتية قوية نسبياً وقوى عاملة متعلمة ورخيصة وقطاع زراعي جيد، تشكل هذه العوامل قاعدة للتنمية الصناعية في النشاطات القائمة على تصنيع المواد الأولية والتكنولوجيا المنخفضة، كما تشكل أساساً لدخول سلاسل الإنتاج العالمية في حال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.[231]

[231] الاستراتيجية الصناعية للفترة 2008-2015. وزارة الصناعة السورية

ثالثاً: يتمتع القطاع الخاص الصناعي بالمرونة الكافية التي تمكنه من الانخراط في سلاسل الإنتاج العالمية، كما يمتلك قوة بشرية من الإداريين والعمال المهرة، التي يمكن استثمارها بشكل أفضل من خلال تقوية هذه المهارات والقاعدة التكنولوجية وتعزيز العلاقات مع المنشآت المحلية الكبرى أو مع الشركات متعددة الجنسيات[232].

رابعاً: تُعدّ العقلية الريادية للقطاع الخاص ميزة كبرى للصناعة في سورية، لكن لم يتم استغلالها بشكل كافٍ في أثناء المدة السابقة نظراً للقيود والضوابط. فقد حصر القطاع الخاص الصناعي نشاطه بشكل أكبر بالمشروعات صغيرة الحجم الموجهة إلى السوق المحلية، ولكن بوجود الدعم الملائم يمكن للقطاع تطوير نشاطه ليصبح أكثر حداثة وتنافسية.[233]

لكن وبالمقابل تعاني الصناعة في سورية من نقاط ضعف عدة ناجمة عن ظروف نشأتها وتطورها خلال المرحلة السابقة للأزمة والتي يمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:[234]

- تعتمد الصناعة السورية على صناعات تقليدية ذات قيمة مضافة منخفضة، تعتمد إما على الموارد الزراعية والتعدينية المحلية، أو هي صناعة تجميعية لإحلال الواردات. لذلك تتسم بضعف البنية الهيكلية مما يحول دون الاستفادة من الميزة التنافسية في مجالي النوعية والسعر.
- تعمل الصناعة السورية ضمن إطار الحماية المطلقة للإنتاج الوطني بالتوازي مع حصر إنتاج العديد من المنتجات الصناعية بالقطاع العام دون تحديد إطار زمني لهذه الحماية أو وضع شروط محفزة أمام الشركات لتحسين قدرتها التنافسية، وهذا انعكس سلباً على المستهلك وأدى إلى زيادة ظاهرة التهريب.
- يعاني قطاع الصناعة التحويلية من ضعف التكامل والتشابك ضمن القطاع بمختلف أنشطته، وبين قطاع الصناعة والقطاعات الاقتصادية والخدمية الأخرى وخاصة فيما يتعلق باستيعاب مخرجات هذه القطاعات ومنتجاتها وتوفير مستلزماتها وفق المواصفات والنوعية المطلوبة.

---

[232] حيدر. (2016). ص:88

[233] الخضيري. (2004). ص: 79

[234] تحليل الوضع (2010).

- تفتقر المشروعات الصناعية إلى الهيئات الداعمة الضرورية لرفع قدراتها التنافسية، كالشركات الاستشارية، والمراكز الفنية المتخصصة، والمؤسسات المختصة بالتسويق والترويج، والمخابر المعتمدة عالمياً. بالإضافة إلى تواضع إمكانات المؤسسات الداعمة العاملة حالياً والتي لا تلبي احتياجات القطاع الصناعي رغم الإجراءات والقوانين التي أُصدرت والمؤسسات التي أُحدثت كهيئة الاستثمار والمصارف وشركات التأمين الخاصة وسوق الأوراق المالية.
- ضعف التمويل الصناعي وصعوبة شروطه وارتفاع تكاليفه، مما يضطر الصناعي إلى الاعتماد على مصادر التمويل الذاتية لإقامة المنشآت الصناعية وتشغيلها، ما يضيف تكاليف وأعباء على العمل الصناعي.

ويبين الشكل الآتي حجم القروض الصناعية قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل التي منحها المصرف الصناعي السوري، حيث لم تتجاوز نسبة القروض الممنوحة 6% من إجمالي رأس المال الصناعي المستثمر في القطاعين العام والخاص حتى العام 2019. يوضح الشكل أيضاً انخفاض القروض الصناعية والاستثمار الصناعي في المدة بين 2012 – 2016 كأحد منعكسات الحرب.

الشكل (7): قروض المصرف الصناعي مقابل الاستثمار الصناعي خلال الفترة (2010–2019).

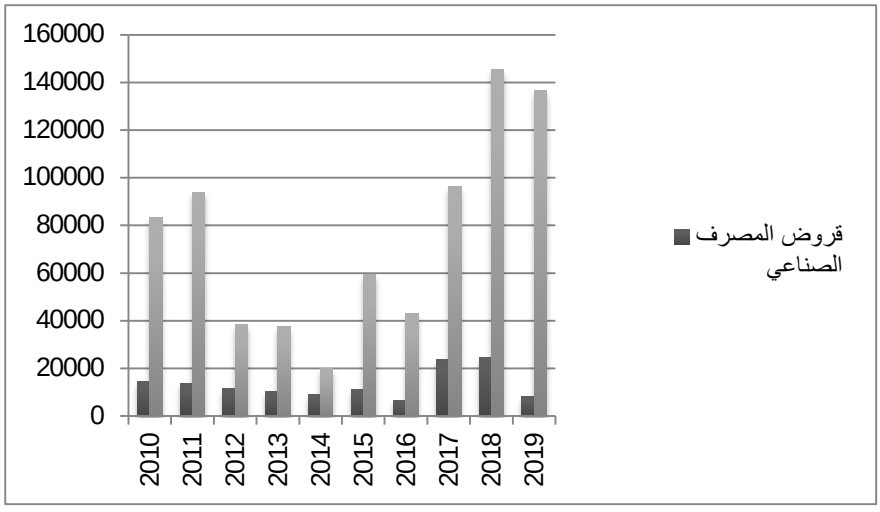

المصدر: من إعداد الباحثة وفق أرقام المجموعة الإحصائية ونتائج المسح الصناعي (الأرقام بملايين الليرات السورية)

- تعدد المؤسسات والوزارات المسؤولة عن القطاع الصناعي وتوزّع أمور الترخيص والتنفيذ والتشغيل، وكذلك رسم السياسات وتنفيذها التي تساعد على تحسين بيئة العمل الصناعي، بين جهات عامة عدة تفتقر إلى التنسيق، مما يزيد من صعوبة ممارسة العمل الصناعي ومن انتشار المشروعات الصناعية غير النظامية وتوسعها.
- لا زال القسم الأكبر من شركات القطاع الخاص الصناعي يعمل بالأسلوب التقليدي، وتشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة ذات الطبيعة العائلية في الغالب النسبة الأعظم منه، والتي تفتقر إلى الكفاءات الإدارية والمالية والإنتاجية والتسويقية، إلى جانب عملها بعيداً عن الالتزام بمعايير الإفصاح والقوانين وخاصة بما يتعلق بالضرائب والعمالة.
- التأخر في معالجة أوضاع القطاع الصناعي العام نظراً لعدم التوصل إلى آلية وبرنامج متكامل لمعالجة مشاكله، وخاصة تلك المتعلقة ببيئة العمل التنظيمية والإدارية والمالية.
- ضعف وتأخر الإجراءات والتدابير وتأخرها اللازمة لتعزيز قدرة المشروعات الصناعية التنافسية وتمكينها لمواجهة المتطلبات الإقليمية والدولية كظهور التكتلات الاقتصادية، وتحرير التبادل التجاري، وإطلاق منظمة التجارة العالمية[235].
- عدم وجود فهم ورؤية واضحة للتنمية الصناعية المطلوبة سواء وفق الحاجات المحلية أو وفق المفهوم الدولي، وعدم وجود إجماع على هيكلة التنمية الواجب اعتمادها، والذي يؤدي إلى تطور السياسات الصناعية جزئياً وبصورة عشوائية بعيداً عن التنسيق. إذ إن الإطار النظري لإعادة هيكلة صناعة أي قطاع آخر بمعزل عن إعادة هيكلة الاقتصاد السوري بشكل عملي يؤثر سلباً على عملية التنمية الصناعية[236].
- عدم وجود رؤية استراتيجية للقطاع الصناعي، أو جهة أو مؤسسة مكلفة بصياغة استراتيجية واضحة لتنمية القدرة التنافسية للقطاع وتعزيزها. وغياب الدراسات الواضحة والمفصلة للموضوعات المهمة التي تمس تنمية

[235] حيدر. (2016). ص: 89
[236] المرجع السابق. ص:88

الصناعة ومثال على ذلك عدم وجود دراسات تظهر انعكاسات الانضمام إلى منطقة التجارة العربية الحرة والشراكة الأوربية على الصناعة التحويلية في سورية.

تشكل متطلبات التكنولوجيا الحالية وقوى العولمة تحدياً حتى للاقتصاديات التي تتمتع ببنية متطورة ومؤسسات ذات كفاءة فهي تظل بحاجة مستمرة لتحليل متطلبات المنافسة، وفي سورية التي تعاني من العديد من نقاط ضعف في البنية الاقتصادية والمؤسساتية، تتطلب استراتيجية متماسكة على المدى المتوسط والطويل، ومن ثم فالحاجة ملحة لبناء القدرات في مجال وضع السياسات الاستراتيجية.[237]

3.2.3 مساهمة قطاع الصناعة في سورية في المؤشرات الاقتصادية

تُعدّ الصناعة والصناعة التحويلية خاصة قاطرة عملية التنمية الاقتصادية كونها محرضاً للقطاعات الأخرى على النمو والتطور، لما تحققه من ترابطات قطاعية وما تضيفه من معارف تكنولوجية وفنية. وتزداد أهميتها في سورية كونها السبيل الأفضل لبناء اقتصاد قوي قادر على الصمود في وجه التحديات والمساهمة بشكل فعال في عملية إعادة الإعمار والبناء[238]. لذلك سيُبحث في هذا القسم في مساهمة الصناعة السورية في ثلاثة مؤشرات اقتصادية هي الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والعمالة.

3.2.3.1 مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي

تتجلى أهمية أي قطاع اقتصادي بمساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، لذلك ستُدرس مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في سورية لمعرفة أهمية القطاع في الاقتصاد. ويبين الجدول أدناه مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق خلال المدة الزمنية من 2000 إلى 2019. ويلاحظ من الجدول المساهمة الكبيرة للصناعة في تكوين الناتج والتي وصلت إلى نسبة 30% في عام 2000، لكنها انخفضت في عام 2005 إلى 24%، ويعود ذلك إلى أن نمو الناتج الصناعي كان بمعدل أقل من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. بالمقابل تراجعت النسبة أيضاً في 2009 لتراجع تصدير النفط الخام بسبب تراجع الاحتياطي النفطي وانخفاض

[237] . حبيب. (2005). ص: 22
[238] قدار. (2015). ص:61

الإنتاج إلى النصف تقريباً. لكن عاودت هذه النسبة وتراجعت بشكل أكبر بسبب تبعات الحرب، حتى وصلت إلى 6% فقط في عام 2013، لتعود إلى الارتفاع تدريجياً إلى 14% في نهاية عامي 2018 و2019.

الجدول (15): مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي في المدة (2000–2019)
(الأرقام بملايين الليرات السورية)

العام	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة	نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي (%)
2000	904,623	272,514	%30
2005	1,156,713	280,581	%24
2008	1,341,516	303,572	%23
2009	1,420,827	313,132	%22
2010	1,494,595	355,042	%24
2011	1,537,191	307,508	%20
2012	1,132,310	162,290	%14
2013	834,511	50,273	%6
2014	748,471	61,753	%8
2015	724,615	73,045	%10
2016	683,816	61,754	%9
2017	678,840	76,512	%11
2018	1,832,349	94,428	%14
2019	1,514,422	98,868	%14

المصدر: إعداد الباحثة بناء على بيانات المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة

ويمكن ملاحظة أهمية قطاع الصناعة بمقارنة مساهمته في الناتج المحلي مع باقي القطاعات الاقتصادية. إذ يلاحظ من الشكل الآتي أن قطاع الصناعة هو القطاع ذو المساهمة الأكبر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي حيث أسهم بنسبة 24% من الناتج المحلي الإجمالي السوري لعام 2010 في عام، يليه قطاع التجارة الذي وصلت مساهمته إلى 20% من إجمالي الناتج المحلي، وبعده قطاع الزراعة بنسبة 16%، ومن ثم تأتي مساهمة قطاع النقل والاتصالات بنسبة 13%، بينما قطاع الخدمات الحكومية فقد وصلت مساهمته إلى 14% في عام 2010.

الشكل (8): تغير نسبة مساهمة قطاع الصناعة وباقي القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في سورية لعامي 2010 و2019

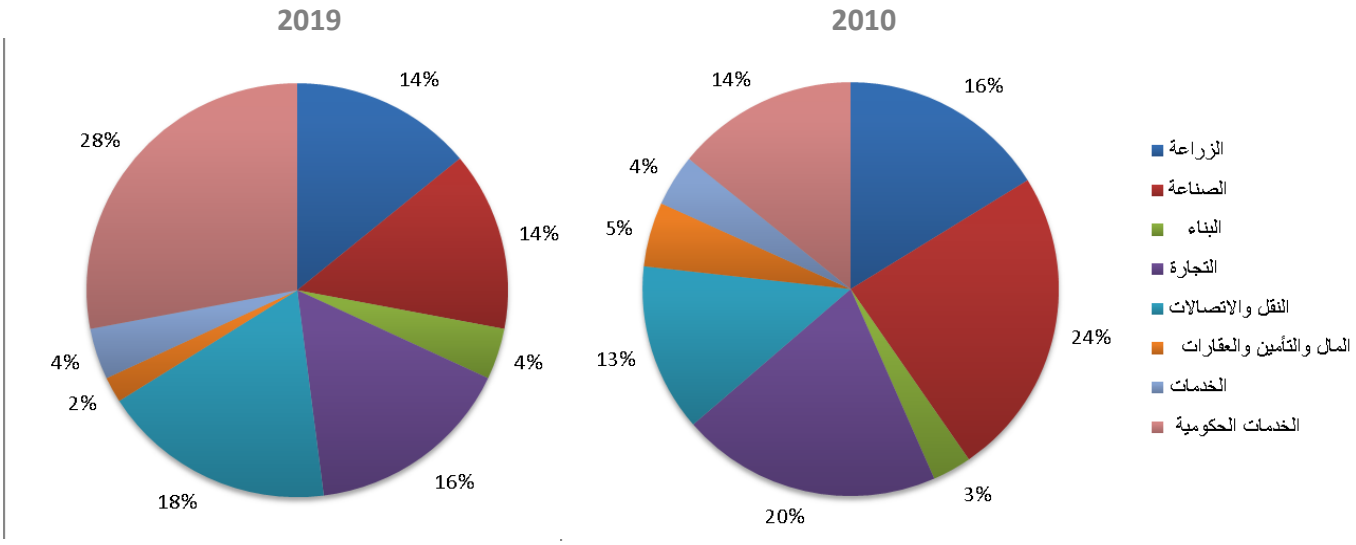

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة

ويمكن إرجاع النسبة المرتفعة لمساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي إلى ارتفاع نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في تكوين الناتج الصناعي، ومع انخفاض الإنتاج النفطي والدمار الذي لحق بالمنشآت الصناعية وخروج العديد منها من دائرة الإنتاج والعمل، يلاحظ انخفاض مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي مقابل ارتفاع نسبة مساهمة قطاع التجارة والخدمات في الشكل أعلاه الذي أظهر انخفاض نسبة مساهمة قطاع الصناعة إلى 14% في نهاية عام 2019.

3.2.3.2 مساهمة قطاع الصناعة في الصادرات

تُعدّ التجارة الخارجية وسيلة الدول للحصول على سلع لا تنتجها أو لا يمكن أن تنتجها بنفسها، ومن ثم تشكل حلقة أساسية في عملية التنمية الاقتصادية للدول من خلال تأمين احتياجات التنمية اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية من المواد والسلع وبخاصة الرأسمالية ومستلزمات الإنتاج. لكن إيجاد التوازن بين عملية البناء وعملية تأمين حاجات

الاستهلاك الوسيط والنهائي هو ضرورة ولكنه غير كاف بل لابد من تصدير سلع وخدمات تسمح بالحصول على القطع الأجنبي اللازم لدفع قيمة هذه المستوردات.[239]

وتُعدّ نظرية النمو الاقتصادي التقليدية التي قدمتها المدرسة الكلاسيكية ودعمتها النيوكلاسيكية أولى النظريات التي افترضت وجود علاقة قوية بين النمو الاقتصادي وحجم الصادرات، إذ أشارت إلى أن التوسع في الصادرات يعزز تأصيل مبدأ التخصص في إنتاج سلع التصدير، وهذا بدوره يؤدي إلى تحسين مستوى الإنتاجية ورفع المستوى العام للمهارات الإنتاجية، مما يؤدي إلى إعادة تخصيص الموارد من القطاعات غير التجارية ذات الكفاءة المتدنية إلى قطاعات التصدير بكفاءة إنتاجية عالية، وبناءً على ذلك يصبح دور الصادرات دفع عجلة النمو وتحريكها في القطاعات الاقتصادية كافة.[240]

يقوم القطاع الصناعي بدور رئيسي في زيادة الصادرات وتحسين وضع الميزان التجاري ودعم ميزان المدفوعات، ويسهم تالياً بتأمين القطع الأجنبي اللازم لتمويل المستوردات، وأي تحسن في التجارة الخارجية سيؤثر إيجابياً في النشاط الاقتصادي ورفع معدل النمو، ومن ثم زيادة التشغيل وتوفير فرص العمل.[241]

يتأثر هيكل الصادرات ببنية الإنتاج وتنوعه، فيما إذا كانت السلع المنتجة زراعية أو صناعية أو مواد خام، وتتعاظم منافع الصادرات مع تزايد القيمة المضافة في السلع المصدرة، ويتحقق ذلك بالسلع الصناعية التي تعتمد أساساً على المواد الأولية المنتجة محلياً، التي تتمتع بجودة وقدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية[242].

ويمكن تحليل تطور صادرات الصناعة التحويلية في سورية ونسبة مساهمتها في إجمالي الصادرات السورية في أثناء الأعوام 2000 – 2019، حيث أسهمت صادرات الصناعة التحويلية بين عامي 2000 و2005 بنسبة 21% من الصادرات، ثم أخذت بالارتفاع بعد عام 2006 إلى أن وصلت إلى أعلى نسبة لها في عام 2008 والتي بلغت 54% من إجمالي الصادرات في سورية، ويعود السبب إلى السياسات الصناعية الداعمة للقطاع والصادرات

---

[239] الحمش. (1997). ص: 45
[240] العبدلي. (2005). ص: 8
[241] ابراهيم. (2010). ص: 42
[242] اليوسف. (2014). ص:14

الصناعية، وخاصة للصناعات الغذائية والنسيجية، والداعمة أيضاً للانفتاح الاقتصادي. ثم يلاحظ تراجع الصادرات الإجمالية ونسبة مساهمة الصناعة التحويلية بعد عام 2009 حتى وصلت إلى 42% بنهاية عام 2010، ويرجع ذلك إلى حدوث الركود نتيجة الأزمة العالمية.

الجدول (16): مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الصادرات في سورية في أثناء المدة (2000–2019).

(الأرقام بملايين الليرات السورية)

العام	صادرات الصناعة التحويلية	إجمالي الصادرات السورية	نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الصادرات (%)
2000	48,421	216,190	22.4%
2005	89,846	424,300	21.2%
2006	235,369	505,012	46.6%
2007	281,393	579,034	48.6%
2008	384,820	707,798	54.4%
2009	235,665	488,330	48.3%
2010	240,003	569,064	42.2%
2011	221,697	505,107	43.9%
2012	111,538	196,452	56.8%
2013	92,023	174,933	52.6%
2014	97,163	175,795	55.3%
2015	81,894	210,065	39.0%
2016	184,713	328,519	56.2%
2017	167,300	351,018	47.7%
2018	566,473	1,047,662	54.1%
2019	596,635	1,138,890	52.4%

المصدر: إعداد الباحثة، بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة

واستمر تراجع الصادرات عامةً والصادرات الصناعية خاصةً بعد عام 2011 لتصل إلى أدنى مستوى في عام 2015، حيث بلغت صادرات الصناعة التحويلية ما قيمته 81 مليار ليرة سورية وساهمت بنسبة 39% من

الصادرات فقط، ويعود ذلك إلى تراجع الإنتاج الصناعي والآثار السلبية الأخرى للأزمة على مختلف القطاعات الاقتصادية وللقيود الخارجية التي فُرضت على التبادل التجاري مع سورية.

3.2.3.3 مساهمة قطاع الصناعة في العمالة

رغم أهمية القطاع الصناعي في توفير فرص العمل إلا أن مساهمة الصناعة في تشغيل اليد العاملة لا زالت ضعيفة في سورية، حيث لم تتجاوز نسبة العاملين في القطاع الصناعي 16.4% من إجمالي العمالة المشتغلة في فروع الاقتصاد الوطني طوال المدة الزمنية بين عامي 2005 و2019. يمكن تفسير ذلك بضعف معدل الاستثمار الصناعي[243] ومن ثم قلة فرص العمل المتاحة مقارنة بدول أخرى، والذي يلاحظ بشكل أكبر عند مقارنة هذه النسبة مع الدول الأخرى، حيث تبلغ نسبة العمالة الصناعية في ماليزيا 32%، وفي جنوب إفريقيا 24.5%، وفي تركيا 22.8%.[244]

أما في الدول العربية فتشكل نسبة العمالة في قطاع الصناعة التحويلية بالتحديد أقل من 10% في الدول المصدرة للنفط، بينما تستحوذ تونس على النسبة الأعلى والتي بلغت 18.5% كنسبة ثابتة تقريباً خلال المدة 2010–2018 من إجمالي عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية، بينما وصلت وسطياً إلى 10% في لبنان و11% في مصر[245].

ويوضح الجدول الآتي مساهمة قطاع الصناعة في سورية في تشغيل القوة العاملة خلال المدة 2005–2019، والتي تراوحت بين 13% و16% تقريباً خلال المدة 2005 و2012، ثم تراجعت بشكل كبير لتصل إلى 9.8% مع تراجع مساهمة قطاع الصناعة عامةً في الاقتصاد نتيجة الخسائر التي تكبدها خلال الحرب. ويلاحظ أن الانخفاض الكبير في عدد العاملين في قطاع الصناعة، وليس فقط في نسبة المساهمة، وقد بلغت ذروته في عام 2015 مع موجة الهجرة واللجوء إلى خارج سورية، بخروج ما يقارب نصف عدد المشتغلين مقارنة بعام 2010. وهذا

---

[243] الصايغ. (2013). ص: 55.
[244] صندوق النقد العربي (2007)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص: 72
[245] اسماعيل. محمود. (2021). ص:14

شكل خسارة كبيرة للقوة البشرية إجمالاً ولقطاع الصناعة خاصةً. واستمرت نسبة مساهمة قطاع الصناعة بتشغيل القوة العاملة بالتراجع لتسجل 7.3% فقط مع نهاية عام 2019.

الجدول (17): مساهمة قطاع الصناعة في سورية في تشغيل القوة العاملة للأعوام (2005–2019)

العام	إجمالي عدد المشتغلين	إجمالي المشتغلين في قطاع الصناعة	نسبة مساهمة الصناعة في العمالة (%)
2005	4,693,494	638,528	13.6%
2006	4,859,948	724,814	14.9%
2007	4,945,977	701,293	14.2%
2008	4,847,898	782,819	16.1%
2009	4,999,229	818,208	16.4%
2010	5,054,458	830,496	16.4%
2011	4,949,238	793,389	16.0%
2012	4,949,238	793,390	16.0%
2013	3,804,552	373,936	9.8%
2014	3,219,726	383,751	11.9%
2015	2,626,688	334,506	12.7%
2016	3,192,148	306,221	9.6%
2017	3,431,423	345,291	10.1%
2018	3,737,767	277,809	7.4%
2019	3,710,740	271,692	7.3%

المصدر: إعداد الباحثة، بالاعتماد على مسح قوة العمل للأعوام المذكورة

لكن ليس بالضرورة أن تعبر الإحصائيات السابقة عن الواقع الحقيقي بشكل دقيق. ويرجع السبب في ذلك إلى الظروف الراهنة التي مرت بها البلاد، وإلى عدم دقة المعلومات التي تم سُجّلت لدى الهيئات الصناعية خوفاً من الدوائر المالية وكشف الدخل الفعلي لأصحاب الشركات والمنشآت الصناعية، وينطبق ذلك على رأس مال المنشآت وعلى العاملين فيها، لارتباط عدد العاملين المسجلين في التأمينات الاجتماعية بالإنتاج وانعكاس ذلك على الدخل

المحقق. يضاف إلى ما سبق محاولة التهرب من سداد بدلات التأمينات الاجتماعية البالغة 17.1% و التي تؤدي إلى زيادة التكاليف.[246]

عند البحث في نسبة مساهمة الصناعة التحويلية يتبين أن الجزء الأكبر من العاملين في القطاع الصناعي يعملون في مجال الصناعة التحويلية وبنسبة لا تقل عن 83%[247] من إجمالي العاملين في الصناعة خلال المدة (2000 – 2010)، يليها قطاع صناعة الماء والكهرباء وأخيراً قطاع الصناعة الاستخراجية، ويعود ذلك إلى طبيعة هذه الصناعة كثيفة رأس المال لذلك فهي تشغل يداً عاملة أقل عكس الصناعة التحويلية في سورية التي تتميز بكثافة العمالة مقابل انخفاض المستوى التكنولوجي.[248]

3.2.4 المشكلات والتحديات التي تواجه قطاع الصناعة في سورية

عانت الصناعة السورية خلال الحرب كثيراً من المشاكل والتبعات التي أثرت سلباً عليها، لكنها تأثرت أيضاً بأحداث وصعوبات عدة في المدة التي سبقت الحرب وكان أهمها تحرير التبادل التجاري وفتح السوق السورية مع تركيا وبلدان عربية عدة دون اتخاذ إجراءات أو سياسات لرفع تنافسية قطاع الصناعة لتمكينه من الاستفادة من الفرص التي تولدها هذه الاتفاقيات، إضافة إلى منعكسات الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2008 على الإنتاج والصادرات من جهة وعلى القدرة الشرائية للمواطن السوري من جهة أخرى لتراجع تحويلات العاملين في الخارج بسبب هذه الأزمة.

وأيضاً ارتفاع تكاليف الإنتاج نتيجة أسباب عدة أهمها رفع أسعار المحروقات داخلياً مما انعكس على كثير من السلع والخدمات، وموجة الجفاف التي مرت على البلاد وارتفاع أسعار النفط عالمياً. كلُّ هذه العوامل وغيرها أدت إلى تراجع الاهتمام بالصناعة وتحول العديد من الصناعيين إلى التجارة واستيراد المنتجات الصينية.

ثم أضافت الحرب معوقات وتحديات جديدة أمام قطاع الصناعة إضافة إلى التحديات السابقة. وقد بدأت منعكساتها تظهر بصعوبة وصول العمال ونقل مستلزمات الإنتاج والإنتاج من وإلى المعامل والأسواق. تبع هذا بدء

---

[246] التقرير السنوي لنشاط القطاع الخاص لعام 2013.
[247] وفق أرقام المكتب المركزي للإحصاء، قطاع الصناعة، السلاسل الزمنية لقطاع الصناعة خلال الفترة (2000-2010)
[248] اليوسف. (2014). ص: 99

عمليات القتل والخطف والتهديد للعديد من الصناعيين، إلا أن تصاعد أعمال العنف وانتشارها في مناطق عديدة في حلب وريف دمشق والمنطقة الشرقية فاقم من أزمة الصناعة السورية مع سرقة مخازن المعامل من المواد الأولية والمنتجات الجاهزة وتفكيك الآلات ونقلها لبيعها خارج سورية، إضافة إلى احتراق وتدمير عدد كبير من المعامل[249]. ترافق ما سبق مع فرض العقوبات الدولية على سورية، وهذا أضاف صعوبات جديدة أمام الصناعيين لجهة الاستيراد والتصدير والنقل والتأمين وفتح الاعتمادات. ويمكن تلخيص أهم آثار الحرب على الصناعة السورية بالنقاط الآتية[250]:

1. الآثار المباشرة التي تضمنت خروج عدد كبير من المنشآت الصناعية عن الإنتاج لأسباب كثيرة أهمها: تدمير وحرق الأبنية والآلات والمواد الأولية وسرقتها، وصعوبة الوصول إلى المعامل ونقل الإنتاج ومستلزماته. إضافة إلى صعوبة توفير حوامل الطاقة (كهرباء، مازوت، فيول، غاز) بالكميات المطلوبة والأسعار المناسبة نتيجة تدمير البنية التحتية من الطرق وشبكات الكهرباء والمياه.
2. توقف العمل في المنشآت الصناعية التي كانت قيد الإنشاء والتجهيز، وتجزئة العديد من المنشآت الصناعية القائمة ونقلها إلى المناطق والأحياء الآمنة داخل سورية أو خارجها.
3. هجرة عدد كبير من الصناعيين والخبراء والعمال إلى مصر والأردن ولبنان وتركيا ودول أخرى.
4. خسارة الأسواق المحلية بسبب انخفاض القوة الشرائية وقيمة العملة الوطنية وارتفاع الأسعار، وخسارة الأسواق الخارجية لتوقف الإنتاج وارتفاع تكاليفه أو بسبب إلغاء عقود التصدير من قبل عدد من الشركات الأجنبية بسبب الخوف من العقوبات أو التخوف من عدم قدرة الشركات المحلية على تسديد التزامتها.
5. توقف العمل بمشاريع التعاون مع المنظمات الدولية والجهات المانحة بالإضافة إلى انسحاب الخبراء الأجانب المفترض منهم أن يتولوا تنفيذ خطوط الإنتاج وتركيبها في عدد من المنشآت الصناعية العامة والخاصة.

---

[249] حيدر. (2016). ص:92

[250] اللحام. (2017). ص: 8

6. انخفاض الإنتاج الزراعي التي يشكل مدخلات الإنتاج للصناعات النسيجية والغذائية، كالقطن والشوندر والقمح والخضروات والحليب وغيرها.
7. توقف العديد من المشروعات والمشاغل متناهية الصغر التي كانت تزود المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة ببعض الخدمات الإنتاجية، وتسريح أعداد كبيرة من العمال وخسارتهم لعملهم، حيث بلغ عدد العمال الذين خسروا عملهم بسبب توقف معامل القطاع الخاص الصناعي فقط 800 ألف عامل وفق بيانات وزارة الصناعة.
8. توقف الإنفاق الاستثماري في المنشآت الصناعية للقطاع العام وكذلك تمويل القطاع الخاص.

بالرغم من أن أعمال العنف والدمار كانت السبب الأكبر في ظهور المشاكل السابقة وتفاقمها، إلا أن ضعف التدابير والإجراءات المتخذة لحماية المدن والمناطق والمنشآت الصناعية العامة والخاصة، وكذلك بطء الإجراءات المتخذة لمعالجة آثار الحرب ونتائجها المتوقعة بشكل مبكر، والتأخر في معالجة أوضاع القطاع العام الصناعي الذي يستنزف الموارد المالية والبشرية الموجودة، وبخاصة بيئة العمل الإدارية والتنظيمية والمالية التي يعمل ضمنها، أسهمت في تردي الأوضاع التي وصلت إليها الصناعة السورية بشكل أكبر.[251]

[251] اللحام. (2014). ص: 9

3.3 المبحث الثالث: سياسات مقترحة لتمكين دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية

تمهيد

تُعدّ المشروعات الصناعية محركاً أساسياً للتنمية، وأداة فاعلة لتحقيق معدلات نمو سريعة تؤسس للتنمية المستدامة ومصدراً للميزات التنافسية الديناميكية، وامتلاك القدرات الإنتاجية والوصول بالمنتجات المحلية إلى المستوى العالمي. وتزداد أهميتها في سورية لدورها في بناء اقتصاد قوي قادر على الصمود في وجه التحديات والمساهمة بشكل فعال في عملية إعادة البناء. إن وجود مشروعات صغيرة ومتوسطة ضمن قطاع الصناعات التحويلية له أهمية خاصة سبق وبُحث فيها وفي دورها المهم في الاقتصاد السوري وكذلك بالمشكلات والتحديات التي واجهتها خلال الأزمة، وللاستفادة الأكبر من هذا الدور لابد من وضع سياسات وإجراءات لتمكين دورها بشكل أكبر من مرحلة إعادة البناء وتخفيف أعباء العقبات التي تواجهها.

3.3.1 أهمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في إعادة البناء

يُعدّ قطاع الصناعة وخاصة الصناعة التحويلية ذا مساهمة هي الأكبر في الناتج المحلي وتنويع الصادرات غير النفطية وخلق فرص العمل، كما تم ذكره في المبحث السابق، والذي تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءاً كبيراً من القطاع الخاص فيه. ويمكن تلخيص دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مرحلة إعادة البناء في أربعة نقاط أساسية وهي:

3.3.1.1 المساهمة في توفير المتطلبات المادية لعملية إعادة البناء

خلّفت الأزمة في سورية نتائج كارثية تمثلت في تدمير عدد كبير من المشروعات الصناعية العامة والخاصة، مما أدى إلى انخفاض الإنتاج الصناعي وارتفاع تكلفة المنتج، ومن ثم إلى تراجع كبير في الواردات الضرورية لنمو الاقتصاد وفي عرض السلع والخدمات، والذي أسهم بشكل كبير في تفاقم ارتفاع الأسعار.

وتتطلب عملية إعادة البناء احتياجات ضرورية وأساسية يجب تلبيتها من خلال الصناعات المرتبطة بالبناء، والصناعات التي تلبي الاحتياجات الأساسية للمواطنين، والصناعات التي تلبي احتياجات القطاع الزراعي، والصناعات التي تنتج بدائل المستوردات والصناعات التصديرية. وتُعدُّ أغلب متطلبات هذه الصناعات بسيطة وهي ملائمة للظروف الحالية في ظل قلة الموارد المالية وتوفر كبير للعمالة. [252]

لذلك تظهر الحاجة الكبيرة إلى المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لقدرتها على توفير تلك المواد والاحتياجات، ولمساهمتها في تكوين النسبة الأكبر من الإنتاج الصناعي، إلى جانب السلع الضرورية للاستهلاك ومدخلات الإنتاج صناعي المطلوب في عملية إعادة البناء.

ويزداد دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة أهمية في مرحلة عملية إعادة البناء لإمكانية مساهمتها في إحلال المستوردات، وتوفير طلب فعلي محلي على السلع الاستهلاكية التي كان يجري استيرادها أو يمكن أن تستورد، ومن ثم تخفيف الطلب على القطع الأجنبي وتحسين ميزان المدفوعات.

يمكن الاستفادة من القدرة التنافسية للصناعة السورية وتحقيق القيمة المضافة بالاستفادة من استخدام المواد الأولية المحلية ومن عاملي المناخ والجغرافيا، وهو ما توفره المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة[253].

3.3.1.2 توفير فرص العمل وتخفيض معدل البطالة في مرحلة إعادة البناء

فاقمت الأزمة من مشكلة البطالة إذ أدت إلى إغلاق العديد من المشروعات وخسارة العاملين فيها لوظائفهم. وأسهمت المشروعات الصغيرة والمتوسطة بتخفيف هذه المشكلة، وامتصاص جزء من العمالة النازحة والمهجّرة وغيرها، بل ووفرت فرص عمل للعمالة الجديدة الداخلة إلى سوق العمل بسبب خصائصها المتعلقة بسهولة التأسيس من حيث متطلبات رأس المال المحدودة والبنية التحتية البسيطة وخاصة في الريف الأكثر تضرراً من الأزمة.

---

[252] قدار. (2015). ص: 63

[253] قنبرية. (د.ت). ص:47

حيث ارتفع وسطي معدل البطالة إلى ما يقدر بـ50% في عام 2014 مقارنة بنسبة 9.8%[254] خلال المدة 2001–2010 نتيجة تضرر المشروعات والمنشآت وإغلاق الكثير منها، وتشتت العمال والهجرة الداخلية والخارجية لأعداد كبيرة منهم.

بينما ارتفع عدد العاملين في القطاع غير الرسمي بشكل كبير إلى ما يقدر بنسبة 65%[255] من العاملين في أثناء الأزمة مقارنة بعام 2010 حيث بلغ هذا المعدل 29,7% فقط.

ويضم القطاع غير المنظم عدداً كبيراً من المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي زاد عددها في ظل الأزمة، وأُنشئ قسم منها في أماكن النزوح وفي المناطق الآمنة مما أسهم في خلق فرص عمل للهاربين من العنف والإرهاب وتخفيف البطالة.

في مرحلة عملية إعادة البناء ستسهم المشروعات الصغيرة والمتوسطة في امتصاص البطالة لقدرتها على التجاوب مع احتياجات السوق وتشغيل العمالة والذي يعزز من قدرتها هو ملاءمتها لظروف البلاد كونها لا تتطلب استثمارات رأسمالية كبيرة.

في هذا الإطار يرى العديد من الباحثين السوريين أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما توفره من فرص عمل تستحق إلغاء القيود المالية والإدارية المفروضة عليها كافة، ويبرر منحها إعفاءات ضريبية تشجعها على الإنشاء والتوسع، لأن حل مشكلة البطالة يرتبط بحل الكثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية[256].

3.3.1.3 المساهمة في الصادرات وتوفير القطع الأجنبي

يعد التصدير من القطاعات المهمة لمساهمته في توفير القطع الأجنبي اللازم لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أولاً ولعملية إعادة الإعمار ثانياً. فالزيادة في الصادرات تقلل عجز الميزان التجاري وميزان المدفوعات

[254] هدر الإنسانية. (2014). ص: 6
[255] قدار: (2015). ص: 61
[256] قنبرية. (د.ت). ص: 47

مما يشجع على المزيد من المشروعات التنموية ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. فكل زيادة في الصادرات بنسبة 2.5% يترتب عليها زيادة 1% لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي[257].

وإن تمكين المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة يؤثر مباشرة في بنية وهيكلها الصادرات كون صادرات الصناعة التحويلية تشكل نسبة كبيرة من الصادرات السورية، كما دُرس ذلك في المبحث السابق، من خلال توفير نظام حوافز فعّال من الحماية للصناعات التصديرية إلى تقديم المعونات المالية المباشرة، مما سيسهم في توجيه الموارد المتاحة نحو تلك الصناعات.

وتتمتع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في تلبية احتياجات أسواق التصدير، لذلك تستطيع هذه المشروعات الإنتاج وفق احتياجات تلك الأسواق، خاصة في حال اعتمادها على مقاييس لرفع جودة منتجاتها، وأن تعتمد على تصدير السلع المصنعة ذات القيمة المضافة العالية والإنتاجية المرتفعة، فتلبي الاحتياجات المحلية وتستطيع المنافسة في الأسواق الخارجية.

سيساعد ذلك في عملية التعافي المبكر وتحقيق التنمية المستدامة وتحويل الميزات النسبية التي تتمتع بها منتجات هذا القطاع إلى ميزات تنافسية قادرة على دخول الأسواق الخارجية.

3.3.1.4 المساهمة في تحقيق التوازن الإقليمي بين المناطق والمحافظات

يمكن للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة أن تسهم في التنمية الاقليمية، كون إحدى أهم خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة ونقاط قوتها هي إمكانية إنشائها في مناطق ذات البنية التحتية المتواضعة، لذلك يمكن الاستفادة من هذه الميزة في تشجيع إقامة المشروعات في المناطق الأقل تطوراً بما يسهم في تقليل التفاوت بين المناطق من حيث درجة التطور وتوفر الخدمات، والتخفيف من الهجرة إلى المدن الكبرى، ويوفر فرص عمل للإناث[258]، ويرفع من سوية الخدمات في هذه المناطق، ويحقق التوازن الإقليمي بين المحافظات.

---

[257] قدار. (2015). ص: 71 اعتماداً على دراسة الحموري. عبد الحفيظ. (2001). ص:25

[258] أعداد المتعطلين من النساء في الريف أكبر منه في المدن وفق أرقام مسح قوة العمل لعام 2019 حيث بلغت عدد المتعطلين من الذكور 88,763 مقابل 483,252 من الإناث

ويسهم أيضاً في زيادة دخل القطاعات الأخرى، وخاصة القطاع الزراعي والسياحي بإيجاد مصدر دخل إضافي في هذه المناطق عن طريق تنشيط الحركة الاقتصادية في الأرياف مما يشجع تحسين الخدمات فيها.

3.3.2 سياسات تمكين المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مرحلة إعادة البناء في سورية

وتؤدي المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً وفاعلاً في عملية إعادة البناء، كما أُشير سابقاً. ولتعزيز دورها في هذه المرحلة يتطلب وضع استراتيجية ملائمة تتضمن سياسات شاملة وتتسم بالمرونة والتناسق لمختلف مراحل دورة حياة تلك المشروعات، بدءاً بالتأسيس وحتى النمو والنضج، والسعي إلى تحسين البيئة الاستثمارية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وتجاوز الصعوبات والمخاطر التي تعترض عمل تلك المشروعات في سورية. وفيما يأتي مجموعة من السياسات التي يمكن اقتراحها لتمكين دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مرحلة إعادة البناء في سورية:

3.3.2.1 توفير الإحصائيات والدراسات وتهيئة البنية المعلوماتية

- إيلاء الاهتمام من قبل المكتب المركزي للإحصاء وهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأجهزة الأخرى المعنية والمختصة لإعداد الإحصاءات اللازمة حول المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة دورياً، تشمل عدد هذه المشروعات، ومجال عملها، ورأس مالها، وعدد عمالها، وأرقام الإنتاج والمبيعات، إضافة إلى التحديات والصعوبات التي تواجهها.
- نشر الإحصائيات والمعلومات على الموقع الإلكتروني لهذه الجهة لتسهيل الوصول إليها عند الحاجة.
- إحداث مركز خاص لدراسات المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وبحوثها يهتم بدراسة المشكلات والمعوقات التي تواجه هذه المشروعات على المستوى الكلي والجزئي، إضافة إلى تجميع الأبحاث والدراسات التي تجريها الهيئات والمؤسسات والمراكز البحثية المرتبطة بعمل المشروعات الصناعية الصغيرة.

3.3.2.2 توحيد المرجعية المؤسسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

- توحيد الجهة الوصائية على المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة أسوة بالدول ذات التجارب الناجحة في هذا المجال. وذلك بإنشاء جهة حكومية تختص بشؤون المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لتتابع أوضاعها وتهتم بتطويرها. ويراعى في هذه الجهة أو الهيئة أن تكون المرجع الأساسي لهذه المشروعات من حيث وضع الخطط ورسم السياسات والبرامج مع التنسيق بينها وبين المؤسسات المرتبطة بعمل المشروعات الصناعية كغرف الصناعة والمصارف ومؤسسات التمويل، وأن تعمل على استقطاب المساعدات الداخلية والخارجية، بالترافق مع إحداث فروع لها في المحافظات السورية لتسهيل عملها. ويقترح أن تتولى هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة هذه المهمة بإحداث مديرية للمشروعات الصناعية تركز على هذه المشروعات تركيزاً خاصاً.

3.3.2.4 توفير الإطار التشريعي الملائم والداعم لهذه المشروعات

- تشميل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بالمزايا والتسهيلات التي تمنحها القوانين الاستثمارية، إما بوضع قوانين استثمارية خاصة لهذه المشروعات أو أن تشمل القوانين على بند خاص بها.
- إعفاء المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من الضرائب وخاصة المقامة ضمن المناطق الصناعية الجديدة والمناطق الريفية.
- إعفاء أو تخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ومنحها مزايا خاصة وتفضيلية.
- السعي لتنظيم عمل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من خلال إقرار قوانين وتشريعات تنظم عملها وآلية التعامل معها تمويلاً وفنياً وتدريباً وتسويقاً وضريبياً والجوانب الأخرى الضرورية لتمكينها في مرحلة إعادة البناء.

- منح مزايا وتسهيلات أكبر للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة حسب خصوصية المشروع. كالمشروعات التي تسهم في التصدير وزيادة القطع الأجنبي، أو المشروعات التي تقام في الريف والمناطق النائية، أو المرتبطة بالصناعات الضرورية في مرحلة إعادة البناء.
- دراسة إمكانية تخصيص عدد من المنتجات ليكون حكراً على المشروعات الصغيرة مما سيسمح لها بالتعاون مع المشروعات الكبيرة بشكل أكبر. بالاستفادة من تجارب الدول كالهند بحجز عدة منتجات لصالح قطاع الصناعات الصغيرة لتُصنّع فقط من قبل هذا القطاع أو تُشترى حصراً منه.

3.3.2.5 تخفيف أعباء الإجراءات الإدارية

- تبسيط الإجراءات الخاصة بعمل المشروعات وتخفيض تكاليف المعاملات والتي تشمل إجراءات الترخيص والتأسيس وكذلك تجديد التراخيص.
- إحداث النافذة الواحدة في الإدرات المحلية، وجميع المؤسسات المعنية بالمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في جميع المحافظات، بالتنسيق مع هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ووزارة الإدارة المحلية لتسهيل إصدار التراخيص وعدم إدخال صاحب المشروع في دوامة تصنيف المشروعات والجهات التابع لها والتي يجب مراجعتها.
- أتمتة موضوع الإجراءات والتراخيص لتقليل وقت إصدارها وتكاليفها.

3.3.2.6 إحداث مؤسسات وهيئات مساعدة وداعمة للمشروعات

- إنشاء شبكة من المؤسسات الداعمة للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دور المؤسسات القائمة لتوفير الخدمات المساعدة لهذه المشروعات وتقديم المعلومات والبيانات اللازمة لعملها، كالمعلومات الفنية والتقنية والمعلومات الاستثمارية والتمويلية والمعلومات حول الأسواق المحلية والخارجية وحول الموارد البشرية والعمالة. مثل المراكز الإنتاجية للمساعدة في إنشاء المشروعات

الجديدة وإقلاعها،[259] ورفع إنتاجية المشروعات القائمة، وتوفير الدعم الفني والاستشارات في مجالات الإدارة والتسويق والمحاسبة والتصدير.

- تشجيع إقامة حاضنات الأعمال[260] التي تقدم مجموعة من الاستشارات والخدمات والتجهيزات والمعدات، وكذلك العلاقات والمعلومات للراغبين بإنشاء مشروعات صغيرة بمساعدة الجهات الرسمية، لدورها المهم في تطوير قطاعات إنتاجية غير متوفرة في المناطق الريفية. تقوم حاضنات الأعمال بدور الوسيط قبل بدء المشروع وتسهم في مرحلة نمو المشروع بتقديم المساعدات والدعم المالي والبشري للتخفيف من صعوبات تأسيس المشروع وتسهيل الإجراءات الإدارية ومتابعة المشروعات لمساعدتها في تخطي التحديات التي تتعرض لها، حيث توفر المناخ الملائم لتأسيس المشروعات وتطورها في مراحلها الأولى، كما تشجع على ربط المشروعات بالسوق وتوفير الدعم والتسهيلات والاستشارات[261].
- تشجيع إقامة الحاضنات التكنولوجية للمشروعات الصناعية الريادية التي تتضمن منتجاً معرفياً مبتكراً لكنها تمتلك موارد مالية وإمكانات محدودة. لتسهم في دعم المشروعات وتحقيق الترابط بين مراكز الأبحاث الأكاديمية والمشروعات الصناعية الصغيرة وتدعم الترابط بينها وبين الشركات الكبيرة.
- ربط هذه المشروعات باتحادات أو نقابات خاصة بها ترعى مصالحها.
- تفعيل دور غرف الصناعة والتجارة والمراكز الحكومية كمركز البحوث والاختبارات الصناعية، وهيئة المواصفات والمقاييس، ومراكز التدريب المهنية في تمكين المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.
- تشكيل اتحادات للصناعات الصغيرة في سورية، بالاستفادة من تجربة الهند في هذه الهيئات، لتحقيق التعاون بين المؤسسات التجارية والصناعية والتعليمية في جمع الأبحاث والبيانات والمعلومات التي تهم القطاع وتبادلها بهدف تطويره.

---

[259] عبد النور. (2004). ص: 38

[260] تعرف حاضنات الأعمال بأنها حزمة متكاملة من الخدمات والتسهيلات وآليات المساندة والاستشارة توفرها لمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبرتها في دعم الذين يرغبون البدء في إقامة مؤسسة صغيرة بهدف تخفيف أعباء مرحلة الانطلاق

[261] حيدر. (2014). ص: 267

3.3.2.7 تقديم التسهيلات والحوافز التمويلية للمشروعات

- إقامة مؤسسات مالية سواء خاصة أو حكومية متخصصة بتقديم التسهيلات الائتمانية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، بشروط ميسرة، على غرار التجارب الدولية الناجحة التي بُحث فيها في الفصل الأول، كالتجربة اليابانية التي تمتلك ثلاث مؤسسات مالية حكومية[262] تقوم بتقديم القروض لهذه المشروعات.
- تفعيل دور مؤسسة ضمان مخاطر القروض لمساعدة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على الحصول على القروض من المؤسسات التمويلية والمصارف بتوفير الضمانات اللازمة لذلك، وإحداث نظام تأمين ضد الديون المتعثرة على قروض المشروعات بشروط وأسس معينة بالاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال.
- مراعاة خصوصية الاحتياجات المالية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة عند وضع الخطط والسياسات المالية والنقدية، ورفع حجم القروض المدعومة من قبل الحكومة الموجهة لهذه المشروعات.[263]
- وضع معايير منح التسهيلات الائتمانية والقروض بمزايا وتسهيلات أكبر وشروط أبسط بما يراعي أولويات المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وفق: 1) أولويات الصناعات المرتبطة بإعادة الإعمار، 2) المشروعات المقامة في الريف والمناطق الأقل نمواً، 3) المشروعات التي تسهم بتوفير فرص عمل أكبر، للتخفيف من البطالة وتحقيق توزيع أفضل للدخل الوطني.
- إنشاء مصرف متخصص بتمويل المشروعات الصغيرة وإحداث دائرة خاصة ضمن المصارف القائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

---

[262] هذه المؤسسات هي: شركة التمويل الشعبية، والبنك المركزي للتعاونيات التجارية والصناعية، وشركة تمويل هيئات الأعمال الصغيرة.

[263] زيدان. (2010). ص: 286

- حماية المشروعات من الإفلاس من خلال مجموعة من المؤسسات المالية والتأمينية عبر قيام المشروعات الصغيرة بدفع قسط تأميني بشكل دوري مقابل سداد ديون المشروعات تجاه المشروعات الأخرى التي تتعامل معها في حال تعثرها حتى لا يؤدي إفلاس أي مشروع إلى التسبب في إفلاس مشروعات أخرى، أسوة بالتجربة اليابانية في هذا المجال.
- زيادة وعي المشروعات حول مؤسسات ونوافذ التمويل والمنتجات المالية المتاحة من قبل المصارف ومؤسسات التمويل الأخرى. إضافة إلى توفير المعلومات حول برامج دعم المشروعات بالتزامن مع تعزيز قنوات الاتصال بينها وبين المؤسسات المالية.

3.3.2.8 تسهيل وصول منتجات المشروعات إلى الأسواق المحلية والخارجيةتمثل المشكلة التسويقية نقطة ضعف للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية، كما أشار الفصل السابق، وإن أي سياسات لتمكين المشروعات لن تكون ذات جدوى دون الاهتمام بالأمور التسويقية. وبناء على ذلك فيما يأتي جملة من التوصيات لدعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتمكينها تسويقياً على مستوى السوق المحلي:

- إجراء مسح دوري وشامل للأسواق المحلية والخارجية والمنتجات المطلوبة وأذواق المستهلكين من قبل المؤسسات الإحصائية المعنية لتتمكن المشروعات من معرفة حالة السوق.
- مساعدة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في تحديد السوق المستهدف بما يلائم منتجاتها وموقعها الجغرافي للتخفيف من حدة المنافسة مع المشروعات الكبيرة في المجال الصناعي ذاته، وذلك بتحديد المناطق المناسبة جغرافياً التي سيتم التسويق فيها، وتحديد الفئات والشرائح السوقية مع الأخذ بالحسبان المؤشرات الأخرى (كمستوى الدخل والفئات العمرية.. الخ). يتم ذلك من خلال معرفة موقعها التنافسي ضمن الصناعة وإمكانية استمرارها في السوق المستهدف.
- تقديم الحماية لمنتجات المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة من المنافسة غير العادلة من قبل المشروعات الكبيرة أو المستوردات للمنتج نفسه من خلال تشريعات حمائية، كحصر إنتاج سلع

صناعية معينة بالمشروعات الصغيرة،[264] أو توجيه المشتريات الحكومية لصالح هذه المشروعات لمساعدة تسويق منتجات المشروعات. تسهم هذه الآلية ليس فقط بدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحمايتها من المنافسة، بل تعزز الروابط التكاملية والتنافسية بين المشروعات الصغيرة والكبيرة.

- العمل على إقامة منافذ بيع لمنتجات المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في أماكن تجمعها في مختلف المحافظات السورية.
- إقامة المعارض المحلية الخاصة بالمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة دورياً للتعريف بمنتجات تلك المشروعات، ولتنمية القدرات الإدارية لأصحاب المشروعات من خلال الإطلاع على الآليات الإنتاجية والتسويقية للمشروعات الأخرى، وللكشف عن أسواق جديدة.
- دعم اشتراك المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في المعارض الداخلية وتخصيص نسبة من هذه المعارض لمنتجات هذه المشروعات.

كما ويُعدُّ التصدير والتسويق الخارجي تحدياً كبيراً للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة يفوق إمكانياتها المادية والإدارية وذلك لقلة المعلومات المتوفرة لديها حول الأسواق الخارجية وشروطها، إضافة إلى السياسة الحكومية التصديرية غير المتوافقة مع طبيعة المشروعات الصغيرة، وكذلك الإجراءات الروتينية الحالية للحصول على موافقات التصدير، عدا الرسوم التصديرية المرتفعة، وغياب المؤسسات الخاصة بتنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة[265]. لهذه الأسباب يقترح جملة من السياسات على مستوى الأسواق الخارجية والتصدير، وفق الآتي:

- إنشاء مراكز داعمة للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة للوصول إلى أسواق التصدير، أو إنشاء شركات متخصصة بالتصدير ،بالاستفادة من تجربة مصر[266]، لتقديم التسهيلات اللازمة والعمل على تخفيف

[264] المشاريع الصغيرة. (2016). ص: 27

[265] سليمان. (2004). ص: 195.

[266] مؤسسة (نقاط التجارة الدولية) في مصر والتي مهمتها تزويد مصدري المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمعلومات حول فرص التصدير.

القيود والعقبات التي ستواجه هذه المؤسسات بدعم من السياسة الحكومية لمساعدة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في التصدير والوصول إلى الأسواق الخارجية.

تقوم هذه الشركات بمساعدة المشروعات من خلال توفير المعلومات اللازمة حول الأسواق الخارجية، وأذواق المستهلكين، والمواصفات المطلوبة، ومعايير الجودة، بالإضافة إلى المساعدة على المشاركة في المعارض الخارجية لمعرفة خصائص الأسواق الخارجية.

- إقامة بنك لتنمية الصادرات بما فيها صادرات المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي توجه إنتاجها للتصدير. ويمكن الاستفادة أيضاً من تجربة مصر[267] في هذا الخصوص.
- توجيه الدعم الخاص للصناعات التراثية والحرفية والتي تلقى رواجاً وإقبالاً في الأسواق الخارجية، بالاستفادة من تاريخ سورية العريق وتشجيعها لتسهيل وصولها للأسواق العالمية.

3.3.2.9 تنمية قدرات المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة الإدارية والمهنية ودعمها

يُعد مالك المشروع المسؤول عن كل تفاصيل المشروع والقرارات المالية والتسويقية والإدارية، ويتحمل صواب وخطأ هذه القرارات والأخطاء الناجمة عنها. وبما أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية تعاني من تدني مستويات التدريب والتأهيل وخاصة على مستوى هذه المشروعات، يقترح ما الآتي:

- إحداث مؤسسة أو هيئة متخصصة بتقديم الدراسات والاستشارات الإدارية للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بالاستفادة من تجارب الدول[268] الناجحة بإحداث مؤسسات مشابهة.
- إقامة معاهد ومراكز تدريب متخصصة لمديري وعمال المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وعمالها، تقوم بتدريس مبادئ إدارة المشروعات الصغيرة وأساسيات المحاسبة والتسويق والتصدير والمعلوماتية.

---

[267] البنك المصري لتنمية الصادرات في مصر والذي يهتم بالمنشآت التي توجه إنتاجها للتصدير ومن ضمنها المنشآت الصغيرة.

[268] أُحدث مركز إرشاد المؤسسات الصناعية الصغيرة في اليابان في عام 1962، بدعم من الحكومة اليابانية، للقيام بالأبحاث الهادفة لتحسين الإدارة وتوفير المعلومات والبيانات المفيدة لأصحاب ومديري المشروعات الصغيرة، من قبل خبراء ومختصين.

- توجيه مراكز التدريب إلى صناعات محددة وفق متطلبات إعادة البناء وتخفيض العجز الحاصل في سوق العمل للعمالة النوعية نتيجة الأزمة.

3.3.2.10 الاستفادة من خصوصية هذه المشروعات في تحقيق التنمية الاقليمية خلال مرحلة إعادة البناء

- تفعيل مساهمة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقليمية، كونها ذات أهمية كبيرة وخاصة في مرحلة إعادة البناء، من خلال منح المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة التي تقام في المناطق الريفية والمحافظات الأقل نمواً تسهيلات وحوافز أكبر، وخاصة التي لا تحتاج إلى بنية تحتية متطورة، تساعد في إعادة أحياء المناطق والأقاليم التي تعرضت لأعمال تخريبية خلال الأزمة. تشمل هذه التسهيلات والميزات قروضاً بفوائد أقل أو إعفاءات ضريبية، كونها تخلق فرص عمل للمتعطلين في تلك المناطق وتساعد على تخفيف الهجرة إلى المدن وتشجع على إحياء المناطق المتضررة في مرحلة إعادة البناء. ويمكن الاستفادة من تجربة مصر[269] التي تمتلك مؤسسات عدة لتمويل المشروعات الصغيرة الريفية.

3.3.2.11 تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ضمن المدن والمناطق الصناعية

- إقامة تجمعات صناعية إنتاجية توافقية لتحقيق التشبيك الأفقي بين المشروعات الصناعية الصغيرة ذات الإنتاج الواحد أو المكملة لبعضها بعضاً، وتجمعات إنتاجية تكاملية لتحقيق التشبيك الرأسي، من خلال إقامة المشروعات الصغيرة المغذية لمشروعات كبيرة ضمن تجمع صناعي واحد.[270]
- تأسيس مناطق صناعية حديثة خاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة في المحافظات السورية كافة، مجهزة بمقاسم مناسبة وبأسعار وحوافز ملائمة لهذه المشروعات التي تحجم عن العمل ضمن المناطق الصناعية لارتفاع التكاليف، وإحداث حاضنات تكنولوجية ومراكز تأهيل وتدريب ضمن هذه المناطق. لخلق بيئة ملائمة لرفع الإنتاجية من خلال وفورات التجمع بحيث تخلق تكاملاً في العمل الصناعي بين هذه المنشآت ومن ثم

---

[269] يوجد في مصر مؤسسات عدة لتمويل المشروعات الصغيرة في الريف المصري، مهمتها توفير القروض الصغيرة لسكان الريف. وهي: البنك الوطني للتنمية والبنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي.

[270] علوش. (2018). ص:98

تستفيد من المزايا التي تحققها المشروعات الكبيرة،[271] بتوفير مقومات الإنتاج الصناعي كون المشروعات الصغيرة غير قادرة على الاستفادة من ميزة وفرات الحجم.

- إقامة التجمعات الصناعية العنقودية ضمن أراضٍ مناسبة في المدن، لتجميع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتطويرها، وخاصة المدمرة والمتضررة بفعل الأزمة، ودعم بوادر العناقيد الصناعية ضمن عدد من المدن والمناطق القائمة حالياً، والتي كانت توجد تلقائياً في أماكن عدة قبل الأزمة[272]. وتحويل التجمعات الصناعية إلى مناطق صناعية بتسريع عمليات ترخيصها وتسهيل انتقال المشروعات الصناعية إليها، والتي تشكل فرصة مواتية لتنظيم هذه المشروعات وتمكينها من البقاء ومتابعة العمل والاستمرار بالإنتاج والتشغيل. يتطلب ذلك اعتماد استراتيجية فعالة، وتخصيص جهة مشرفة ومؤسسات داعمة لتكون هذه العناقيد وسيلة لتعزيز تنافسية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

3.3.3 متطلبات فعالية سياسات تمكين المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

أولاً: إعادة تهيئة البنية التحتية وتطويرها: فقد ألحقت الأزمة ضرراً هائلاً في البنى التحتية في سورية، لذلك يمثل العمل على إعادة تأهيل البنية التحتية بكل مكوناتها أولوية لدعم عملية تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويخفف من تكاليف الإنتاج ويرفع تنافسية هذه المشاريع في مرحلة إعادة البناء، وذلك من خلال الإسراع في إعادة تأهيل البنية التحتية وتوفير الخدمات اللازمة من شبكات النقل الطرقي ومحطات الكهرباء والمياه والاتصالات، وإعطاء الأولوية للمدن الصناعية وأماكن تجمعات المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

ثانياً: اتساق سياسة تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة مع السياسة الاقتصادية الكلية للدولة: حيث تشير التجارب الدولية الناجحة للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى ضرورة وجود منهج وأهداف واضحة ومحددة لتنمية هذه المشروعات، وأن تُرسم السياسات التنموية الموجهة لها ضمن إطار السياسات الاقتصادية الكلية للدولة، والذي يتطلب بدوره نشر الوعي بدور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وإمكاناتها في مرحلة

[271] زيدان. (2010). ص: 30

[272] كصناعة دباغة الجلود في باب شرقي وصناعة التريكو في منطقة الزبلطاني بدمشق، وصناعة المفروشات في سقبا بريف دمشق، والكلاسة بحلب

إعادة البناء، كفاعل أساسي وضروري، ومساهمتها في توفير فرص العمل ومحاربة الفقر، ويمكن أن يتم ذلك من خلال حملات توعية مخططة ومنفذة بشكل سليم.

لذلك من الضروري تحقيق الترابط والتكامل والتنسيق بين التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية الكلية، والسياسة الصناعية، وسياسات المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وبرامج تنميتها. وتضمين قضية تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ضمن استراتيجيات التنمية الاقتصادية لتشكيل إطار سياساتي كلي متماسك يقدم النتائج المرجوة منه لخدمة القطاع خاصةً والاقتصاد الكلي عامةً.[273]

ثالثاً: تضافر الجهود على جميع المستويات بين الفاعلين في قطاع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة: لتشارك جميع الجهات الفاعلة والمتفاعلة مع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في عملية تمكين تلك المشروعات في مرحلة إعادة البناء وفق الآتي:

- دور الحكومة: مراعاة دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مرحلة إعادة البناء والتنمية عند وضع السياسات على المستوى الاقتصادي الكلي من السياسات المالية والنقدية والصناعية والتصديرية، بعيداً عن التحيز تجاه المشروعات الصناعية الكبيرة.

  وإجراء مسوحات دورية على مستوى القطاع الصناعي من قبل المؤسسات المختصة لتحديد الفرص الصناعية المتاحة وفق رؤية القطاع الصناعي والاقتصاد الكلي واستراتيجيتهما.

- دور الجامعات والمراكز البحثية: ربط الجامعات والمراكز البحثية بالمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لتقديم الدعم الاستشاري والبحثي بما يخدم هذه المشروعات، وإنشاء مراكز ريادية تحتضن المبدعين في الجامعات والمعاهد والتنسيق بينها.

- دور المصارف: تخصيص جزء من قروضها وبشروط ميسرة للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وتبني نظرة تنموية في تعاملها مع هذه المشروعات بعيداً عن النظرة التجارية والربحية المطلقة، إضافةً إلى توسيع دائرة

[273] عامر. (2016). ص: 429

الخدمات التي يمكن للمصارف أن تقدمها من الخدمات غير التمويلية كالتدريب في مجال التخطيط والدراسات وتقديم الخدمات الاستشارية لها، لرفع قدرتها التنافسية ويسهم في تخفيض نسبة القروض المشكوك فيها.[274]

- دور المشروعات الكبيرة: إقامة علاقات تعاقدية مع الصناعات الصغيرة والمتوسطة كصناعات مغذية لها وتنفيذ التعاقد من الباطن وتهيئة الدعم التنظيمي لذلك.

رابعاً: إصلاح النظام التعليمي والتدريبي: الذي يتطلب استثمارات ضخمة للإصلاح التعليمي بهدف تضييق الفجوة المعرفية بين سورية وبقية دول العالم لرفع القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب إعادة النظر بالمناهج التعليمية بحيث تتلاءم مع حاجات سوق العمل وإعادة النظر بمحتويات هذه البرامج والتركيز والثقافة الإبداعية والريادة.

خامساً: زيادة فعالية تمثيل المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ومشاركتها في اتخاذ القرار، وتشجيع المشروعات على تشكيل نقابات أو منظمات تمثلها في مجالس صنع القرار على المستوى الكلي والمحلي (المحافظات والمناطق) وأن يراعي صانعو السياسات إدراج هذه المنظمات أو الجهات في عملية رسم السياسة الاقتصادية والسياسة الصناعية خاصة، والسياسة المرتبطة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بصورة أدق.

[274] عامر. (2016). ص: 218

خاتمة

تُعدّ المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بداية الأنشطة الاقتصادية المنظمة في اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، وتؤدي الدور الأهم في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهي وسيلة دفع الاقتصاد إلى تحقيق معدل نمو سريع مؤسس لتنمية مستدامة، وأداة للارتقاء بالمنتج المحلي إلى المستوى العالمي.

تكتسب المشاريع الصناعية الصغيرة أهمية كبيرة في سورية فتشكل أكثر من 90% من عمالة القطاع الخاص واستثماراته فيها، والتي أثبتت قدرتها على تخفيف البطالة والمساهمة بفعالية في تعبئة المدخرات المحلية.

لكن الحروب تدمر البيئة الاستثمارية وتضعف قدرات الفاعلين فيها، إذ تخرب الهياكل الأساسية الداعمة للمشروعات وتدفع بها إلى القطاع غير الرسمي، وعلى المدى الطويل فإن هذا التراجع يفرز انخفاضاً في فرص العمل وانخفاض مستوى الدخل وتراجعاً في سبل العيش.

وبينما يشهد الاقتصاد العالمي أنماطاً جديدة متطورة من هذه المشروعات التي استفادت من التطورات الحديثة ومن الوعي الاقتصادي بدورها وأهميتها، في إطار الاستراتيجيات الملائمة والسياسات الموجهة والمؤسسات الداعمة، أُتيح لها الوصول إلى الأسواق الكبيرة رغم التحديات التنافسية، وأصبحت أكثر فعالية في دفع برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

يتطلب نجاح التجربة السورية تضافر الجهود على المستوى الاقتصادي كافة، واتساق أي سياسة موجهة لدعم المشروعات مع السياسات الكلية والرؤية الاستراتيجية للاقتصاد السوري. كما لا يمكن لأي سياسة تصب في دعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتنميتها بصورة عامة وفي مرحلة إعادة البناء بصورة خاصة أن تؤدي دورها دون وجود بنية مادية مؤهلة تعمل ضمنها وتدعم الإدارة السياسية للنهوض بهذا القطاع.

نتائج البحث وتوصياته

أولاً: النتائج

فيما يأتي أهم النتائج التي انتهى إليها البحث:

1. أثار تحديد مفهوم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة جدلاً واسعاً في الفكر الاقتصادي فهو يختلف من دولة لأخرى، ويعزى الاختلاف إلى اختلاف مراحل النمو الصناعي ودرجة التقدم التكنولوجي ومدى التطور الاقتصادي، وكذلك تعدد المعايير المستخدمة واختلافها.
2. تختلف حدود المعيار المستخدم في التمييز بين حجم المشروعات داخل الدولة الواحدة وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة وأحياناً ضمن الصناعة الواحدة أو بين المؤسسات التمويلية والجهات الإدارية، لذلك من الصعوبة وضع تعريف موحد لهذه المشروعات.
3. يُعدّ معيار العمالة هو الأكثر انتشاراً واستخداماً في تحديد حجم المشروعات، لكنه غير كافٍ لوحده بل يفضل الاعتماد على أكثر من معيار عبر استخدام معيار ثنائي أو مركب.
4. توجد تجارب دولية عدة مهمة ومميزة في مجال تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة أو المتوسطة، من الضروري الاستفادة من عوامل نجاحها ومعرفة كيفية توظيفها لتطوير التجربة السورية في مجال تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وخلق بيئة عمل أكثر ملاءمة لهذه المشروعات.
5. يُعدّ تنظيم التجمعات والعناقيد الصناعية في منطقة واحدة أهم عوامل تميز التجربة الإيطالية، والتي تضم مراكز تدريب رفيعة المستوى تقام ضمن التجمعات، وقد ساعد ذلك على تحفيز تبادل الأفكار وسمح بتشكيل فروع مترابطة ومتنافسة ومتكاملة للإنتاج الواحد، إضافة إلى تبني الحكومة الإيطالية استراتيجيات داعمة في أثناء مراحل تطور المشروع المختلفة.

6. يُعدّ الإطار التشريعي والقانوني الناظم لعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم عوامل تميز التجربة اليابانية في تنمية هذه المشروعات، بدءاً من القانون الأساسي الذي وُضع منذ عام 1963 إلى السياسات الداعمة التي صيغت في ظله. إلى جانب تنظيم الهيكل المؤسسي للعمل، من حيث تعدد المؤسسات وتوزيع الأدوار فيما بينها بصورة دقيقة.
7. ركزت الهند في تجربتها التنموية لقطاع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة على المشروعات كثيفة العمالة وفق توجه يتفق مع ظروف الهند قليلة الموارد المالية المترافقة مع الزيادة السكانية الكبيرة. كما نظمت حق الأفضلية في المشتريات الحكومية لمنتجات هذه المشروعات، وأحدثت وزارة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (M o MSME)، التي تهدف إلى إعداد السياسة الوطنية وتنفيذها في مجال تنمية دور المشروعات بالترافق مع تقديم الدعم المادي والفني لها.
8. وضعت مصر المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ضمن إطار تشريعي ومؤسسي داعم وشامل. لكن واقعياً لا زالت تواجه عدداً من التحديات تحد من قدراتها على المساهمة بشكل فاعل في تحقيق التنمية الاقتصادية. وتميزت التجربة المصرية بإنشاء بورصة النيل كأول منصة أوراق مالية للشركات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تُدرج فيها هذه الشركات بقواعد تتلاءم مع طبيعتها.
9. تتحدد السياسة الصناعية بعملية الإصلاح الاقتصادي، وتعزى النواقص والإنجاز المحدود للسياسات والاستراتيجيات التي وُضعت في الخطة الخمسية التاسعة والعاشرة في مجال المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة إلى غياب مفهوم واضح للمشروعات هذه.
10. تؤدي السياسات الصناعية دوراً مهماً في تمكين الصناعات الصغيرة والمتوسطة، فأي تدخل داعم للأنشطة الصناعية كالحوافز المالية وتحسين البنية التحتية وتطوير المدن الصناعية ودعم البحث والتطوير سيرفع القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة إذا ما صُممت بما يلائم الأهداف الإنمائية والرؤية المستقبلية لها.

11. تحتاج السياسة الصناعية السورية إلى أن تعيد التركيز والتوجيه تجاه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ذات الأهمية الكبيرة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للاقتصاد الوطني.
12. يفتقر الهيكل المؤسساتي للصناعة في سورية إلى العديد من الهيئات الداعمة الضرورية لتعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصناعية كما لا تلبي المؤسسات والهيئات الموجودة حالياً احتياجات القطاع الصناعي المطلوبة من ناحية رفد سوق العمل بالمستوى التعليمي والتأهيلي. وهناك حاجة ملحة لوجود هيئة وطنية مشرفة على التدريب المهني وتطويره بما ينسجم مع احتياجات القطاع.
13. تسببت العقوبات الدولية المفروضة على سورية بآثار سلبية على نتائج السياسة الصناعية ضمن إطار عملية الإصلاح الاقتصادي، بخسارة منافع التحرر الاقتصادي وتحسينات المناخ الاستثماري ودفعت الشركات للامتناع عن الاستثمار في سورية وتسببت بخسارة فرص نقل التكنولوجيا.
14. شكلت المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نسبة 11.4% من إجمالي عدد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية في عام 2019–2020، ويصنف معظمها ضمن المشروعات متناهية الصغر بنسبة 90.1%، يعمل القسم الأكبر منها في محافظة ريف دمشق بنسبة 33.7%، وتليها محافظة دمشق بنسبة 22.5%.
15. تعتمد المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية على الملكية العائلية أو الفردية، وتمتلك أهمية كبيرة لمساهمتها في توفير فرص العمل، حيث أسهمت بتشغيل حوالي 85% من إجمالي عدد العاملين في المشروعات الصناعية، وبدعم الناتج المحلي بالمساهمة بنسبة 41% وفق إحصاءات عام 2019.
16. تتسم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص تميزها عن المشروعات الكبيرة، إلى جانب تفاعلها ضمن بيئة وأسواق تؤثر في هذه المشروعات، بعضها أكسب المشروعات نقاط قوة وبعضها على العكس مثّل نقطة ضعف للمشروعات.

17. تواجه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة العديد من الصعوبات والتحديات التي تعيق إنشاءها ونشاطها واستمراريتها ونموها، كما تحول دون أدائها لدورها التنموي. يشمل ذلك تحديات البيئة الاستثمارية، وتحديات تكاليف الإنتاج، ومدخلات الإنتاج، وتحديات السوق والتسويق.
18. ضعف الاهتمام البحثي والأكاديمي بدراسة المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية، وقلة البيانات والإحصاءات المتوفرة حول هذا القطاع.
19. ألحقت الحرب ضرراً كبيراً بقطاع الصناعة التحويلية عامة وقطاع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة خاصة، شمل الموارد المادية والبشرية والبنى التحتية، إضافة إلى خسارة جزء كبير من السوق الخارجية التي كانت متاحة قبل الحرب، وحدت من القدرات الإنتاجية للمشروعات وأضافت تكاليف كبيرة جداً على الإنتاج.
20. لا يمكن تعزيز المشروعات بفاعلية دون إعادة توفير البنية التحتية والبنية التنظيمية الأساسية لعملها وتوفير استقرار بالمستوى العام للأسعار وتقديم الدعم المالي والتسويقي والمؤسسي والقانوني لتعزيز مساهمتها في التنمية وتمكينها في مرحلة إعادة البناء في سورية.
21. يعدّ بناء مناخ استثماري جيد أساساً للنمو والتنمية الاقتصادية، ويكتسب أهمية خاصة في فترة ما بعد الحرب وخاصة للقطاع الخاص، والذي يشكل القسم الأكبر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لقدرته على خلق فرص العمل ومنح فرص للداخلين الجدد ولمن خرجوا من سوق العمل خلال الحروب والنزاعات.
22. لا يمكن لأي سياسة تصب في دعم وتنمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وتنميتها في سورية أن تؤدي دورها دون وجود بنية مادية مؤهلة تعمل ضمنها وإدارة سياسية ومؤسسات داعمة قادرة على تحمل المسؤولية للنهوض بهذا القطاع.

ثانياً: التوصيات

1. الاستفادة من تجارب الدول في مجال تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لتطوير الإطار التشريعي والقانوني الناظم لهذه المشروعات، وكذلك تطوير بيئة عملها بمجموعة من المؤسسات والهيئات الداعمة في المجالات التمويلية والتسويقية والإحصائية والتنظيمية والإدارية.
2. التركيز على تنمية قطاع الصناعة التحويلية لآثاره المحرضة لنمو القطاعات الاقتصادية الأخرى كون الصناعة السورية تتصف بضعف البنية الهيكلية، مما يحول دون الاستفادة من الميزة التنافسية في مجالي النوعية والسعر لمنتجات الصناعة المحلية.
3. تشجيع التمويل الصناعي وتسهيل شروطه وتخفيض تكاليفه، لتخفيض أعباء العمل الصناعي مما ينعكس إيجابياً على مؤشرات نمو القطاع والمؤشرات الاقتصادية الكلية وعلى التنافسية السعرية لمنتجات الصناعة المحلية.
4. إعداد الإحصاءات اللازمة حول المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة دورياً من قبل المكتب المركزي للإحصاء وهيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأجهزة الأخرى المعنية والمختصة.
5. تطبيق سياسة النافذة الواحدة مع أتمتة أمور الترخيص والتنفيذ والتشغيل وإجراءاتها للقطاع الصناعي عامةً والمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة خاصة، لتخفيف انتشار المشروعات الصناعية غير النظامية وتوسعها.
6. الإسراع في إعادة تأهيل البنية التحتية وتوفير الخدمات اللازمة مع إعطاء الأولوية للمدن الصناعية وأماكن تجمعات المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، لتشجيع إقامة المشروعات وخاصة في المناطق الريفية بما يساعد على استعادة سبل المعيشة بعد الحرب، ويخففّ الهجرة من الريف إلى المدينة.
7. تسهيل إنشاء المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة ضمن المدن الصناعية التي تحجم عن العمل ضمنها لارتفاع تكاليف الانتقال والعمل فيها، وخاصة للصناعات المغذية والمتكاملة مع المشروعات الكبيرة.

إضافة إلى إحداث مناطق صناعية حديثة مجهزة بمقاسم مناسبة وحوافز تلائم المشروعات وتتضمن مراكز تدريب داخل هذه المناطق.

8. إجراء تقييم دوري لسياسات المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وبرامجها للتعرف على أوجه التقصير في تصميم الخطط والسياسات والبرامج وتنفيذها.
9. مراعاة دور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في مرحلة إعادة البناء والتنمية عند وضع السياسات على المستوى الاقتصادي الكلي من السياسات المالية والنقدية والصناعية والتصديرية، بعيداً عن التحيز تجاه المشروعات الصناعية الكبيرة.
10. ضرورة اتساق سياسة تنمية المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة مع السياسة الاقتصادية الكلية للدولة، وتحقيق التكامل والتوافق بين التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية الكلية والسياسة الصناعية وسياسات تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
11. إطلاق حملات توعية بشكل مدروس لنشر الوعي بدور المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وإمكاناتها بمرحلة إعادة البناء، كفاعل أساسي وضروري، ومساهمتها في توفير فرص العمل ومحاربة الفقر
12. توفير الخدمات المساعدة للمشروعات وتقديم المعلومات والبيانات اللازمة لعملها عبر إحداث شبكة مؤسسات وهيئات داعمة للمشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة بالتوازي مع تفعيل دور المؤسسات الحالية.
13. أهمية أن يتضمن قانون الاستثمار الجديد بنداً خاصاً بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويقدم مزايا وتسهيلات جمركية وضريبية وغير ضريبية.
14. إصدار عدد من التشريعات الداعمة بهدف إيجاد بيئة أعمال تمكينية لهذه المشروعات وتطوير سياسات دعمها وتعزيز تنافسيتها، والتركيز على تنظيم عملية تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل حصولها على الخدمات المالية.

15. تشكل العناقيد الصناعية فرصة مواتية لتنظيم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة كإجراء إسعافي في ظل ظروف ما بعد الحرب لتمكين المشروعات المتضررة من البقاء ومتابعة العمل والإنتاج، لذلك من الضروري تنظيم تجمعات العناقيد الصناعية لتعزيز تنافسية المشروعات ضمنها باعتماد استراتيجية فعالة وجهة إشرافية كفء.
16. توجيه المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة نحو المحافظات ذات معدلات البطالة الأعلى من ناحية، وإلى المحافظات التي تعاني من انخفاض النشاط الاقتصادي من ناحية أخرى، من خلال صياغة قوانين وسياسات تشجع إقامة هذه المشروعات في مختلف المحافظات وفق توجهات التنمية المحلية والإقليمية.
17. ضرورة تضافر الجهود على جميع المستويات الاقتصادية في قطاع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة لتشارك جميع الجهات الفاعلة والمتفاعلة مع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في عملية تمكين تلك المشروعات في مرحلة إعادة البناء.
18. ضرورة الأخذ بالحسبان تصنيف الدليل التعريفي بالمشروعات في سورية عند القيام بمسوحات أو إحصائيات من قبل المكتب المركزي للإحصاء أو أي جهة أخرى كدليل معتمد لمعايير تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.
19. إقامة شركات متخصصة بالتصدير تتولى شؤون التصدير من دراسة الأسواق والترويج والإعلان والحصول على الموافقات الخاصة بمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وبالمقابل تعريف المشروعات بفرص التصدير والأسواق المستهدفة والتعاون مع اتحاد المصدرين وهيئة تنمية الصادرات وغرف الصناعة والتجارة على إقامة المعارض الخارجية.
20. تسهيل دمج القطاع غير المنظم بالاقتصاد الرسمي عبر تبسيط الإجراءات الإدارية ومنح إعفاءات ضريبية.

21.زيادة الاهتمام الأكاديمي بالمشروعات الصناعية وتشجيع المراكز البحثية الأكاديمية والجامعات على إجراء الأبحاث والدراسات المتعلقة بموضوع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وربطها بالجانب التطبيقي لتقديم الدعم الاستشاري والبحثي بما يخدم هذه المشروعات.

قائمـة المـراجـع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب والمؤلفات

1. الأسرج، حسين عبد المطلب. (2006). **مستقبل المشروعات الصغيرة في مصر**. كتاب الأهرام الاقتصادي. العدد: 229. مطابع مؤسسة الأهرام. القاهرة: مصر. ص:94
2. الحمش، منير. (1997). **الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين**. دار مشرق– مغرب. دمشق: سورية. ص:285
3. الحمش، منير. (1992). **التنمية الصناعية في سورية وآفاق تجديدها**. دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية. عمان: الأردن. ص:220.
4. الخضيري. محسن أحمد. (2004). **صناعة المزايا التنافسية "منهج تحقيق التقدم من خلال الخروج إلى آفاق التنمية"**. مجموعة النيل العربية. القاهرة: مصر. ص: 264
5. زيدان، رامي. (2010). **المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في سورية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**. دمشق: سورية. الهيئة العامة السورية للكتاب. ص: 336
6. سليمان، عدنان. خوري، عصام. (1995). **التنمية الاقتصادية**. جامعة دمشق. دمشق: سورية. ص:276
7. عامر، عبد الرحمن كساب. (2016). **جسور التنمية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة العصب الرئيسي لاقتصاد الدول**. دار كتاب للنشر والتوزيع. القاهرة: مصر. ص: 481
8. العساف، أحمد عارف. الوادي، محمود حسين. سمحان، حسين محمد. (2012). **الأصول العلمية والعملية لإدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة**. دار الصفاء للنشر والتوزيع. الطبعة الأولى. عمان: الأردن. ص: 685

9. عنبة. هالة محمد لبيب. (2013). **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي: دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ظل التحديات المعاصرة**. المنظمة العربية للتنمية الإدارية. الطبعة الثالثة. ص:228

الرسائل الجامعية:

1. إبراهيم، بشار. (2010) **العمالة في القطاع الخاص الصناعي (واقعها، تطورها، وآفاقها المستقبلية). ماجستير**. الاقتصاد. كلية الاقتصاد. جامعة تشرين. ص: 168
2. بعيو، الصديق. دلول، محمد طه. (2016). **سبل تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة**. ماجستير. قسم العلوم الاقتصادية. جامعة العربي التبسي. تبسة: الجزائر. ص:104
3. التميمي، سعدية هلال حسن. (2015). **تحليل مؤشرات البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز النمو الاقتصادي في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق**. دكتوراه. جامعة كربلاء: كلية الإدارة والاقتصاد. قسم الاقتصاد. ص: 262
4. حماد، إياد (2009). **دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي**. ماجستير. الاقتصاد. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. دمشق: سورية
5. حيدر، طارق. (2016). **أثر السياسات الصناعية في النمو الاقتصادي في سورية** خلال الفترة (2000-2015). ماجستير. الاقتصاد. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. دمشق: سورية. ص: 136.
6. رحيم، ماجدة. (2018). **واقع ودور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني دراسة حالة الجزائر**. ماجستير في الفترة 2003-2017. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير. اختصاص إدارة الأعمال. الجزائر. ص: 79

7. الخاني، علي. (2020). **الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية**. ماجستير. التمويل والمصارف. كلية الاقتصاد. جامعة حماه. حماه: سورية. ص: 130

8. رضوان، بتول. (2017). **دور المناخ الاستثماري في جذب رأس المال السوري المغترب في مرحلة إعادة الإعمار**. ماجستير. المصارف والتأمين. كلية الاقتصاد. جامعة دمشق. دمشق: سورية. ص: 138

9. سلمان. ربيعة. (1998). **الصناعات الصغيرة ودورها في عملية التنمية في سورية: دراسة تطبيقية على الصناعات النسيجية**. ماجستير. جامعة حلب. كلية الاقتصاد. حلب: سورية.

10. سليمان، عزام. (2004). **المشكلات التمويلية في المشروعات الصناعية الصغيرة في القطر العربي السوري**. ماجستير. جامعة حلب. حلب: سورية. ص:265

11. طارق. فارس (2018). **دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية**. أطروحة دكتوراه. جامعة فرحات عباس سطيف. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. الجزائر. ص:337

12. عبادي، فاطمة الزهراء. (2007). **مقومات تحقيق الأداء المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، ماجستير. كلية العلوم الاقتصادية والتسيير. اختصاص إدارة الأعمال. جامعة سعد دحلب البليدة. الجزائر.

13. علوش، ياسر. (2018). **التخطيط الاستراتيجي للمشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية**. أطروحة دكتوراه. الاقتصاد. كلية الاقتصاد. جامعة تشرين. اللاذقية: سورية. ص: 168

14. قدار، وائل. (2015). **الدور التنموي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في عملية إعادة الإعمار في سورية**. ماجستير. معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي. هيئة التخطيط والتعاون الدولي. دمشق: سورية. ص: 110.

15.الكردي، ياسمين. (2016). دور **توطن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التوزع الجغرافي للسكان في سورية 2010/2000**. ماجستير. جامعة حلب. كلية الاقتصاد. قسم الاقتصاد والعلاقات الدولية. ص: 112.

16.المللي، قمر. (2015). **المعوقات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية**. ماجستير. جامعة دمشق. دمشق: سورية. ص:141

17.هارون. هبة (2014). **تمويل المشاريع الصغيرة ومنعكساتها الاقتصادية والاجتماعية "على سبيل المثال سورية"**. ماجستير. جامعة تشرين. كلية الاقتصاد. قسم الاقتصاد والتخطيط. اللاذقية: سورية. ص :

18.يوسف، بهاء الدين. (2014). **تطوير بيئة الاستثمار الصناعي في سورية**. ماجستير. كلية الاقتصاد والتخطيط. جامعة تشرين. اللاذقية: سورية. ص: 158

المجلات والدوريات والمقالات

1. أبو شمالة، نواف. (2017). **السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة**. العدد: 193. الكويت: الكويت. المعهد العربي للتخطيط.
2. أحمد سلمان، حيان. (حزيران 2008). **تعظيم القيمة المضافة في صناعة النسيج والألبسة**. مجلة الاقتصادية. السنة السابعة. العدد: 347.
3. البدوي، إبراهيم أحمد. عطا الله، سامي. (2014). **إعادة تأهيل السياسة الصناعية في الوطن العربي**. العدد 9/3. عمران. ص–ص: 67 – 96
4. البندي، عاصم عبد النبي أحمد. (30 حزيران 2012). **المشروعات الصغيرة و أثرها في التنمية الاقتصادية: مصر أنموذجاً**. مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة بالدنمارك. مج. 2012، عدد: 11–12، ص ص. 152–179.

5. حرب، بيان. (2006). **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية " التجربة السورية"**. مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. مج: 22. عدد: 2. ص – ص:111 – 129. دمشق: سورية. جامعة دمشق.

6. الحموري، قاسم محمد. خصاونة، عهود عبد الحفيظ. (2001). **الأداء التصديري الأردني وأثره في النمو الاقتصادي للفترة 2001-1972.** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية. مج: 17. عدد: 1. ص – ص: 1-34. دمشق: سورية. جامعة دمشق

7. حيدر، يونا يوسف. (2014). **دور حاضنات الأعمال في دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية: دراسة تطبيقية في الساحل السوري**. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العملية. سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية. مج: 36. عدد: 1. ص-ص: 267 – 286. اللاذقية: سورية. جامعة تشرين

8. شريقي، مدى. علي، راما (2017). **قراءة في تجربة المشاريع الصغيرة في سورية (2001-2017). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**. مج: 39. عدد: 5. ص –ص: 391 – 405. اللاذقية: سورية. جامعة تشرين.

9. العبدلي، عابد. (2005). **تقدير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية، مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الاسلامي**. العدد: 27. القاهرة: مصر. جامعة الأزهر.

10. قنبرية، جمال. (د.ت). **أساليب تشجيع ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في الاقتصاد الوطني**. مجلة الصناعة. العدد: 90.

11. المجرن، عباس علي. (2000). **الصناعات الصغيرة في الكويت: مؤشرات العمل والكفاءة**. مج: 7. عدد: 2. المجلة العربية للعلوم الإدارية. جامعة الكويت. الكويت

12.نور الدين، علي أبو بكر. أبو قرين، سالمة محمد. (2015). **تجارب دولية في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والمتوسطة. مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال**. جامعة مصراتة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية. مج: س1. عدد: 12. ليبيا. ص-ص: 75-98

المقالات الإلكترونية

1. الهندي، هيلانه. **كيف توفر المشروعات الصغيرة والمتوسطة حلولاً لمشكلات اقتصادية واجتماعية**. سانا. 1/أيلول/2021. الرابط: http://sana.sy/?p=1354770
2. **الإدارة المحلية: 25 منطقة صناعية كمدن صناعية صغيرة.** موقع وزارة الإدارة المحلية. 30/أيلول/2020. الرابط: https://bit.ly/3tpreUy
3. خربوطلي، عامر، (2018). **أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية**، صحيفة النور، العدد: 891. دمشق: سورية. الحزب الشيوعي السوري الموحد. الرابط: https://alnnour.com/?p=77329

الدراسات البحثية

1. أسد، أيهم. (2019). **اختلالات سوق العمل في الاقتصاد السوريّ وسياسات تصحيحها**. دمشق: سورية. مركز دمشق للأبحاث والدراسات
2. إسماعيل، محمد. محمود، جمال قاسم. (2021). **أثر قطاع الصناعات التحويلية على النمو الاقتصادي في الدول العربية**. صندوق النقد العربي.
3. الأسرج، حسين عبد المطلب. (2007). **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصناعة العربية**. وزارة التجارة والصناعة المصرية. القاهرة: مصر.
4. جوهير، نبيل، سعيفان، نبيل. (2009). **إصلاح بيئة عمل المؤسسات الصغيرة في سوريا:** تحديات وتوصيات. لبنان: بيرت. منظمة العمل الدولية.

5. حبيب. مطانيوس (2005). **قراءة في القطاع الخاص الصناعي في سورية**. جمعية العلوم الاقتصادية. دمشق: سورية.

6. سليمان، سرحان. (10 أيار 2016). **دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى التنمية الاقتصادية**. مركز النيل للإعلام بكفر الشيخ. مصر.

7. سيروب، رشا. (2018). **تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية**. دمشق: سورية. مركز دمشق للأبحاث والدراسات.

8. الصوص، سمير زهير. (2010). **بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة: نماذج يمكن الاحتذاء بها في فلسطين**. وزارة الاقتصاد الوطني، السياسات والتحليل والإحصاء.

9. عبد المنعم، هبة. طلحة، الوليد. اسماعيل، طارق. (2019). **النهوض بالمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**. صندوق النقد العربي.

10. عبد النور، خالد. (2004). **واقع الصناعة التحويلية واستراتيجية التنمية الصناعية**. دراسة غير منشورة أعدت لصالح وزارة الصناعة من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). دمشق: سورية.

11. اللحام. فؤاد. (2014). **الصناعة السورية في ظل الأزمة (الواقع والمطلوب)**. جمعية العلوم الاقتصادية السورية. دمشق: سورية.

12. **المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية مشكلة تمويل أم مشكلة تنظيم (2016)**. دمشق: سورية. مركز دمشق للأبحاث والدراسات.

13. المشعل، ياسر. سيروب، رشا. مخلوف، مي. سلطان، ثائر. (د.ت). **ورقة مرجعية لتفعيل دور المصارف في التمويل الأصغر**.

الندوات والمحاضرات:

1. اسمندر، إيهاب. (12 ت1 2021). **واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في سورية.** محاضرة في إطار ندوة الثلاثاء الاقتصادية. المركز الثقافي العربي. دمشق. سورية.
2. خربوطلي، عامر. (20 أيلول 2016). **المشاريع الصغيرة والمتوسطة مرتكز التنمية ومخرج الأزمة.** محاضرة مقدمة إلى الحلقة النقاشية التي أقامتها جمعية العلوم الاقتصادية. دمشق. سورية
3. راتول. محمد. (2006). **بعض التجارب الدولية في دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.** الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية في 17–18 نيسان 2006.
4. الكفري، مصطفى العبد الله. (13 تموز 2019). **مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية.** محاضرة في إطار ندوة الثلاثاء الاقتصادية. المركز الثقافي العربي. دمشق. سورية.
5. اللحام، فؤاد. (13 نيسان 2010). **الصناعة السورية وتحديات المستقبل.** محاضرة في إطار ندوة الثلاثاء الاقتصادية. المركز الثقافي العربي. دمشق. سورية.
6. اللحام، فؤاد. (2017). **الصناعة السورية من الأزمة إلى التعافي والنهوض.** محاضرة في إطار ندوة الثلاثاء الاقتصادية. المركز الثقافي العربي. دمشق. سورية.
7. مرهج، عاطف. (6 أيار 2012). **محاضرة في ندورة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة.** مديرية المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وزارة الاقتصاد. سورية
8. نصر، ضو. العبسي، علي. (5 أيار 2013). **التجارب الدولية في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.** مداخلة ضمن محور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. جامعة الوادي. الجزائر.

التقارير

1. **الاستراتيجية اللبنانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة خريطة الطريق نحو العام 2020**. (2014). الموقع الإلكتروني لوزارة الاقتصاد والتجارة. الرابط: https://bit.ly/36P6VrO

2. **البرامج المالية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في البلدان الأعضاء في منطقة الاسكوا**. (2004). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. نيويورك: الولايات المتحدة.

3. **التقرير السنوي للاستثمار في سورية**. (2019). هيئة الاستثمار السورية

4. **التقرير الصناعي الشهري.** (31 ك2 2017). موقع الصناعي السوري. تاريخ الاسترجاع (7 آب 2021) الرابط: https://bit.ly/3tWXbnu

5. القاسم، بشار، اللحام، إيمان، تللو، بشرى. (2020). **تقرير تعداد المنشآت الاقتصادية والاجتماعية 2019-2020.** وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المكتب المركزي للإحصاء. دمشق، سورية

6. **أثر السياسات الصناعية على القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم**. (2007). اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. نيويورك: الولايات المتحدة.

7. **أهم المؤشرات التحليلة للمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر لجهاز تنمية المشروعات عام 2017**. (2018). جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.

8. **تقرير بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات**. (2017). صندوق النقد العربي. الدائرة الاقتصادية والفنية

9. **تقرير سورية هدر الإنسانية**. (2014). المركز السوري لبحوث الدراسات. سورية

10. **سوريا: بعد ثماني سنوات من الحرب**. (2020). بيروت: لبنان. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)

11. **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**. (2007). صندوق النقد العربي

12.**مناخ الاستثمار في الدول العربية**. (2002). المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية. العدد: 177.

ثانياً: المراجع باللغة الإتكليزية:

1 **A Better Investment Climate for Everyone**.(2005). World Development Report 2005. World Bank. Washington, DC: USA.

2 Addison, T. Chowdhury A. R. and Murshed. S. M. (2002). **Taxation and Revenue Reform in Conflict-Affected Countries**. Institute of Development Studies, The Hague. link: http://archive.ids.ac.uk/gdr/cfs/pdfs/Addison2.pdf

3 **Annual Report 2020-21**. (2021). Ministry of micro, small and medium enterprises. New Delhi: India.

4 Chahoud, Tatjana. (2011). **Syria's Industrial Policy**. Bonn: Germany. German Development Institute.

5 Definitions and data sources for small business in Australia: a quick guide. (2015)

6 DFID, World Bank, IFC, and OECD Development Centre. (2 February 2006). **Charter of Good Practice in using Public Private Dialogue for Private Sector Development**. Document prepared for the International Workshop on Public Private Dialogue.

7 **Ease of Doing Business**. (2020). World Bank.

8 Gilfillan, G. (2015). **Definitions and data sources for small business in Australia: a quick guide.** Statistics and Mapping Section. Parliament of Australia.

9 Hacioglu, U. Celik, I, E. Dincer, H. (2012). **Risky Business in Conflict Zones: Opportunities and Threats in Post Conflict Economies**. Vol. 1, No. 2. P: 76-82. American Journal of Business and Management.

10 Hacioglu, U. Dincer, H. Celik, I, E. (2012). **Economic Approach to Conflict Issue: Investment in Post- Conflict: Situation for International Business**. Vol. 3, No. 5. International Journal of Business Administration.

11 Hodd, Michael. Aghrout, Ahmad. (2004). **the Italian SME, features, economic significance and access to support.**

12 International Alert. (2006). **Local business, local peace: The peacebuilding potential of the domestic private sector**. International Alert. United Kingdom.

13 Kaufmann, D. Kraay, A. and Mastruzzi, M. (2010). **The Worldwide Governance Indicators, Methodology and Analytical Issues**. The World Bank.

14 Krech, R. (2009) **A rough guide to investment climate reform in conflict-affected countries**. IFC. The World Bank.

15 Langford, B. (2005).**The Private Sector and Growth in Fragile States: a Literature Review**. Department for International Development, United Kingdom.

16 Lister, S. Pain, A.. (2004). **Trading in Power: The Politics of 'Free' Markets in Afghanistan**. Afghanistan Research and Evaluation Unit Briefing Paper.

17 Mills, R. Fan, Q. (2006). **The investment climate in post-conflict situations**. USA: Washington, D.C. The World Bank Institute.

18 Small and Medium-sized Enterprise Basic Act of Japan. Act No. 154 of 1963:

19 **Small and Medium-Sized Enterprises: Characteristics and Performance**. (2010). USITC Publication. P. xi

20 **The Investment Climate in Post-Conflict Situations, Investment Climate Capacity Enhancement Program**. (2006). The World Bank Institute.

21 Tilman, B. FitzGerald, V. and Grigsby, A.. (2000). **Enhancing the Private Sector Contribution to Post-War Recovery in Poor Countries.** Queen Elizabeth House. Working Paper Series. No. 45. Link: https://bit.ly/3MPFizp

22 **The annual report on European SMEs: SBA Fact Sheet, Italy.** (2018). European Commission.

23 Tsukahara, O. (2006). **SME financing in Japan**. Japan Finance Corporation for Small and Medium Enterprise JASME.

24 Ward, M. Rhodes, C. (2014). **Small businesses and the UK economy**. House of Commons Library. Economic Policy and Statistics

25 Youcef, Alia Ali. (2014). **The Effectiveness of Small and Medium Enterprises Adoption as a Strategic Option to Solve Unemployment Problem in the Arab World, an Example of Algeria.** International Journal of Business and Social Science. Vol: 5.. No.: 4. P: 167

المواقع الإلكترونية:

- الموقع الإلكتروني(The Company Warewouse) بتاريخ (15 ك1 2018). الرابط : https://bit.ly/3NloT6a
- الموقع الإلكتروني لاتحاد رابطات الصناعات الصغيرة في الهند. بتاريخ (18 آذار 2019). الرابط : https://bit.ly/3LgEQsz
- الموقع الإلكتروني لإدارة المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة. بتاريخ (13 ك1 2018). الرابط : https://bit.ly/3JMLiHs
- الموقع الإلكتروني لبنك التنمية الصناعية. بتاريخ (25 آذار 2019). الرابطhttps://bit.ly/3tGl2ZO :
- الموقع الإلكتروني لجهاز تنمية المشروعات. بتاريخ (25 آذار 2019). الرابط : http://www.msmeda.org.eg/

- الموقع الإلكتروني للشركة الوطنية للصناعات الصغيرة. بتاريخ (18 آذار 2019). الرابط : https://bit.ly/36QDea7
- الموقع الإلكتروني لمركز بداية. بتاريخ (25 آذار 2019). الرابط/http://www.bedaya.org.eg :
- الموقع الإلكتروني لوزارة المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الهند. بتاريخ (18 آذار 2019). الرابط https://bit.ly/3qH97c1
- قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة. (22 آذار 2019). موقع وزارة التجارة والصناعة المصرية الرابط: https://bit.ly/36NBkXr
- الموقع الإلكتروني لاتحاد رابطات الصناعات الصغيرة في الهند. بتاريخ (18 آذار 2019). الرابط : https://bit.ly/3LgEQsz
- معايير تصنيف المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق مركز التقييم الصناعي. بتاريخ (14 ك1 2018). الرابط : https://bit.ly/3DhVkO4
- موقع الهيئة الأوروبية. بتاريخ (20 كانون الأول 2019). الرابطhttps://bit.ly/36P8zts :
- موقع مؤسسة ((Queensland Government Customer and Digital Group (QGCDG بتاريخ: (22 أيار 2021). الرابطhttps://bit.ly/3iCe811 :
- موقع مؤسسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة الماليزية. بتاريخ: (20 ك1 2019). الرابط : https://bit.ly/3wNqlIu
- موقع وزارة الشؤون الاقتصادية. إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. بتاريخ: (16 ك1 2018). الرابط : https://bit.ly/3uwce7N
- موقع وزارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأعمال الريادية. بتاريخ: (16 ك1 2018). الرابط : https://bit.ly/3iFPTPO
- نقطة التجارة الدولية. موقع وزارة التجارة والصناعة. بتاريخ (26 آذار 2019). الرابط: https://bit.ly/3wzZDDn

ملحق 1.

هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (التأسيس والبرامج)

قامت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بهدف النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمته بالنمو الاقتصادي والتصدير وتخفيض معدل البطالة بتقييم حاجات القطاع المؤسساتية لتنمية القطاع وتوحيد الجهة الإشرافية عليه بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، فصدر القانون رقم 2 لعام 2016 لإحداث الهيئة العامة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي ترتبط بوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية وتحل محل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات وحددت أهدافها بوضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة يراعي خصوصية كل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة باعتماد مؤشرات ملائمة لكل قطاع والتنسيق مع المؤسسات المعنية بعمل المشروعات الصغيرة والمتوسطة كالمؤسسات التمويلية ومؤسسة ضمان مخاطر القروض وهيئة دعم وتنمية الإنتاج المحلي والصادرات والمؤسسات العاملة في مجال التدريب لتنظيم وتوجيه التمويل والدعم بما يلبي احتياجات تطوير هذه المشروعات. وتقدم الهيئة سبعة برامج هي:[275]

1. برنامج تدريب طالبي العمل: ويقوم بتقديم التأهيل المهني في المجالات الإدارية والمحاسبية والمهنية الحرفية ليفتح المجال أمام الأشخاص الراغبين بإيجاد عمل حر، بالتعاون مع مؤسسات حكومية أو خاصة أو مراكز تأهيل مهني أو جامعات.
2. برنامج تأهيل رواد الأعمال: يقدم دورات متخصصة في ريادة الأعمال للأشخاص الراغبين بإقامة مشروعات مميزة ونوعية خاصة بهم.
3. تشكيل فريق المدربين: تعمل الهيئة على تأسيس فريق من العاملين ضمنها ممن لديهم القدرة على تدريب أصحاب المشروعات والعاملين في قطاع المشروعات.

[275] اسمندر. (2021). ص:9

4. تعزيز قدرات المرأة الريفية: ويهتم بتدريب السيدات المعيلات لأسرهن، والراغبات أيضاً بتأسيس أعمال خاصة بهن من خلال إقامة الدورات التدريبية بمهن وحرف ملائمة.
5. التدريب من أجل التشغيل المضمون: قامت الهيئة بعدة اتفاقات مع شركات ومؤسسات في القطاع الخاص لتأمين فرص عمل للذين لا يستطيعون أو لا يرغبون بإقامة مشروعات خاصة بهم وتحمل مخاطر الاستثمار، إذ توفر الهيئة وفق هذا البرنامج التدريب المناسب لهم وفق احتياجات سوق العمل وفرصة عمل في القطاع الخاص.
6. برنامج المعارض ومهرجانات التسوق: يتيح البرنامج فرصة تواجد أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة في المعارض ومهرجانات التسوق الخاصة بهم
7. برنامج حاضنات الأعمال: يهتم البرنامج باحتضان المشروعات المتوسطة والصغيرة، من خلال تسهيل الحصول على مكان مناسب للعمل وتجهيزات لوجستية سواء حاضنات افتراضية أو تدريب

Abstract

The argument may continue about the optimal economic model in Syria in the upcoming phase, and about which economic sectors that will be considered as the effective engine of growth during it. But the consensus on the role of small and medium-sized enterprises within this phase is inevitable, due to its importance in promoting economic activity, accelerating development, reducing the problems of poverty and unemployment, and preparing for a regional development balance.

The research aims to develop a theoretical framework for small and medium-sized industrial enterprises, and to study this sector in Syria, as well as its role and importance, and the problems and challenges that these enterprises faced during the crisis. The research concludes by proposing policies to enable small and medium-sized industrial enterprises in the reconstruction phase.

The study ends with a set of results, the most important of which was that the small and medium industrial enterprises face many difficulties and challenges that impede their establishment, continuity, and growth, in terms of the investment environment, production costs and inputs, market and marketing challenges, which prevent them from performing their developmental role, especially in the reconstruction phase. The crisis exacerbated the problems to include material and human resources and infrastructure. This requires concerted efforts at all economic levels, in light of drawing policies that support this sector.

Key words: Small and medium enterprises, Industry, Investment, Reconstruction

Syrian Arab Republic

Damascus University

Faculty of Economics

Department of Economics

Enabling the Small and Medium-Sized Industrial Enterprises in the Reconstruction Phase in Syria

A dissertation submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master in Science in Economics

By:

Lynn Haddad

Supervisor:

Dr. Ahmad Saleh

Assistant Professor at the Faculty of Economics

2022